شروح الكتاب الأخضر

المجلد الأول

شروح
الكتاب
الاخضر

المجلد الأول

رقم الايداع : 653 / 88 / دار الكتــب الوطنية

الناشر:

المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر

طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

شروح الكتاب الأخضر

1

العالم يتقلب و لم يتغير

العالم لم يتغير:

لقد تحققت جملة معطيات فى المجتمعين النموذجين القائمين الآن . المجتمع الرأسمالى والمجتمع الماركسى ، وتطابقت تقريبا كل شروط هذه المعطيات شكليا وجوهريا .

كما ان هناك تشابكا كبيرا بين المجتمعين النموذجين . ومن خلال تتبعنا لتطور المجتمعات .. نجد ان هذه المعطيات مازالت باقية بكل اشتراطاتها الشكلية والجوهرية ، الامر الذى يؤكد لنا ان العالم يتقلب فعلا ولم يتغير .

ان جملة معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية تكون تركيبة المجتمع.. وهى موجودة بداية فى المجتمع الرأسمالى باعتباره النموذج الاول .. ثم حصل انقلاب عليه بقيام الماركسية .

ولدى تتبعنا تطور المجتمع الماركسى .. نتتبع ايضا تركيبته ، هل هى نفس تركيبة المجتمع الرأسمالى ؟ هل المعطيات التى كانت موجودة فى المجتمع الاول ، موجودة فى المجتمع الثانى ؟ فاذا فقدت وحلت محلها معطيات جديدة ، فقد تغير المجتمع ، اما اذا وجدنا نفس المعطيات موجودة فى المجتمع الثانى، اى ان أساسيات المجتمع الرأسمالى (النموذج الاول) موجودة فى المجتمع الماركسى (النموذج الثانى) ولو بشكل مختلف، فان معنى ذلك هو عدم حصول تغيير فى العالم ، فاذ حللنا البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنموذج الاول، وهى بنية متداخلة تداخلا شديدا، بحيث يصعب فصلها وتجزئتها نرى انه حدث انقلاب اقتصادى من قبل الماركسية، فبتحليلنا للنموذج الثانى وجدنا بنيته الاقتصادية امتدادا للبنية الاقتصادية للنموذج الاول، وهو يعنى عدم حدوث تغيير، لان البنية الاولى لم تنته ولم تختف .

وكذلك الحال بالنسبة للبنية الاجتماعية التى يجب

ان نحللها الى اساساتها التى تشكل اساس المجتمع وهى تشمل النقاط الآتية :-

1 - طبيعة النشاط الاقتصادى .
2 - العلاقات التى تحكم اطراف قوى الانتاج .
3 - الادارة الاقتصادية .

من يدير القوى الاقتصادية فى هذا المجتمع او ذاك ؟

مادوره؟ وماحقوقه؟.. اذ من المعلوم ان الاقتصاد لايدور تلقائيا بل يدار بوساطة ادارة، فما الفرق بين المجتمعين النموذجين اللذين ندرسهما الرأسمالية والماركسية فى موضوع الادارة؟ هل انعدمت الادارة فى احدهما؟ام اختلفت.. ام انها نفس الادارة ؟

الانتاج لمن يعود؟ من يستهلكه، من صاحب الحق فيه؟ فاذا اخذنا الارض مثلا - كمعطية من معطيات النشاط الاقتصادى - فمن يملكها؟ وكيف تستغل؟ ومن يستغلها؟ واين يذهب ناتج استغلالها ؟..

حدث انقلاب على الرأسمالية بقيام المجتمع الماركسي ولكن هل تخلصت الانسانية من المشكلات التي كانت تواجهها في المجتمع الرأسمالي، ام انها مازالت تواجه نفس المشكلات بحظوظ مختلفة؟

لنجيب عن هذا السؤال حللنا المجتمع الجديد النموذج الثاني لنعرف تركيبته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن خلال قياسنا له بالمجتمع القديم النموذج الاول، اكتشفنا انه الوجه الثاني لنفس التركيبة الاجتماعية .

ان الرأسمالية والماركسية وجهان لعملة واحدة ، يمكننا الوصول إلى احدهما بقلب الوضع نفسه دون الانتقال الى وضع جديد .. ودون البحث عن وضعية اخرى ذات قيمة مختلفة وشكل مختلف .. فحين نطلع على الرأسمالية ليس علينا لنطلع على الماركسية الا ان نقلب مافي ايدينا مباشرة لنصل الى الماركسية .. حتى اذا اردنا مقارنتها بالرأسمالية قلبنا العملة على الوجه

الثانى فتبرز الرأسمالية دون عناء ، انهما وجهان لعملة واحدة .

هكذا العالم اليوم ، له وجهان وجه رأسمالى ووجه ماركسى لكنه لم يتغير .

فالنشاط الاقتصادى فى المجتمعين متماثل تماما ، ان ذات قوى الانتاج الرأسمالى تكرر نفسها فى الانتاج الماركسى ، فحين تكون اطراف قوى الانتاج فى النموذج الرأسمالى عبارة عن اجراء وارباب عمل، فان ذلك نفسه يتكرر فى المجتمع الماركسى بغض النظر عن الاختلاف الشكلى فى مسألة رب العمل من حيث إنه رب عمل واحد او ارباب عمل متعددون . ولكن جوهريا لم يتغير شيء ، فالاجراء هم الاجراء فى النموذجين معا .. هم الشغيلة نقلوا من الرأسمالية الى الماركسية باجرتهم دون تغيير .

غير انه حصل انقلاب فى مسألة رب العمل، فارباب العمل الرأسماليون الاستغلاليون فى النموذج

الرأسمالى تمت الاطاحة بهم فى ثورة بروليتـارية، وحـل محلهم رب عمل جديد هو الدولة الماركسية .

وهذا معناه ان الطبقة الرأسمالية التى كـانت تؤجر العمال اطيح بها لتحل محلها الدولة الرأسمالية او نظام رأسمالية الدولة الذى يرسخه النموذج الماركسى .

كذلك فان الادارة فى النموذج الـرأسمالى هى ادارة خاصة استغلالية يمارسها مالكو الشركات والمؤسسات الاقتصادية بـاعتبارهم هم اربـاب عمل لهم حق ادارة العاملين معهم .

وهـى فى النمـوذج المـاركسى ادارة ايضا وبنفس مواصفات الادارة الرأسمالية والفرق الوحيد بينهما ان الادارة المـاركسية ادارة حكـومية تمـارسها الحكـومة كرب عمل على العاملين . أى ان الشغيلة فى النمـوذجين معا لاتزال تدار بوساطة غيرها، وليست هى التى تـدير، فهى فى النموذج الرأسمالى تدار بوساطـة صاحب رأس

المال الاستغلالى الخاص كصاحب الشركة والمصنع وغير ذلك .. وهى فى النموذج الماركسى تدار بوساطة رب العمل الجديد الذى هو الدولة الماركسية .

والجهد الانتاجى الذى تبذله الشغيلة يعود فى النموذج الاول الى رب العمل الفرد او الشركة. ويعود فى النموذج الثانى الى رب العمل الجديد الذى هو الدولة الماركسية .

فهل حدث تغيير فى توزيع الانتاج بالنسبة للشغيلة ؟ لم يحدث اى تغيير،فالانتاج الذى تنتجه الشغيلة يؤخذ اما لمصلحة الطبقة الرأسمالية وإما لمصلحة الدولة الرأسمالية ويستثمر لمصلحة ارباب العمل الرأسماليين ملاك الشركات والمصانع .. كما يستثمر لمصلحة الدولة الرأسمالية فى النموذج الماركسى برغم انه لايستثمر لمصلحة فرد يستغله فى مشروعاته الخاصة ويحقق عن طريقه مصالحه الخاصة الا ان التعديل الذى حدث فى الماركسية طفيف وغير جذرى، حيث اصبح الانتاج يستثمر من قبل الحكومة وتحت سيطرتها المباشرة .

والارض فى النموذج الرأسمالى يملكها الاقطاعيون ويعمل بها الاجراء كالمصانع التى يملكها الرأسماليون ويعمل بها الاجراء تحت هيمنة الرأسماليين، اما فى النموذج الماركسى فالارض تملكها الدولة سواء اكانت مزارع جماعية ام مزارع تعاونية، واذا كان هناك مزارع خاصة فى عدد منها فتعتبر ملكية الافراد لها مؤقتة فى طريقها الى الانتهاء .. ويعمل فى الارض اجراء للحكومة .

والتجارة فى النموذج الرأسمالى هى متاجر خاصة وتجارة خاصة غايتها الربح على حساب المستهلك، وتتجمع الارباح فى جيب صاحب المتاجر الخاصة .

وقد ألغيت التجارة الخاصة فى النموذج الماركسى وحلت محلها التجارة العامة، فحلت الحكومة الماركسية محل التجار الرأسماليين واصبحت المتاجر تدار عن طريق موظفين لهم نسبة فى الارباح تضاف الى مرتباتهم .

ماالشيء الجديد الذى احدثته الثورة الماركسية؟ .

لقد حولت الاجراء من اجراء لرب العمل الخاص الى اجـراء للدولـة ، ونفت ان يكون ذلـك ظلمـا او غبنـا ، فـالاجـراء بـدل ان يكـونـوا تحت هيمنـة واستغـلال الرأسماليين الاستغلاليين يجب ان يخضعوا لدولتهم .

والانتـاج يجب ان يعـود الى المجتمـع الى (الـدولـة المـاركسيـة) بعـد ان كـان حكـرا مستغـلا لمصلحـة الاقطاعيين والرأسماليين والارض تملكها الـدولة بـدل ان يملكها الاقطاعيون .

وهكـذا حدث انقـلاب على الـرأسماليـة ولكنه ليس تغييراً اطلاقا .

مافوائد هذا الانقلاب بالنسبة للعمال ؟

لم يتغـير شيء بالنسبـة للعمـال فمـازالـوا يعملـون ساعات معدودات ويستقطع قدر كبير من هذه الساعات

منهم ، بغض النظـر عن الجهـة المستفيـدة من هـذا الاستقطاع ، وكيف يستثمر بعد ذلك .

ولكن العامل ما زال أجيراً يعمل عدداً من الساعات وتعود له ساعات أقل من التى اشتغلها ، وهو لايزال يدار بوساطة غيره .

إن الشعب فى ظل النموذج الماركسى لايستطيع التصرف فى الأرض ولكن الحكومة هى التى وضعت يدها على الأرض وتحل مشكلتها بالطريقة التى تراها ، فتستطيع الغاء المزارع الخاصة وتحولها الى تعاونيات أو الى مزارع جماعية أوتحولها الى مزارع تابعة للدولة .. وتستطيع ابقاءها على حالها .

ووسائل الانتاج جميعها تكون مملوكة للدولة الرأسمالية بدل ملكيتها للطبقة الرأسمالية ، وبتعبير أدق فإن جميع ما كانت تقوم به الطبقة الرأسمالية فى النموذج الرأسمالى صارت تقوم به الدولة الماركسية . كذلك فانه سيكون للدولة الماركسية نفس مصير الطبقة

الرأسمالية .. لماذا ؟ لأن الدولة الماركسية ورثت الطبقة الرأسمالية فى جميع صفاتها وواجباتها ونفس تصرفاتها .

وتحس الدولة الماركسية بأنها وريثة الطبقة الرأسمالية فحاكتها حتى ماثلتها تماماً فوصلت إلى ما وصلت اليه فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، وفى عدد من المواقع فى الاتحاد السوفييتى . إن نفس المواجهة الشعبية (أو ثورة الشغيلة) ـ التى قام بها العمال الطرف الأساس فى قوى الانتاج ـ وواجهوا بها الطبقة الرأسمالية بدءوا الآن يواجهون بها الدولة الرأسمالية فى النموذج الماركسى .

إن أطراف قوى الانتاج فى النموذج الأول موجودة فى النموذج الثانى لم تلغ ، وما زالت كما هى أطرافا متعددة متضافرة ضمن علاقة انتاجية غير سليمة ، بزج أطراف ليست قوى انتاجية أصلا ، كأرباب العمل والادارة الحكومية ، فى الوقت الذى تدار فيه قوة الانتاج الأساس بوساطة غيرها .

لم يتغير شيء بين النموذجين ، وبرغم ذلك لايعتبر الذين صنعوا الانقلاب الماركسى أنفسهم تكراراً للرأسمالية بوجه آخر من وجوهها ، ولايعتبرون انقلابهم خطوة إلى الوراء بل يصرون على اعتباره عملا تقدمياً وحركة إلى الأمام،إذ يتصورون أنهم وجهوا ضربات نهائية ضد القوى الاستغلالية لمصلحة الدولة الاشتراكية ، ودمروا المصالح الذاتية الأنانية المتحققة من خلال النشاط الاقتصادى الرأسمالى لفئة محددة على حساب المجتمع ، وأرسوا برنامجاً تربوياً يضحى بالمصالح الأنانية ويقتل بواعث المصلحة الذاتية الفردية النفعية فى الانسان ، ظناً منهم أن ذلك سيتوج الانقلاب الماركسى بالنصر وتحل مصلحة الدولة محل المصالح الذاتية للأفراد ، ولكن الأفراد يتشبثون بمصالحهم الذاتية بكل قوة ، إذن يجب محاربة الجانب الغريزى فى الانسان ، والعمل على انضاب التراث من ينابيعه - كما يقولون فى الصين - حتى تنقطع كل الجذور التربوية والنفسية لدى الانسان فينفصل عنها ويتقبل الوضع الجديد الذى يرسخ الدولة الماركسية .

وهم يعتقدون ان هذا الاجتثاث من الجذور يجعل تطويع الانسان سهلا للتكيف مع النموذج الماركسى .

فالانسان الذى يحب الملكية ويرغب تحقيق مصالحه الذاتية يتصادم حتماً مع الدولة التى تريد كل شىء لمصلحتها ، أما إذ قتل هذا الجانب فى الانسان فسيخلق إنسان آلى تماماً . وبوضع الاصبع على زر بعينه يتحرك البشر الآليون ليجمعوا الانتاج ويكدسوه فى المكان المحدد بالضبط مثل النمل ! إنسان آلى لا يأكل ولا يشرب ولا يحب ولا يحلم ولا يتمنى ولا يرتاح .. لايتفوق ولا يتألق .

والنتيجة هى أن هذا الحل الحدى واجه صعوبات جمة منذ قيامه ، وكان الفضل فى بقائهِ راجعاً إلى العنف غير المتناهى .. وهو ما أثبت أن الحل الماركسى يترتب عليه ضرورة وجود قبضة حديدية فوق رؤوس الناس فى المجتمع ليستمر تأمين هذا الحل . ولو أحس الناس بأن هذه القبضة قد رفعت عنهم لعادوا إلى تحقيق مصالحهم الخاصة . وهكذا فإن الاتجاه فى المجتمع

الماركسى يؤدى الى قيام دولة ذات حكومة قوية تمتلك بيدها السلطة والثروة والسلاح حتى تتمكن من اجبار الناس كلهم على التنازل عن مصالحهم الذاتية والعمل من أجل الشيوعية .

وقد أدى هذا الوضع فى الجانب السياسى إلى قيام أداة حاكمة واحدة هى الحزب الشيوعى حتى تضمن أن تقبض على المجتمع بقوة ، وتسيره فى الاتجاه الجديد نحو الشيوعية ؛ فأخطر شىء على المجتمع الماركسى هو الحرية السياسية لأنها تؤدى الى أن تنتزع النّاس القوة وتمسك بالزمام فتدمر بذلك سيطرة الحكومة الماركسية .. ومن هنا جرى العمل على خلق أحزاب شيوعية قوية لضمان السيطرة على المجتمع واعتبروا أى منافسة للحزب الشيوعى فى أى دولة ماركسية ردة وعمالة للامبريالية . بل إنهم حاربوا تلك البلدان الماركسية التى اعترضت على هذا الأمر واعتبروها مدخلا معادياً للمجتمع الماركسى تستغله الامبريالية ضد القوى التقدمية .

فيوغسلافيا تعرضت للنبذ لأنها رفضت هذا الحل

الحدى .. والصين تعتبر الآن مرتدة بالكامل فى نظر الماركسيين .. وفى بولندا تعتبر الأحداث العمالية هناك غاية فى الخطورة ، فاستقلال نقابات العمال واتجاهها لخلق كيان عمالى رافض لهيمنة الحزب الشيوعى البولندى يعد مأزقاً حقيقياً للماركسية كلها .. وهى أحداث يمكن تفجرها أيضاً فى رومانيا وهنغاريا بل وفى الاتحاد السوفيتى نفسه .

هكذا فإن الدولة - الحكومة - تحل محل الطبقة الرأسمالية فى السيطرة على الاقتصاد وتسخير النشاط الاقتصادى لمصلحتها ..

- إن الدولة الرأسمالية تسخر كل شىء لمصلحتها وتتصرف كما لو كانت هى نفسها الطبقة الرأسمالية .

فالحكومة فى ظل الطبقة الرأسمالية تقوم بمهام حماية الرأسمالية والحفاظ على أمنها ووجودها ، وهى لذلك لاتسمح بقيام مجتمع ماركسى فى أمريكا أو بريطانيا . فالحكومة فى ظل مجتمع الرأسمالية تحتفظ بالسلطة السياسية والاقتصادية لخدمة النظام

الرأسمالى ولا يمكنهـا أن تكون محـايدة بينـه وبين أى نظام يمكن أن ينشأ على أنقاضه ، فهى تلتزم بـالحفاظ على التركيبة السياسية والاقتصاديـة والاجتماعيـة فى مجتمـع الطبقـة الـرأسمـاليـة بمـا يضمن استمـرار المصالح الاقتصـادية واستثمـار النشاط الاقتصـادى لمصلحة الرأسمالية .

وهـو ذات الدور المنـوط بـالحكـومـة المـاركسيـة ، فمهمتهـا هى الحيلـولـة دون قيـام نظـام بـديـل من الماركسية ، ومحاربة القوى المضادة لها بالاضـافة الى قيامها بتثبيت رأسمالية الدولة وحمـايتها ، ممـا يجعل خلق أداة سياسية ضروريـاً لتحقيق ذلك . وهنـا نشأت ديكتاتورية الحزب الشيوعى على المجتمع .

والنتيجة ، إنه ليس هنـاك اعتبار للـديمقراطيـة فى النظامين كليهما .. بل إن الاعتبار كله ينصب على تأكيد المصـالح الاقتصـادية للطـرف السائـد ، وهو الطبقـة الرأسمالية فى المجتمع الرأسمالى والحكومة الرأسمالية فى المجتمع الماركسى . وإذا تفحصنا الجانب السيـاسى

فى النموذجين نجد أنهما يتماثلان كلياً إذا استثنينا بعض الفروقات الشكلية ، فمثلا نجد فى النموذج الأول شعباً وحكومة كذلك نجد فى النموذج الثانى شعباً وحكومة ، كما نجد تماثلا شديداً فيما يخص الشرطة والجيش وغير ذلك من الادارات الحكومية .

وحتى إذا كانت الحكومة فى النموذج الأول تصنعها الطبقة الرأسمالية لخدمة مصالحها ، والمحافظة على استثماراتها ، فإن الحكومة فى النموذج الثانى هى أيضاً لايخلقها الشعب بل هى حكومة الحزب الماركسى .. وحتى لو صدقنا بأنها حكومة عمالية قام العمال بصنعها فإن وجود حكومة يجعل تركيبة المجتمع تماثل المجتمع الرأسمالى بوجود حكومة وشعب . إن الرأسماليين أنفسهم يتحدثون عن خدمة الشعب ومصالحه والدفاع عنه ، ولكن ذلك لايعنى إلا الرأسماليين الذين يستغلون الطبقة العاملة لخدمة مصالحهم موكلين مهمة حماية هذا النظام إلى مؤسسات الجيش والشرطة التى خلقوها لضمان استمرار النظام الرأسمالى .

أما في المجتمع الماركسى فإن الحكـومة الـرأسماليـة تسيطـر على رأس المـال بعـد أن انتـزعتـه من الطبقـة الرأسماليـة بالثـورة مدعيـة أنها تقـوم بذلـك لمصلحة الشعب ، الذى يعني هنا أولئك الكادحـين الذين خلقت منهم جيشاً عقائدياً موالياً لها وحامياً لوجـودها بحجـة أنها لمصلحتهم . وحتى إذا صدقنا ذلك فـإن دور هؤلاء الكـادحين لايتعـدى دور الجيش الذى يـدين بـالـولاء للحكومة الرأسمالية ويخوض الحـروب من أجل تحقيق مصالح الرأسماليـة . إذن ، فان الأوضـا ع لم تتغير فى النموذجين الرأسمالى والمـاركسى ، ففى كلا المجتمعـين ظل هناك شعب وحكومة وجيش وادارة عـامة وخـاصة وغـيرها عـلى الصعيد السيـاسى . أمـا عـلى الصعيـد الاقتصادى فقد ظل الأجراء وأرباب العمل ، والطبقـة الـرأسماليـة والحكومـة الـرأسمـاليـة ، أمـا العمـال فينتجـون فى كلا المجتمعـين ويذهب جـزء من انتاجهم لمصلحـة الـرأسمـالى الفـرد أو لمصلحـة الحكـومـة الرأسمالية .

إنه لو كانت هناك مفـاضلة بـين النموذجـين اللذين

ندرسهما ولايوجد لهما بديل ثالث فإن النموذج الماركسى يكون أفضل من النموذج الرأسمالى ، لأنه يحقق مصالح للدولة كلها برغم ما يقدمه جميع أفراد المجتمع من تضحية كبيرة لمصلحة الدولة .

فرص العمل :

أما فيما يخص البطالة وفرص العمل فى النموذجين ـ مجال دراستنا ـ فنستطيع توضيح الفرق بينهما إذا مثلنا فرص العمل فى النموذج الأول ـ المجتمع الرأسمالى ـ بخط بيانى متموج يبدأ من الصفر أحياناً ويصعد عنه بعض الأحيان ، يتوزع فوقه العاملون عشوائياً فلا يحصل كل أولئك الذين وقع ترتيبهم فى الصفر وفى الأرقام القريبة منه على أى فرصة لايجاد عمل ، فى الوقت الذى يحصل فيه غيرهم على فرصة أو أكثر ..

وهو ما نلاحظه حيت يتجمع هؤلاء الذين فقدوا فرصهم فى العمل فى شوارع المدن الرأسمالية ويقومون

بالمظاهرات ضد النظام الرأسمالى الظالم الـذى حرمهم حقهم فى الحصول على فرصة عمل تكافئ ما حصل عليه غيرهم .

إننا يمكننا أن ندرك مدى الظلم الذى لحق بهؤلاء ، إذا قدمنا مثالا لذلك الذى حصل على أكثـر من فرصـة حارماً غيره من أى فرصة بالـرأسمالى صـاحب العمارة المحتوية على ثلاثين شقة .. فى نفس اللحظة التى يوجد فيهـا ثلاثـون أسرة من مـواطنيـه بـلا أى مـأوى . إن حصتهم من ثروة المجتمع قـد نهبها مـواطنهم صاحب العمارة بفعل احتكاره للفرص الخاصة بهم .

ومثال آخر : لنفرض أن الأرض الصالحـة للزراعـة يمكن تقسيمها بالنسبة إلى عدد الفلاحين بحيث تكـون مساحة كل مزرعـة هكتاراً واحـداً مثلا . فـإذا استولى أحدهم على مزرعة مساحتها عشرة هكتارات ، فإن هـذا يعنى حرمان تسعة مزارعين من مواطنيه حقهم فى تملك مزارع ، وبالتـالى حرمـانهم مصدر رزقهم ومكـابدتهم للبطـالة ، فـإذا ما كـرر أفراد آخـرون نفس فعله فـإن

كثـيرين من المزارعـين لن يتمكنـوا من الحصـول عـلى مزراع يعملون فيها لأنفسهم .

وكثيـراً مايقـوم الذين احتكـروا فرص الآخـرين فى العمل ونهبوا حقوقهم بتأجيرهم للعمل فى نفس المـواقع التى انتـزعوهـا منهم ، وهؤلاء يقبلون ذلـك مضطرين بدافع الفقـر والحاجـة خالقـين بهذا طبقـة رأسماليـة وأخرى مستعبدة لها .

الخط البيانى لفرص العمل فى النظام الرأسمالى :

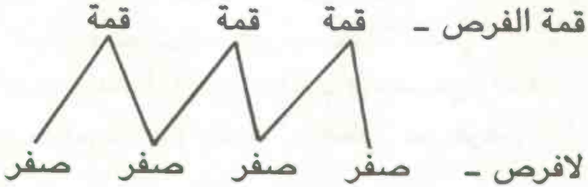

(حضيض الفرص)

كمـا أننا نمثـل لفرص العمـل فى النموذج الثـانى -

المجتمع الماركسى ـ بخط مستقيم ، أى بمد الخط البيانى المتموج المرسوم اعلاه أفقياً ، فتتساوى الفرص جميعها ، وقد تنعدم البطالة .. فإما أن تكون جميع الفرص صفراً وإمّا أن تكون رقماً آخر متساوياً بالنسبة لجميع العاملين .

إن مد هذا الخط البيانى أفقياً على استقامته يهبط بأولئك الذين فى قمة الفرص وينهض بالذين فى الحضيض ، فيتساوون جميعاً فى فرص العمل ولكنهم يعيشون على الحد الأدنى حتى يوفروا فرصة عمل لكل قادر عليها . هذا هو الانقلاب الذى أحدثته الماركسية فى هذا المجال فقد تركز على مساواة العمل الذهنى بالعمل العضلى فلا فرق بين الطبيب والمهندس والعامل اليدوى وغيرهم .. فهم جميعاً يحصلون على فرص عمل متساوية .

مثال للتوضيح :

إذا أردنا أن نقسم مائة دينار على عشرة اشخاص

فـإننا نعطى كـل شخص عشرة دنانـير ، وهـذه قسمـة عادلة ، فلو تمثلنا المجتمع الرأسمـالى فإن هـذه المائـة دينـار ، يتم توزيعهـا على شكـل غير عـادل فسنجد أن واحداً من العشرة قد حصل على خمسين ديناراً وواحداً على عشرين وثلاثة كل حصل على عشرة .. والباقين نالوا صفراً .

لماذا حصل هؤلاء على صفر ولم ينالوا شيئاً من ثروة المجتمع ؟ لأن حصصهم أخذها آخرون .. فبدلا من أن ينال كل حصته استولى احدهم على خمسين والآخر على عشرين .

إن ذلك يعنى مباشرة الاستيلاء على نصيب الآخرين فى الثروة .. فحصول أحدهم على عشرين يعنى حصـول آخر على صفر .. إن الذى حصل على خمسين أو ثلاثين أو عشرين يعد غنياً فى النظام الرأسمالى ولكنه غنى على حساب عشرات الفقراء غيره ممن استولى عـلى حصتهم فى فرص العمل وثروة المجتمع .

ويتباهى اصحاب النظام الرأسمـالى بأنـه قد وجـد

لديهم عامل غنى ، لكنهم يتجاهلون الذين اصبحوا فقراء بسبب غنى هذا العامل الذى استولى على نصيبهم من فرص العمل وثروة المجتمع .

ويتباهى الماركسيون بأنهم قد قضوا على البطالة ووفروا فرص عمل لكل القادرين عليه .. وهم يتجاهلون فى هذا عجزهم عن تحقيق رفاه العاملين واشباع حاجاتهم مكتفين بتوفير فرصة عمل لكل منهم ، مضطرين ليحققوا هذه الغاية الى حرمان كل منتج جزءاً من انتاجه يقتطع منه لمصلحة الدولة الماركسية .. إنهم يحددون القدر الذى يجب على كل فرد استهلاكه ويقتطعون قدراً من انتاج الكادحين ملزمينهم العيش على الحد الأدنى من المعيشة مع الاستمرار فى العمل .. فالغاية فى هذه المرحلة من الماركسية ليست تحقيق الرخاء وإنما الغاية من الكدح هو الانتقال إلى الشيوعية . ولذلك فإن القتل الجماعى مباح للذين يتقاعسون عن الانتاج .. وسلب الملكية .. وقتل الغرائز .. والعيش على الكفاف ، وعدم التفكير فى الضروريات المعيشية وتحريم التفكير فى الكماليات كلها

أمور مباحة فى مرحلة الانتقال إلى الشيوعية .. بل يجب أن تعمل اقصى ما تستطيعه وأكبر عدد من الساعات مع اقتطاع جزء كبير من انتاجك لمصلحة قيام الدولة الشيوعية ..

- ولكن لماذا ؟

لتصل الدولة الماركسية إلى تحقيق شعار [من كل حسب جهده ولكل حسب حاجته] .

- ولكن متى ؟..

عندما يحقق الانتاج الوفرة ، فيتكدس صانعاً فردوساً أرضياً حقيقياً .!

- فهل يتكدس الانتاج حقا ؟

لن يتكدس شىء من الانتاج وهو يستهلك فى حينه ، ولم تستطع أية دولة أن تستبقى لديها أى مخزون لمصلحة الشيوعية ، بعد عشرات السنين من تطبيق الماركسية . فكان أن ساد اتجاه جديد هو التفكير فى توفير الضروريات للناس وحتى توفير الكماليات لهم بعد

أن اتضح استحالة وجود بشر ينتجون عشرات السنين ويرضون بالحد الأدنى من انتاجهم ليعيشوا به على الحد الأدنى من المعيشة مقابل تنازلهم عن جزء كبير من انتاجهم لمصلحة الشيوعية وتنازلهم عن حريتهم كلها لمصلحة الحزب الشيوعى !

إن هذا التوجه الجديد هو الذى خلق المقاومة للثورة الصينية مما دفع - ماو - بعد ذلك إلى إعلان ماعرف بالثورة الثقافية ، ودفع جميع الدول الماركسية إلى الأخذ بمفهوم الحوافز الذى جعلهم يتوجهون لدراسة المؤسسات الرأسمالية فى أمريكا وأوروبا الغربية محاولين بذلك ادخال نظام مشابه منقول عن المؤسسات الرأسمالية وتطبيقه فى المؤسسات الماركسية فإذا تحقق ذلك فإن آخر خيط من خيوط الأمل فى الماركسية يعتبر قد انقطع نهائياً وإلى الأبد ، وتنتهى إلى مجرد انقلاب عادى يحدث داخل دولة رأسمالية ، تكون نتيجته استيلاء حزب واحد قوى على السلطة فى ذات الدولة الرأسمالية ، ذلكم هو الحزب الشيوعى ، الذى عليه أن يلغى الملكية الخاصة ، ويستخدم الناس

أجراء لدى الحكومة التى يصنعها .. وتقوم هذه الحكومة نفسها بتقسيم الانتاج وتحديد القدر الذى تريد ادخاره منه ، فهى مضطرة بعد كل شىء إلى توفير جزء من جهد الشغيلة بالقدر الذى يفى بمصاريف الدولة العصرية ورفع قدرتها الدفاعية فى مواجهة النقيض الذى هو الرأسمالية .. وهكذا وصلوا إلى طريق مسدود لا سبيل إلى الخروج منه إلا بابتداع حذلقة فلسفية فحواها استحالة الشيوعية واستحالة تحقق طموحاتها (العظيمة) مالم يُقْضَ على النظام الرأسمالى كله . فظهر اتجاه فكرى وعملى فى الاتحاد السوفياتى ، وبعد ذلك فى بقية المنظمات الماركسية يعد العدة للقضاء على النظام الرأسمالى والامبريالية فى العالم ، ويرى اصحاب هذا الاتجاه أن وجود نصف الأرض تحت هيمنة القوة الامبريالية لن يجعل النصف الآخر يصل الشيوعية اطلاقاً ، بسبب اضطراره إلى الدخول فى صراع محاكاة ومزاحمة لا ينتهى أبداً .

وقد سيطرت هذه الفكرة فى الاتحاد السوفياتى حتى عهد خروتشوف ، وسيطرت فى الصين خلال حياة ماو

وشـواين لاى وبروز جمـاعة نينـغ بونـغ . وقـد كـانت العقيـدة السائـدة آنذاك هى أن الحـرب حتميـة بـين الـرأسماليـة والماركسيـة ، تصل إلى مستـوى الحرب الـذرية ، وكـانوا يعملـون على هـذا الأسـاس لاعـداد أنفسهم لحرب حتمية لا محيد عنها ، بـل إنهم اعتبروا أية دولة لا تعد نفسها لهذه الحرب خـلال عشرين سنة دولة خائنة لقضية الماركسية اللينينية .

أما فى بداية الثمانينات فقد قـدم الصينيون تحليـلا جديداً كان له الأثر الكبير فى العالم كله .. فقد أعلنوا أن الصين تبشر العالم بفسـاد المقولـة التى تجعل الحـرب حتمية بين الرأسمالية والماركسية ، وأن هذه المقولة قد ثبت خطؤها وبطلانها ، وصار من حق العالم أن يعيش فى وئام .

وقد كان خـروتشوف يـرى ضرورة أن تكون روسيـا دولة قوية فى مواجهة امريكا الدولـة القويـة الأخرى ، ويعتقد أن على روسيـا التى تخلفت أن تحاكى امـريكا وتنفتح عليها وتتعامل معها .

وقد حدث انفتاح كبير حينذاك خشى الماركسيون أن تعقبه ردة عن الماركسية وعقائدها ، فقاموا باسقاط خروتشوف ، ولكن المحاكاة للنظام الرأسمالى الامريكى استمرت سرية واستمرت معها نفس السياسة التى تعتمد التعايش مع النظام الرأسمالى العالمى مع التحفظ ـ طبعاً ـ على المبررات التى أدت إلى سقوط خروتشوف .. فاتفاقات الحد من الأسلحة الاستراتيجية كاتفاقية سولت 1 وسولت 2 واجتماعات هلسنكى المتكررة واللقاءات التى تتحاور فيها الدولتان العظميان بشأن توزيع الأسلحة أو الحد من سباق التسلح ، أو تلك التى عرفت فى فترات متأخرة بالوفاق الدولى والانفراج ليست سوى استمرار لسياسة التعايش تلك التى تنسف المعتقد الماركسى التقليدى من أساسه فارضة نفسها برغم كل الآراء النظرية التى صيغت فى فترات سابقة .

وصارت تلك الآراء النظرية الماركسية أشبه بمن يحرث البحر ! أو يخط باصبعه على الرمال ! لماذا ؟ لأن هناك نظاماً رأسمالياً يفرض تحدياً على الماركسية ،

وكان الماركسيون يعتقدون أنه سيسقط حتف انفه منذ زمن بعيد .. ولكنه لم يسقط ، واستمروا فى صراعهم ضده ، وظلوا يأخذون من الشغيلة أكبر قدر من جهدها لمواجهة برامج مفروضة عليهم . وهكذا تلاشى الأمل فى تحقيق الشيوعية ، ولم يبق شىء يمكن توفيره لمصلحتها بعد أن استهلك كل شىء فى بناء الدولة العصرية التى تستطيع مواجهة الدولة الرأسمالية العصرية القوية .

ولو شئنا أن نضرب مثلا بدولة كالمانيا الشرقية مثلا ، فهى لا تستطيع تكديس انتاجها لمصلحة الشيوعية مادامت المانيا الغربية موجودة إلى جانبها تزداد قوة كل يوم وتحتل المرتبة الرابعة بين الدول الصناعية فى العالم كله . مما يضطر المانيا الشرقية إلى انفاق مجهود جبار فى بناء دولة عصرية صناعية قادرة على الثبات فى مواجهة المانيا الغربية ، وتصبح مضطرة حتى إلى محاكاتها فى أشياء تعتبر برجوازية بالمنطق الماركسى كاقامة إذاعات مرئية ملونة وحدائق ترفيه وغير ذلك ، علاوة على مشاريع التسليح والانفاق على الدفاع ومشاريع التصنيع ، فقد فرض المسلك

البرجوازى نفسه وحتم أن تقوم الحكومة الماركسية بانفاق ماتأخذه من الشغيلة على المجالات العسكرية وبرامج الفضاء وخطط الدعاية الاعلامية وللانفاق الادارى . ولبناء دولة عصرية قوية .

لقد تلاشى الأمل حقاً فى تحقيق الشيوعية باستحالة تكدس الانتاج ، ولكنهم شاءوا أن يجدوا مخرجاً من هذه الدوامة برفعهم لشعار (تدمير الرأسمالية أولا ، ثم نستطيع بعد ذلك تكديس الانتاج) .

ولكن هل هناك حقا اتجاه نحو الحرب مع الرأسمالية ؟ إن الاتجاه إلى تدمير الرأسمالية يتناقض مع اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية (سولت واحد) و (سولت اثنين) ومع ميثاق هلسنكى . بل إن أكبر مايخشاه المجتمع الماركسى هو الحرب ، فروسيا لا تقبل ابداً الحرب مع امريكا ولا يمكن أن تبادر بها تحت أى ظرف ولا استجابة لأى اعتبار ، فقد كان الرأى الرسمى للاتحاد السوفياتى دائماً هو أن الحرب يجب استبعادها بين دولتين تملك كل واحدة منهما

مايكفى لتدمير الأرض عشر مرات ، وينصحون الدول الصغيرة بمراعاة هذه الحقيقة ، وهى أنهم لا يرغبون الحرب بل يخافونها .. وهكذا لا سبيل إلى تدمير الرأسمالية وينقطع الأمل فى الطريق الثانى أيضاً .. ذلك الذى رفعوه شعاراً لتحقيق الشيوعية ، ولا يكون ثمة طريق سوى التعايش بين الرأسمالية والماركسية .

غير أن الماركسيين قادرون على الخروج (كماركسيين) من كل أزمة فكرية وعلمية قاتلة يقعون فيها نتيجة المعطيات الجديدة أو التحليلات العلمية السليمة كهذه التى قدمناها هنا .

وبرغم أن ماقدمناه يعد كافياً لنسف الاطروحات الماركسية إلا أن الماركسيين سيبقون ماركسيين دائماً ..!

لماذا ؟

اولا - لأن الماركسية هى أساس وجودهم مهما كانت فلا يستطيعون اعلان فشلها ، فقد عملوا ماعملوا لأنهم ماركسيون وشيوعيون .

ثانيا ـ تعود الشيوعى فى كل مرة يصاب فيها بخيبة أمل حقيقية كافية لنسف معتقداته أن يأتى بتبريرات تبقيه على قيد الحياة (كشيوعى) .. وهكذا يقدمون تخريجاتهم باستمرار عند كل موقف لا يمكن لمعتقداتهم تجاوزه .

وقد أصبحت الماركسية مثل الرأسمالية فى كل شىء ، فكلما كذبها الواقع ودحضها التحليل وجه الماركسيون التهمة فى اتجاه التطبيق يتهمونه بعدم فهم الماركسية ، وعدم تمثل قوانينها التى لا تخطىء أبداً ! وهو مالجأوا إليه عندما فسروا حركة العمال فى بولندا ، حين قالوا .. إنهم اخطأوا فى فهم الماركسية ودعهم يدفعوا الثمن .. ويجب أن يدفعوا ثمن عدم تقيدهم بالقوانين الماركسية . وهم يشيرون بذلك إلى أن المسئول عن تلك الاضطرابات التى انتهت ببولندا إلى بروز حكومة عسكرية هو العناصر الماركسية التى لم تتقيد بالماركسية ! ولكن لماذا لم يعلنوا ذلك منذ البداية ؟ لقد كان (جيريك) ـ فى نظرهم ـ افضل المناضلين الشيوعيين الذين يقال عنهم بأنهم يسيرون بحسب

الماركسية اللينينية . ولم يوجه له أى نقد فى أى مؤتمر حزبى بما فى ذلك المؤتمر الأخير للحزب الشيوعى البولندى المنعقد قبيل تفجر الموقف مع العمال .

ولكنهم سرعان ما وصموه بمخالفة الماركسية اللينينية بمجرد انفجار الموقف واختفائه عن المسرح السياسى . وبهذه الطريقة الجدلية المستندة إلى المنطق الصورى يستطيع الماركسيون المحافظة على بقائهم واستمرار حركتهم .

وهكذا تستمر الماركسية أيضاً باستخدامها لوسائل مختلفة ، وتستمر إلى جانبها الرأسمالية التى لا أمل فى القضاء عليها فكان التعايش حتمياً بين النموذجين . وكان لا بد للماركسية من محاكاة الرأسمالية حتى أن المحللين لا يجزمون عادة ما إذا كانوا فى روسيا أو فى الولايات المتحدة أو فى المانيا الشرقية أو الغربية لأن كافة مظاهر الحياة متطابقة ومتشابهة . ويصعب التمييز بين المؤسسة الماركسية ومثلها الأعلى المؤسسة الرأسمالية . فستجد عمالا مضربين هنا وعمالا

مضربين هناك يطالبون جميعاً بزيـادة أجورهم وبثـورة ضـد الادارة المتحكمة فى رقـابهم فى النموذجـين معاً . ففى بـريطانيـا وفى تشيكوسلـوفاكيـا تجـد المنشقـين المطالبين بالحرية .

وحين يكون أمامنا هـذان النموذجـان اللذان قمنـا بدراستهما هنا ، كيف يتسنى لنا القـول بأن العـالم قد تغير ! وقد تكررت كل المظاهر التى وجدناها فى النموذج الأول لنجدها هى ذاتها أو مع تعـديل طفيف فى الشكـل فى النمـوذج الثانى أيضـاً . وعلينا أن نقـرر اخيـراً أن ماحدث كان مجرد انقلاب شكلى فقط .

ماهية التغيير :

يجب أن نقول إن نضال الانسـان من أجل الحـرية والتقدم لم يتوقف عند النموذجـين المشار إليهمـا ، بل اصبح فى ايدينا وضع ثالث فرض نفسه كحقيقة مـاثلة على حياة عالمنا المعاصر ويتوجب علينـا أن ندرس هـذا الوضع الثالث ونحلل بنيته ، لنقرر فى نهـاية المطـاف ما

إذا كان الانسان قد تمكن أخيراً من الوصول إلى غايته بعد نضال عميق خاضه لتحقيق حريته وسعادته ، ونعنى بذلك أنه قد أمكن أخيراً إحداث التغيير المطلوب فى المجتمع البشرى وأمكن أن تنتزع التغيرات الجديدة هذه رضى الانسان عنها ورغبته فى تحقيقها واقعاً يعيشه ، مسجلا بذلك انتصاره النهائى على عوامل القهر كلها دفعة واحدة .

فإذا ما تناولنا بالدراسة النشاط الاقتصادى فى النظرية العالمية الثالثة أو فى ظل هذا الوضع الثالث الذى انبثق اخيراً من انقاض النموذجين السابقين ، ووجدنا العلاقات التى تحكم أطراف قوى الانتاج قد تحطمت تماماً فى نظام اقتصادى جديد اختفت فيه تلك الأطراف ذاتها ، ولم يبق سوى المنتجين متحولين بفعل ثورة المنتجين إلى شركاء فى الانتاج يملك كل منهم انتاجه الخاص ملكية مقدسة وقد فرغوا لتوهم من القضاء على أرباب العمل مسيطرين عن طريق مؤتمراتهم الانتاجية على ادارة منشآتهم الانتاجية أيضاً خالقين لجاناً شعبية تنفذ قراراتهم التى صنعوها

فى مؤتمراتهم الانتاجية ، إذا وجدنا ذلك كله فإننا سنعلم يقيناً أن ماحدث هو تغيير حقيقى وليس انقلاباً .. حيث إن الادارة قد اختفت ، واختفى أرباب العمل نهائياً . واختلفت العلاقات المتحكمة فى قوى الانتاج المختلفة مع صانعيها أولئك الذين خلقوا هذه العلاقات ليسرقوا إنتاج المنتجين لمصلحتهم الخاصة أو لمصلحة حزبهم .

ان علاقة العمل بين الدولة وبين الشغيلة التى وجدناها فى المجتمع الماركسى حيث تتحكم الدولة فى الشغيلة فتحدد لهم ساعات العمل. وحصصهم فى الارباح، ومشاركتهم فى الادارة . هذه العلاقة تحطمت فى ثورة العمال وبتحولهم الى شركاء .. وماتت العلاقة التحكمية والاستغلالية بين العمال وأى طرف آخر . واصبحوا فى غنى عن جميع الاطراف .. وانتهت نهائياً علاقات الانتاج بين أطراف قوى الانتاج .

أما فيما يخص قضية الادارة فقد انتهت من أساسها باستيلاء العمال عليها فى جميع المنشآت

الانتـاجية سـواء ذات الادارة الحكوميـة أو تلـك التى يـديرهـا القطاع الخـاص وصارت الادارة عمـاليـة ، وشكل العمال فى كـل منشأة انتـاجية مؤتمـراً إنتاجيـاً يملك سلطة القـرار الانتاجى، واختـاروا لجنة عمـالية إدارية تقوم بالاعمال التنفيـذية .. ويقـوم المنتجون فى المصانع بتطبيق نظـام المشاركـة حيث يأخـذ المنتجون حصتهم ويقدمون للمجتمـع حصته . وليس هنـاك أى طرف آخر فى المصنع . كرب العمل. أو الادارة أو علاقة الانتاج .

وبذلك انتهى الصراع داخل المصنع لأن العمـال قد زحفـوا على المصنـع وسيطروا عليـه بالكـامل وأقـاموا مؤتمرهم الشعبى الانتاجى فيـه وشكلوا لجنـة شعبية لإدارتـه وتخلصـوا من الاجـرة واصبحـوا شركـاء فى المصنع .

وهكـذا نجد أن وضعـاً جديـداً قد نشـأ وأن جميع ملامح الوضع القديم قد اختفت نهائياً .

أما بالنسبـة لقضية استثمـار الانتاج فهى لم تعـد

مشكلـة على الاطـلاق مادام كـل منتج يـأخذ انتـاجـه الخاص .. أى ينال حصته الخاصـة فى إنتاج المنشـأة الانتـاجيـة التى يعمـل بهـا . وهـو حـر بعـد ذلـك فى استثمارها .

ومشكلـة ملكية الارض التى كـانت تتقلب بين يـدى الاقطاع تارةً وبين يدى جبروت الدولة الرأسمالية تـارة أخـرى، فقد حلت هـذه المشكلة بـأن أصبحت الملكيـة الحقيقية للأرض هى ملكية الانتفاع بها. أى أن كل فرد فى المجتمع له حق استغلالها بجهـده الخاص لاشبـاع حاجاته . فغاب بذلك الاقطاع وغاب سيد الارض الذى كان يقسمها الى مزارع جماعية أو الى تعاونيات خاصة، وانتهت جميع أساليب احتكـار الارض، وظهرت كيفيـة جديدة سليمة تحددها مقولة «الارض ملك للجميع» .

أمـا عن غايـة النشاط الاقتصـادى فلم تعد مثلمـا كانت فى النموذجـين السابقـين (زيادة رأسمـال الجهة المتحكمـة فى المجتمع)، وإنمـا أصبحت غايـة النشـاط الاقتصادى اشباع حاجات الافراد ، فلم يعد هناك من

يملك وسائل الانتاج التى أصبح انتاجها مقسوماً حسب عناصره الحقيقية وهى : المنتجون وأدوات الانتاج والمواد الخام المستخدمة فى عملية الانتاج . وهكذا يملك المنتج ما ينتجه بجهده، وتعود حصة الآلات (أدوات الانتاج) وحصة المواد الخام الى المجتمع .

وليس هناك من يملك حق توزيع فرص العمل فى المجتمع الجديد ، أو من يملك حق توزيع الانتاج، فالناس فى المجتمع الجديد أحرار يسعى كل منهم الى اشباع حاجاته ،دون أن يسخر غيره فى ذلك ودون أن يسخره عيره وهكذا يعمل الناس أعمالا انتاجية، يحترفونها بحرية تامة دون ضغط اية جهة خارجة عنهم .

ولكن من يحمى النظام الجماهيرى :

لقد رأينا أنه عندما كانت الطبقة الرأسمالية هى سيدة الموقف، وهى التى تقوم بتسخير اقتصاد المجتمع

لـزيادة رأسمـالها كيف قـامت بصنع أداة سيـاسيـة لحماية نظامها الرأسمالى . كما رأينا عنـد قيام الـدولة الرأسمالية فى المجتمعات المـاركسية وقـد ملكت الثروة بعد أن انتزعتها من الطبقة الرأسمالية فكان عليهـا أن تصنع أداتها السياسية لحمـاية نظـامها الـذى يعتمد رأسمالية الدولة .

أمـا فى المجتمع الجـديد ـ المجتمـع الجماهـيرى ـ حيث لم تعـد جهة واحـدة من المجتمع سيـدة للمـوقف وحـدها، بـل أقيم نظام ديمقـراطى حقيقى، يملك فيـه المجتمع نفسه ثروته ، فقد صار لازما أن يكون المجتمع نفسـه هو الأداة السيـاسية المسيطـرة عـلى السلطـة أيضـاً .. وهكـذا يتمكن الشعب كلـه إذا سيطـر عـلى الثروة فعلا من السيطـرة على السلطـة التى يتمكن من تسخيرها بعد ذلك لخدمته الخـاصة ، إنـه لا يمكن أن تكون هناك ديمقـراطية فى مجتمـع لا تقسم الثروة فيـه على الشعب بالتساوى، فإذا تحكمت جهـة من المجتمع فى الثروة تمكنت هذه الجهة ذاتها من خلق نظام سياسى

موظف للحفاظ على مصالحها، مرسخ تحكمها في الشعب، وبالتالى إقامة نظام ديكتاتورى، مهما وصف بعد ذلك بأوصاف زائفة مخالفة للحقيقة .

ولو نظرنا الى أى دولة فى العالم المعاصر - الذى تسهل علينا دراسته - لوجدنا أن أى جهة قوية فى المجتمع لا يمكن أن تسمح بإقامة نظام سياسى لا يخدم مصالحها، فالتجار مثلا والاقطاعيون والمقاولون والسماسرة لا يسمحون أبداً بقيام نظام لا يخدمهم إلا برغم أنفهم. وقد وجدنا أنه حتى تلك الحكومات التى تقوم بتشكيلها مجموعات من الثوار مثل حركة الضباط الاحرار - يشكلون حكومات أغلبية أعضاء البرلمان فيها من التجار والإقطاعيين والرأسماليين والسماسرة، ثم تقفز هذه الطبقات إلى الحكومة وما تلبث أن تبتلع الثورة ذاتها .

ولو أخذنا البلاد العربية كنموذج دراسة لهذه النقطة بالذات لوجدنا أن ذلك قد حدث كله وبتفاصيله، فانتكست حركات التغيير الثورية والانتفاضات، دون أن تحقق شيئاً من اغراضها .

وقد استطعنا فى ثـورة الفاتـح العظيم أن نخرج من هذا المأزق الخطر بصعوبة بالغة ، وباصرار شديد عـلى أن يتحكم النـاس فى مصـائـرهم ، فـدفعنـاهم. دفعـاً لـلاستيلاء عـلى السلطـة ومنحنـاهم الثقـة فى أنفسهم وقمنا بحمايتهم ضد الطبقات الرجعية المعادية للشعب، حتى وثقـوا فى أنفسهم واكتشفـوا قـدرتهم عـلى حكم أنفسهم .

كيف يستثمر الإنتاج ؟

رأينـا فى نظام رأسمـالية الطبقـة كيف أن المنتجين يستهلكون جزءاً من انتاجهم فقط ، أما فى نظام الدولـة الرأسمالية فإن المنتجـين يستهلكون الحـد الادنى من انتاجهم .

وبرغم أن الانقلاب المـاركسى على الـرأسماليـة كان يستهـدف تخليص المجتمعـات البشريـة من كـابـوس الرأسمالية، فقد اتضح أنه لا يفى بذلك، حيث لم تـأت الماركسية بحل جديد، وصار هم الماركسيين الدفاع عن

أنفسهم تحت مظلة الماركسية التى تورطوا فيها، فى عالم سيصبح فى النهاية برجوازياً، بفعل تسلط الحكومات والاحزاب على الجماهير الشعبية ـ بالمعنى الجماهيرى ـ مما يحتم قيام الثورة الشعبية التى تحطم الحكومات وتفتك السلطة وتنتزعها من الأحزاب مشكلة مؤتمرات شعبية تقرر ولجاناً شعبية تدير، مدمرة المؤسسات الاقتصادية الرأسمالية التابعة للدولة الرأسمالية أو التابعة للطبقة الرأسمالية، محققة ملكية المنتجين لانتاجهم، فيتمكن كل منتج من استهلاك ما ينتج ، حيث إن الوضع العادل يشترط أن الذى ينتج هو الذى يستهلك انتاجه . وهكذا يتمكن المنتجون من استثمار انتاجهم لاشباع حاجاتهم ، خالقين بذلك عالماً جديداً حراً .

إن نتائج النظام الاقتصادى الرأسمالى (الحر) هى الاستغلال وظهور الطبقات، وبروز الفوارق الصارخة بينها، والحروب والاستعمار .

ففرنسا مثلا تصر على البقاء فى افريقيا وخوض

حروب متواصلة فى كثير من البلاد الافريقيـة .. لماذا ؟ ذلك أن 75٪ من موارد فرنسا تنالها من افريقيا، وحين قلنا إن ذلك نهب وسرقة، لم يكن رد فرنسا سوى إن لنـا أن نفسر كيف نشـاء ، وأنهم ليسوا مجـانـين ليفقـدوا 75٪ من المواد الخام التى تردهم من افريقيـا. بل إنـهم حـاربوا من أجـل ذلك ورتبـوا الانقلابـات. وأجهضوا حركة الثورة والتقدم والتعليم فى افريقيا حتى لا يفقدوا هذا المورد .

أما فى المجتمع الماركسى فلا يوجد أى اهتمام بمسألة الديمقراطيـة بل إن الاهتمـام كله منصب عـلى حمايـة سلطـة الحـزب الشيـوعى لضمـان بقـائهـا فى يـده، ويعتبرون أى محاولة لتخفيف الضغط عن الجماهـير فى الـدولة المـاركسية خطـأ وعملا بـرجوازيـا. واتجاهـا ليبراليا مضادا للاشتراكية وهم يصرون عـلى أن تشكل المجالس الشعبية (السوفيتات) من أعضاء الحزب فقط دون غيرهم من أفراد الشعب .

لم نكن لنعطى اهتماماً فى حـديثنا هـذا للرأسمـالية

بـاعتبارهـا نظامـاً فاسـداً متعفناً، ولكننـا نهتم بشكل خاص بالماركسية باعتبارها الانقلاب الذى أريد لـه أن يخلص العالم من شر الرأسمالية غير أنه لم يحقق ذلـك كليـاً، بل إنــه أدى الى قيام دولـة الحزب الـواحد التى تعتمد الدكتاتورية أسلوباً وعقيدة ، وسجلوها بوضوح كـامل فى دسـتـور الـدولـة أيضـاً كنص ثـابت لا يقبـل التأويل .

ويضيفـون أن تلـك الـدكتـاتـوريـة المعتـرف بهـا دستورياً هى دكتاتوريـة العمال ، ولكن حينمـا اندلعت مظاهرات العمـال فى بولنـدا . اتضح أن الـدكتاتـورية القـائمـة هى دكتـاتـوريــة الحـزب المـاركسى وليست دكتاتوريـة العمال بـدليل اصطـدام العمال . بـالحزب الحـاكم .. إنها دكتـاتوريـة الحزب عـلى العمـال تلـك الدكتاتورية التى فـرضت على العمـال أن ينتجوا أقصى ما يستطيعون متنـازلين عن أكبـر قدر من هـذا الانتاج لمصلحتها .

وهكذا فإن الحزب بجيشه وشرطته وحكومته يمارس الدكتاتورية على العمال وليس العكس .

وهم لا يسمحون للعمال بـالاضراب ولا بالاعتصـام وقرروا لهم ساعات عمل والزموهم بالعمل خلالها. وحين استطاع العمال أن يقولوا رأيهم طالبوا بتخفيض أيـام العمل الى خمسة أيام رافضين الايام المفروضـة عليهم من قبل الحكومة الماركسيـة فاتضـح بشكل نهـائى ان العمال لم يقرروا شيئاً لا أيام العمل ولا ساعات العمل. وأنهم يتنـازلون عن انتـاجهم غصباً، بـل إنهم ينتجون غصبا أيضاً .

وهكـذا تكـون الثـورة الشعبيـة هى الحـل الحتمى نتيجـة وصول العـالم الى طريق مسـدود بفشل الحـل الماركسى فى تقديم بديل من الرأسمالية .

إذن فإن ما حدث كان مجرد تقلب عادى ..

فالبيت الذى كـان لصاحب العقـارات الرأسمـالية. تحـول ليصبـح لحكـومـة الحـزب المـاركسى ممثلـة فى البلدية .

والارض التى كـانت للاقطـاعى صـارت لحكـومـة الحزب الماركسى .

والسلطة التى كانت بيد الطبقة الرأسمالية، صارت بيد الحزب الشيوعى .

وحـل الجيش الماركسى محـل الجيش الـرأسمـالى، وبقى الانتـاج ملكاً لـرب العمل الجـديد وهـو الـدولـة الماركسية بدل الطبقة الرأسمالية ..

وحلت الإدارة الحكومية محل الادارة الخاصة .

إنه مجرد تقلب عادى من وجه إلى الوجه الآخر .

إن ماركس نفسه أعلن أن الفلاسفة قد حللوا العالم وفسروه ولكنهم لم يغيروه، وكان يعتقـد بأنـه قادر عـلى تغييره، فاتضح لنا أنه هو أيضاً لم يفعل ذلك .

إن التغيـير هو هـدف الانسانيـة لتحقيق حـريتهـا وسعـادتها وبنـاء عالم افضـل، ولكن البشر كانـوا قـد اختلفوا دائماً فى تحديد الافضل بالنسبة لأى منهم .

تمت بحمد الله

2

المراحل ضرورتها وعدمها

الصراع الطبقى ، والطبقة

الصراع الطبقى مرتبط بنظرية المراحل ، اما النظرية التى نريد شرحها فهى نظرية حرق المراحل ... وهى لاتؤمن بالانتقال المرحلى ... لانه ليس هناك مبرر للمرور بمراحل حتمية مثل مراحل الانتقال التى يتبناها التفسير الماركسى فى الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، والانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية .

إن هذا التفسير للثورة والذى اصبح قاعدة من قواعد الثورة الماركسية بالذات قد جاء من تحليل ماركس للتاريخ الماضى .. حيث انه قد حدث انتقال من عصر الرقيق (مجتمع الرقيق) الى مجتمع الاقطاع ، ومن الاقطاع الى الرأسمالية ، ومن الاقطاع الى البرجوازية فانه قياساً على هذه المراحل التى مر بها التاريخ فى الماضى تم الاستنتاج لدى

الماركسيين ، انه من الرأسمالية لابد من المرور بمرحلة انتقالية وصولا الى الاشتراكية ، ومن الاشتراكية لابد من المرور بمرحلة انتقالية وصولا الى الشيوعية . لكن هذه الحتمية المسلم بها ليس من الضرورى ان تكون صحيحة لان ارادة الانسان هى المعول الكبير ، وهى القادرة على صنع كل شىء ، والغاء كل شىء . اما الحتمية فهى (ابعد) من الموضوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ونحن لانرى ضرورة عملية ابداً للمرور بمراحل للوصول الى الجماهيرية فى اى بلد ، اقطاعى او برجوازى او اشتراكى او ملكى او جمهورى ... اى بلد اذا وقعت فيه ثورة شعبية بفعل تحريض قوة ثورية يمكن انتقاله رأساً الى الجماهيرية فيقيم الاشتراكية ، وتنتهى الحكومة ، وتنتهى الطبقات ويتحطم نظام الاجهزة الرسمية بالكامل وتقوم الجماهيرية فوراً لانه بالامكان عملياً حدوث ذلك ، وفى امكان اى محلل ان يصل الى هذه النتيجة التى هى ان كل مجتمع قادر على الثورة يستطيع ان يدمر المجتمع القديم بالثورة ويبنى المجتمع الجديد فوراً .

وليس هناك ضرورة للمرور بأى مرحلة انتقالية اطلاقاً . وهذه معضلة كبيرة فى قانون الثورة ، قد تم حلها ، اذا تأكد هذا التحليل خاصة ونحن نعرف أن الثورة الماركسية تمر الآن بمرحلة انتقالية طويلة هى الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ، وقد لايتخطون هذه المرحلة ابداً .

فإذا افترضنا ان عام 1917م هو بداية الثورة الماركسية اى بداية التطبيق العملى لها ، فهذا يعنى انه من ذلك الوقت من عام 1917م الى يومنا هذا وهم فى مرحلة الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ، يعنى انه منذ سبعين سنة والماركسيون يمرون بمرحلة اسمها مرحلة الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ، هذه المرحلة لها عندهم تفسيرها وشعاراتها ، وبعد اجتيازها بنجاح قد يصلون ـ حسب ادعائهم ـ الى الشيوعية وبعدها سيتحقق وضع آخر له شعاراته وله مقولاته . لكن كل التحليلات تبين ان هذا نوع من الدجل ، فليس هناك اى امكان للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية . والحقيقة ، ان التطورات

الاخيرة فى العالم دمرت كل التفسيرات الماركسية وسفهت كل ماقيل عن رأس المال ومرحلة الاستعمار والامبريالية .

ان التطورات المذهلة التى حصلت فى العالم ، لم تكن فى الحسبان يوم وضعت النظرية الماركسية ونظرية المراحل .

ان هذه النظرية التى هى مضادة للرأسمالية هى نظرية المراحل بعينها ، مراحل تاريخية طويلة .. فمنذ سبعين سنة ومازلنا فى مرحلة واحدة اسمها الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ، وخلال هذه المدة كلها لم تصدق جميع التحليلات الماركسية .. الماركسيون كانوا يعتقدون ان رأس المال سيتكدس بسبب قلة الاجور حتى تصل الرأسمالية بنفسها الى ازمة حين يصل التناقض الى ذروته بين الذين يملكون وسائل الانتاج وبين المنتيجن .

هذا التحليل يؤدى الى انهيار الرأسمالية ، ولذلك

فقد اعتقدوا بأن المسألة مسألة وقت فقط ، اى ان انتاج الرأسماليين سيتكدس ، فسينتج العمال كثيراً وينالون اجوراً قليلة ، وفائض القيمة بين ما يأخذه العامل وبين ما ينتجه يذهب الى جيب الرأسمالي الذى يضيفه الى رأس ماله فيكبر ويتراكم .. وهنا تقع الازمة ، لكن الذى يحدث فى المجتمع الرأسمالى ليس هذا ، حيث مستوى المعيشة ارتفع بصورة عامة ، والاجور ارتفعت ايضاً .. والانتاج لم ولن يتكدس اطلاقاً ، لأن برامج الدولة العصرية تلتهم كل فائض الانتاج ولايوجد امكان لا فى المجتمع الرأسمالى ولا فى المجتمع الماركسى ، لأن يتكدس الانتاج نتيجة التحولات الخطيرة التى حصلت فى العالم الآن مثل برامج التسليح وبرامج غزو الفضاء وايضاً البرامج الانسانية الاجتماعية الاخرى التى هى - وللاسف حظها غير كبير من الانتاج - ! ولكنها هى ايضا تأخذ حصتها من الانتاج مثل الابحاث الطبية والتقنية المختلفة .. لكن اهمها برامج التلسيح وبرامج الفضاء .

هذه الموارد المتاحة الآن غير كافية لتغطية تلك

البرامج ـ اذن لايوجد امكان لان يفيض الانتاج حتى يصبح [لكل حسب حاجته ومن كل حسب جهده] فى الشيوعية ، او لان يتكدس الانتاج عند الرأسماليين كى تقع الازمة فى المجتمع الرأسمالى ـ هذا كله اصبح خرافة .. اذن فإن مرحلة الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية يبدو انها لن تنتهى بل فى النهاية سنجد ان مسألة الانتقال نفسها خرافة ايضاً ... بل ليس هناك انتقال من مرحلة الى اخرى ، وان ماحدث لايعدو دوراناً فى حلقة مفرغة . فمثلا اذا قامت الثورة فإننا نسميها بروليتارية او ثورة شيوعية ـ دفعة واحدة ، وهى قامت على المجتمع الرأسمالى (على المجتمع القيصرى) مثلا .. واقامت المجتمع الجديد الذى نراه الآن .. مجتمع الحزب الواحد والقطاع العام الواحد ومجتمع الدولة البيروقراطية (المجتمع الماركسى) ـ هذا يعنى ان الماركسية قد تحققت فوراً بقيام هذه الثورة ، وليس هناك انتقال قبله ولابعده . وسيبقى الوضع هكذا تقريباً ، يعنى ان الدولة السوفيتية ليس هناك امكان لتغييرها اطلاقاً ، ستبقى هكذا الى النهاية .. ان الحكومة لن تختفى

مثل ماتنبأ ماركس .. والانتاج لن يتكدس حتى تقع الشيوعية ، ولكن كلما واجهتهم ازمة فسيضطرون الى معالجتها ـ مثل اى دولة عادية . اذا استمرت الدولة السوفيتية كما هى عليه الآن فإنها ستبقى دولة كلاسيكية عادية بهذا الشكل تعمل للحفاظ على وجودها بالنظام الاقتصادى والسياسى الذى ارتضته لنفسها ، وليس هناك اى احتمال للانتقال من هذا النظام اطلاقاً ، واى مشكلة تواجه هذه الدولة ستعالجها بامكاناتها المتاحة ، مثل اى مجتمع فى اى مرحلة من مراحل التاريخ عندما تواجهه ازمة .

لكن الازمة الخطرة المتوقعة للدولة السوفيتية هى الازمة التى تشبه ازمة بولندا ، ذلكم هو التناقض بين البروليتاريا والحزب الشيوعى .

ولقد تأكد كذب الخرافة التى كانوا يصدقونها ، وهى ان الحزب الشيوعى طليعة البروليتاريا (طليعة الشغيلة) .. وهو ممثلها وهو الذى يقود الدولة لمصلحة الشغيلة الى ان تتحقق الشيوعية .. وعندما

تتحقق الشيوعية يختفى الحزب والحكومة التى يقيمها وكل الاجهزة الرسمية ـ وتقوم الشيوعية . لكن الذى حدث الآن هو ان الطبقة العاملة ظهر التناقض واضحاً بينها وبين الحزب الذى يقودها فحكم بعد ذلك على الحزب الشيوعى بأنه اداة حكم تقليدية تريد ان تسيطر على الطبقة العاملة وعلى المجتمع لفائدة السلطة .. وليس لاى غرض آخر .. هذا ما اكدته ازمة بولندا الآن .

ازمات اخرى تحت الارض فى تشيكوسلوفاكيا وفى رومانيا وحتى فى الاتحاد السوفيتى ـ غير ان بولندا انفلت فيها الزمام ... وعليه ، فان نظرية المراحل غير صحيحة .. ان الشغيلة نفسها فرضت هذا التحليل .. وقالت بلسان الواقع لانستطيع ان ننتظر اكثر من هذا الانتظار ولا نستطيع ان نتنازل عن هذا الجهد ... الى الابد .. حتى يتم هذا الانتقال ، كأنهم يقولون ان هذا الانتقال خرافة ، اذن يجب ان نناقش الوضع الذى نعيشه ، فالمشكل الآن فى بولندا يدور حول سيطرة الحزب وحول الاجور ... ومعنى هذا انه

ليس للشغيلة صبر الى ان نتحقق الشيوعية .. اقصد الانتقال برمته يبدو انه خرافة ... هذا ماأكدته الوقائع العملية الآن فى التاريخ المعاصر - اما من الناحية التحليلية من وجهة نظرنا - فاننا اصلا لانرى اى مبرر للمراحل الانتقالية .

فالوقت اللازم لتدمير النظام الملكى فى ليبيا واقامة النظام الجمهورى ومن بعده الجماهيرى .. الوقت الكافى لتدريب الشعب على السلاح ليصبح مسلحاً ويختفى الجيش .. انما يطول ويقصر حسب الجهد المبذول ، فاذا قامت الجماهير الشعبية بالثورة وداهمت السلطة الحكومية ، واقامت بدلا عنها اللجان الشعبية ، وانتظمت الجماهير فى المؤتمرات الشعبية فإن الحكومة تختفى نهائياً وبشكل فورى نتيجة لذلك .

ان هذا قد يتحقق فى شهر واحد ، والثورة التى يقدر الشيوعيون آلاف السنين لحدوثها ولاختفاء رموزها اتضح انها قد تختفى فجأة .. فإذا كان

الشعب قادراً على القيام بالثورة الآن فيستطيع فوراً ان يحل محل الحكومة وتختفى الحكومة فجأة .. واذا كان العمال قادرين على السيطرة على مواقع الانتاج فيمكنهم الانتقال فوراً وفى يوم واحد من أجراء الى شركاء وتختفى الرأسمالية وارباب العمل بعد ذلك فوراً .

على ان النظرية التى طرحها الكتاب الاخضر ، والثورة الشعبية التى تنبأ بها واداتها اللجان الثورية ، هذه النظرية قد الغت المراحل لانه ليس لها وجود علمي بل هى خرافة ودجل تاريخى مارسته الاحزاب الماركسية للهيمنة على الجماهير الشعبية حتى تخضع لها الى الابد .. اذن فالمراحل ليست حتمية .. ويمكن الغاؤها بالثورة الشعبية .

هذا بتركيز شديد خلاصة قضية (المراحل) المرتبطة بموضوع / الطبقات / فحتى الآن ليس هناك تعريف متفق عليه يبين ماهى الطبقة .. وهذا يعنى انه ليس لها اى تعريف محدد . اقصد ان هناك

عدة تعريفات للطبقة .. ولكنها مجرد وجهات نظر مختلفة .. وتفاسير للطبقة . اذن فليس هناك تفسير متفق عليه لمعنى الطبقة .

الذى وضح الطبقة وادخلها فى علم الاجتماع والسياسة هو المذهب الماركسى لانه يعول على طبقة البروليتاريا فى الثورة لتوصل الشيـوعيين الى السلطة .. وهناك تناقض واضح بين الشغيلة وارباب العمل .. بين الرأسمالية والطبقات العمالية .. ولكن الماركسية استغلت هذه الحقيقة للوصول الى السلطة .

وقد اولوا لهذا السبب اهتماماً كبيراً بتعريف الطبقة لكن التعريف الماركسى تعريف مزور وغير علمى وانانى مجرد من كل المعانى وجىء به ليفيد الحزب الشيوعى فى الوصول الى السلطة .. وهم يقسمون المجتمع الى طبقتين فقط : طبقة مستغِلة وطبقة مستغَلة .. ويختصرون تعريفهم للطبقة على انها هى / المجموعة المنظمة الواعية بوضعها الاجتماعى /

وهذا تعريف غير علمى .. عاطفى .. انانى .. يعنون به الشيوعيين وانصارهم من العمال الواعين والقادرين على الثورة بعد ذلك .

ان الثورة التى يقوم بها الحزب الشيوعى (مستغِل الطبقة العاملة) تنسب بعد ذلك لطبقة البروليتارية لماذا ؟ يقولون : الطبقة هى المنظمة القادرة على القيام بالثورة اذن عندما يقوم هؤلاء بالثورة .. من صاحبها ؟ من قام بها .. هل قامت بها طبقة الشغيلة الكادحة ؟ هذا كله تزوير وليس صحيحاً .

الشيوعيون يقومون بالثورة فعلا على الرأسمالية .. لمصلحة الشيوعيين انفسهم ولمصلحة الحـزب الشيوعى كى يصل الى السلطة ..

ولكى يصل الى السلطة سيستغل التناقض بين ارباب العمل والعمال .. كأنه يستغفل الطبقة العمالية لكى توصله للسلطة .. مثلما الضباط يستغفلون

الجنود ليوصلوهم الى السلطة حين يتم التغرير بآلاف الجنود لتصل مجموعة من الضباط الى السلطة عن طريق انقلاب عسكرى ينسب بعد ذلك إلى الجيش ويقال بأن الانقلاب قام به الجيش او القوات المسلحة . وهكذا فان مجموعة من الشيوعيين الواعين المنظمين الذين يريدون الوصول الى السلطة يغررون بالعمال ، ويقومون بالثورة على الطبقة الرأسمالية . ان العمال لايصلون الى السلطة .. الذى يصل الى السلطة هو الحزب الشيوعى على اكتاف الشغيلة .. ويستمر فى السلطة الى ان تتحقق الشيوعية او يظهر تناقض بين العمال والحزب الشيوعى مثل ماحدث الآن فى بولندا وفى غيرها .

التعريفات متعددة للطبقة :

إن للطبقة تعريفات متعددة فهناك من يحددها بالدخل ، ومن يحددها بالمرتبة الاجتماعية ، ومن يحددها بالثقافة ، ومن يحددها بالمصلحة ، والذى يحددها بالوعى الطبقى مثل ماركس . انها تحديدات

وتعـريفات متعـددة للطبقة ، لكن الحـل دائماً يكمن فى الواقع ، يعنى تحليل الواقع هو الذى يأتيـك بالجـواب عن كـل شىء ، فاذا حللنـا الواقــع سنجـد الطبقـة هى الاحتكـار (الطبقة عبـارة عن احتكار) ، هـذا مايقـوله الواقع : ان أى جماعة من الناس تحتكر شيئاً فان هذه المجموعة تشكـل طبقة مـافى ذلك شـك ، فمثلا الجيش يشكل طبقة لأنه يحتكر السـلاح ، السلاح شىء واحـد ومجمـوعة من النـاس تحتكره ، هـذا يشكل طبقـة .. الطبقة هى احتكار ، التجـار إذا هم احتكروا التجـارة يشكلون طبقة ، الموظفون إذا كانوا يحتكرون الوظيفـة الرسمية يشكلون طبقة .. أربـاب العمل عنـدما يكـون بيدهم العمل فان فرص العمـل والتشغيل محتكـرة من قبلهم وهم لذلك يشكلون طبقة ، والذى يحتكر الانتـاج الـزراعى يشكل طبقـة ، والـذى يحتكـر المـواصـلات وحركة النقل يشكل طبقة والذى يحتكر الدين والفتـوى يحلل ويحرم للآخرين وليس أمـام الآخرين من سبيـل سـوى تطبيق مـايقـول بسبب احتكـاره للـدين هؤلاء المحتكرون هم طبقة .

والحل :

هو تدمـير المجتمع الطبقى واقـامة مجتمـع لاطبقى وهذا يذهب بنا أبعد من المـاركسية التى تـرى المجتمع مقسمـاً إلى طبقتين عمـال ورأسماليـة ، والحل هـو ان العمـال يجب أن يثـوروا عـلى الطبقـة الـرأسمـاليـة ويحطموها ويحلوا هم محلها ليصبح المجتمع من طبقـة واحدة ، وقد تحدثنا عن هـذا الطرح وظهـر لنا زيفـه ، فالتناقض مازال مستمراً بين الحزب الحـاكم والشغيلة المحكومة علاوة على أن المجتمع الماركسى توجد فى داخله الطبقات برغم اعتقـادهم أنهم صفوهـا ، فقد قسمـوا المجتمع إلى طبقتين واحدة ثارت ضد الأخرى وحطمتها وبقيت طبقـة العمال ، لكن واقـع المجتمع المـاركسى هو أنه متكون من عدة طبقات فى الداخل ، فـالحزب الـذى يحتكـر السلطة يشكـل طبقة هى الطبقـة الحـاكمـة ، والجيش الذى يحتكر السـلاح يشكل طبقـة ، فمنظمة التضامن فى بولندا باستمرار يهددها الجيش البولندى يعنى أن آخـر شىء يمكنهم الالتجاء إليـه هـو تـدخـل الجيش ، يعنى تسليط طبقـة العسكـريـين عـلى طبقـة

العمال لأن العسكريين يحتكرون السلاح الذى هو مفقود عند العمال . إذاً هناك خلل فى المجتمع فالناس ليسوا أحراراً بسبب وجود طبقات تحتكر شيئاً حيوياً فى المجتمع . إن احتكار السلطة هو أخطر شيء فى المجتمع وكذلك احتكار رأس المال واحتكار السلاح أيضاً . لكن الحل هو فعلا اقامة مجتمع لاطبقى وتدمير الطبقات ، ووفقاً لهذا التحليل أصبح بامكان أى انسان أن يصل بسهولة الى الحل بنفسه وهو تدمير الاحتكار مادامت الطبقة هى احتكار.ونحن نرى الحل أن يصبح كل الناس متساوين ، وتنتفى الشرور من المجتمع بتحطيم مجتمع الطبقات ، ومعنى هذا أن يتحطم الاحتكار بجميع انواعه بتحطيم احتكار الرياضة والفنون والثقافة والدين والسلاح ورأس المال والثروة عموماً الأرض وما عليها ، السلطة والادارة وكل حاجات الانسان المحتكرة يجب أن يتم تحريرها بتدمير الاحتكار ، لأننا إذا قضينا على الاحتكار نكون قد قضينا على الطبقات . إذن يمكن أن يقع صراع طبقى إذا وجد الاحتكار ولايمكن تجنب الصراع الطبقى إلا بقيام الثورة وتدمير مجتمع الطبقات . ليس هناك

إمكـان لتفادى الصراع الطبقى بهـذا التعـريف المبنى على الاحتكار فإذا وجد احتكـار وجد الصراع الطبقى ، فالناس دائمـاً يتصارعـون مع أولئـك الذين يحتكـرون حاجاتهم .

والحل العلمى الذى نقدمه :

هو تدمـير كل الطبقـات عن طريق تـدمير الاحتكـار بجميـع انواعـه ، فهناك مثـلا احتكـار من الفـلاحـين للمنتجات الزراعية ، مادام مجموعة من الناس فقط هى التى تنتـج الانتاج الـزراعى إذن هـى تحتكـر الانتـاج الـزراعى ، وتستغـل المجتمـع نتيجـة وجـودهـا هى الوحيدة المحتكرة لهذا الجانب من العمل ، أو تنتج هذا الانتـاج .. وهذا واضـح الآن اذ يستطيـع أى منـا أن يتحكم فى انتــاج الآلـة وفى ثمن الانتــاج الـزراعى اذا احتكر الانتاج واحتكر التسويق أما فى السوق الشعبى فتجـد المنتجات الـزراعيـة رخيصـة وأرخص من التى يبيعها الفلاح مباشرة .. لكن السوق الذى هو المجتمـع يتحمل الفرق .. أى أن السوق يتم استغلالـه من طرف

الفلاح لأنه يبيع كما يـريد ومن الصعب تقـدير الجهـد المبـذول فى هـذا الانتـاج .. ومن الصعب تقـديـر ثمن التكلفة لأى سلعة ، إذن الفيصل فى هذا دائماً الاحتكار فـالشخص الذى ينتـج وحيداً ويحتكـر هذه المـادة هو الذى يقول فى النهاية القول الفصل فى هذا الموضوع ..

وسيستمـر هـذا الاحتكـار وهـذا الاستغـلال لأن الفـلاحـين يحتكـرون المـواد الـزراعيـة ويستغلـون المجتمع .. والصحيح أن يكون كل منا قادراً على زراعة مايستهلكه من الخضر ، **أما قضية التصـدير فهى أن يأخذ الفلاح الزائد** على **استهلاكه ويبيعه للاسواق الخارجية .. وبذلك ينتهى مجتمع الاستغلال .**

كمـا أن السـلاح سيبقـى محتكـراً مـن طـرف العسكريين وعند الضرورة يستخدمـونه كمـا يريـدون ضد بقية أفـراد المجتمع العـزل إلى أن يتم تحطيم هذا الاحتكـار بتدريب الشعب عـلى السـلاح واستيـلائـه عليه ، عندها يتساوى كل الناس فى امتـلاك هذه المـادة فلا تكون محتكرة ولاينشأ عنها طبقة بعد ذلك .

السلطة أيضاً تعد الآن حكراً على الطبقات الحاكمة في العالم كله تعمل بها ماتشاء .. وفي المجتمعات التقليدية الواعية جداً بدأت توجد معوقات نتيجة الوعي الشعبي لاستعمال السلطة مجرد معوقات فقط .. ولكن السلطة تستطيع أن تفعل ماتشاء وتستغل المجتمع .

فيكون على الشعب الأمريكي مثلا - مهما كان واعياً ومهما عارض - أن يموت في فيتنام .. إن السلطة وحدها هي التي زجت به في حرب فيتنام .. وقد استطاع الصهاينة - وهم حزب يميني رجعي مغامر - أن يغزوا فلسطين المحتلة وأن يحاربوا في كل اتجاه وان يزجوا باليهود في حروب مستمرة لأ نهم يحتكرون السلطة ، وستكون نتيجة هذه الحروب ونتيجة غزوهم لفلسطين هي تدميرهم .. وقد لاتكون هذه هي رغبتهم ولكنها نتيجة الاحتكار للسلطة .. ولعل ذلك ما يؤدي إليه تسلط الطبقات دائماً على أي مجتمع من الناس بسبب احتكارها لأساسات وجودها الحياتية .

شروح الكتاب الأخضر

3

الأنظمة الإصلاحية ذات الحلول التلفيقية

مدخل:

ان الانظمة الرأسمالية والانظمة الماركسية ليستا المقصودتين بقولنا «انظمة اصلاحية ذات حلول تلفيقية» .

فالنظام الرأسمالى الذى قام على المذهب الحر وفق قاعدة «دعه يعمل دعه يمر» هو الذى ادى الى تراكم رأس المال وتركيزه خالقا بذلك فروقا طبقية صارخة بفعل النظام الاقطاعى والاستغلالى البرجوازى، الذى تراكم حتى تعفن .

فكان ان جاءت الماركسية كرد فعل لتعفنه وسحقه للطبقات الفقيرة التى تشكل اغلبية المجتمع ، حيث تكدست الثروة بيد اقلية قوامها الطبقة الرأسمالية المستغلة .

فكانت الماركسية حلا جديا ، لانها رد الفعل للرأسمالية ولكنها قلبت العالم من وجهه الرأسمالى الى الوجه الماركسى الذى يشكل الجانب الآخر من العملة نفسها . حيث امكننا ان نعرف بالتحليل أن العالم لم يتغير اى شيء جوهرى فيه ، بسبب ان المجتمع الماركسى بكل المقاييس العلمية وريث المجتمع الرأسمالى فى جميع وظائفه. اى ان الدولة الرأسمالية التى تكونت فى المجتمع الماركسى هى وريث حقيقى للطبقة الرأسمالية فى جميع وظائفها وسلوكياتها ، برغم انها قامت بالثورة ضدها واسقطتها وحلت محلها .

وحين قامت الدولة الماركسية، قام مايجب ان نسميه رأسمالية الدولة على انقاض الطبقة الرأسمالية، تقوم بجميع وظائفها وتحافظ على مصالحها بذات العلاقات التى كانت سائدة بين الطبقة الرأسمالية وافراد الشعب .

بل ان الدولة الرأسمالية حاكت الطبقة الرأسمالية

فى سلوكياتها ووظائفها حتى انعدم الفرق بينهما، فتحقق فى ايدينا نظام ماركسى هو الوجه الثانى لذات العالم الرأسمالى ، حتى لايستطيع خبير اذا رأى مؤسسة ماركسية ان يجزم ان كانت تلك المؤسسة ماركسية او رأسمالية، بل ان المحاكاة الشديدة التى تنتهجها الدولة الرأسمالية لسالفتها الطبقة الرأسمالية، جعلتهما متطابقتين فى كل الامور ، ففى الادارة، نجد ادارة المؤسسات الماركسية تحاكى محاكاة كاملة نظيرتها فى نظام رأسمالية الطبقة ، حيث تتطابق معها فى انتاجها ـ شكلا وطريقة ـ وتعامل العمال بنفس المعاملة، متصرفة فى اسعار السلع كما هو الحال فى نظام رأسمالية الطبقة ، لتضغط على المستهلك. حتى ان نجاح المؤسسة يعتمد حساب الربح والخسارة، بمعنى ان تلك المؤسسات التى تجلب موردا فوق انتاجها، يفوق تكلفة سلعها هى مؤسسة رابحة.. فهم يسمون الزيادة التى تفوق سعر التكلفة ربحا ، اما تلك المؤسسات التى لاتوفر ذلك المورد فهى خاسرة طبعا .

ومن هنا توحد النظامان - رأسمالية الطبقة ورأسمالية الدولة - فى غاية النشاط الاقتصادى لديهما، التى هى تحقيق الربح . بل ان تركيبة المجتمعين من حكومة وشعب، وارباب عمل واجراء لهم ، ووجود الادارة والمؤسسات التى تسند بقاء النظام كالجيش والشرطة تجعلنا نجزم بشكل نهائى بعدم تغيير شئ فى جوهر العالم اثناء حدوث الانقلاب الماركسى .

الانظمة الاصلاحية :

بالاضافة الى ذينك النظامين (رأسمالية الطبقة ورأسمالية الدولة) يوجد فى العالم نظام آخر واسع النطاق يشمل كل الانظمة الاصلاحية ذات الحلول التلفيقية . يتكون من تلك الانظمة المتذبذبة التى لم تختر طريقا جذريا بين النظامين السابقين، ولم تتخطهما الى حل بديل منهما وماعدا تلك البلدان الرأسمالية التى تعد مستعمرات للعالم الغربى الرأسمالى او تلك التى انتهجت الماركسية، فان بلاد

العالم كلها هى على هذا النظام التلفيقى، فمن الهند الى امريكا اللاتينية، مرورا بالوطن العربى وافريقيا وبعض بلدان آسيا تتبع جميعا طريقة توفيقية بين مجموعة حلول متناقضة وغير علمية تستعملها كمسكنات مهدئة لمشكلات تتطلب البحث عن حلول جذرية، ولعل اخطر شيء على مستقبل تلك البلدان هو اعتقادها بوصولها الى حل مناسب باعتمادها تلك الطريقة التلفيقية فى التعامل مع مشكلاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحين نحلل تركيبة هذه الانظمة وبنيتها الاقتصادية والسياسية يتضح لنا معها التلفيق الذى تعتمده، ومدى التذبذب الذى تتخبط فيه سياسة واقتصادا، ولكن تذبذبها هذا لايمكن ان يستمر الى مالانهاية، انها اذا لم تتمكن من ايجاد البديل السليم لتذبذبها ، فستضطر فى نهاية المطاف الى ان تصبح ماركسية اذا تغلب الاتجاه التقدمى فيها، اما اذا تدهورت اوضاعها وتغلب الاتجاه الرجعى فانها ستصبح رأسمالية لامحالة .

فمصر التى كانت مثلا يحتذى فى اطار الانظمة

الاصلاحية المعاصرة فى زمن حكم عبدالناصر، تراجعت نحو اليمين بعده، وقد كان نظامها تقدميا وتحرريا، الا ان التركيبة الاجتماعية لها اقتصاديا وسياسيا كانت اصلاحية تلفيقية بحتة، فى جميع المجالات الزراعية والصناعية وفى مجال استخدام رأس المال ، وفى توزيع الانتاج لم يكن ثمة حل جذرى فى المجال السياسى ، مما ادى الى تدهور الاوضاع بعد موت عبدالناصر، فتحولت الدولة بعده الى دولة رأسمالية تسيطر عليها الطبقة الرأسمالية وقوى الاستغلال المحلية متحالفة ومدعومة بالرساميل الاجنبية .

وهكذا اذا لم يتحقق حل جذرى جديد، يتجاوز الرأسمالية والماركسية، فان اية دولة اصلاحية تنهج النهج التلفيقى محكوم عليها حتما بالتحول الى دولة رأسمالية او الى دولة ماركسية ، حيث إن التذبذب والتلفيق بين الحلين السابقين لايمكن ان يستمر طويلا .

نماذج من الحلول التلفيقية:

يحاول الاصلاحيون التلفيقيون معالجة القضايا والمشكلات بحلول وسط بين النظامين السابقين، دون ان يغلبوا أحدهما على الآخر، لانهم ان غلبوا احدهما على الآخر لم يعودوا تلفيقيين، فاما رأسماليين بعد ذلك او ماركسيين .

فلو اخذنا مثالا على ذلك فى مجال الزراعة ..

فانهم لايتقبلون الاقطاع المطلق، ولكنهم لايقدمون بديلا جذريا منه ، ويتخلصون بطريقة تلفيقية تجعل الاقطاع موجودا ولكن بصورة مخففة بعض الشيء، حيث يلجأون الى تقليمه تقليما - ضعيفا او قويا - بتحديد الملكية الزراعية مثلا. حين يقومون بتسمية حد أعلى لملكية الارض ، وربما حد أدنى ايضا . لكن المشكلة تبقى قائمة دون حل حيث إن الارقام التى يقدمونها لايمكن اعتبارها ارقاما ثابتة لملكية الارض ، فمنهم من يحددها بمائة فدان او الف، وآخرون

يحددونها بمائة هكتار او الف هكتار كحد اعلى، ويعتقدون أن القانون كاف للمحافظة على هذا الرقم وترسيخه دون السماح بتجاوزه او التخلى عنه ، ولكن القوانين ذاتها ليست ثابتة وغير محمية على الاطلاق فى البلدان الاصلاحية التلفيقية،ففى اغلب الحالات تلغى القوانين حالا بمجرد غياب الحكم الذى سنها، هذا اذا لم تعدل فى ظل حكم اولئك الذين صاغوها .

ففى مصر كانوا يقولون ان على كل فلاح ان يملك مالايقل عن خمسة افدنة ومالايزيد على خمسين فدانا .. بعدما خفضوا الحد الاعلى للملكية عن المائتى فدان .

وفى مجال رأس المال وارباب العمل نجد مثالا آخر واضحا لمحاولات ايجاد حلول تلفيقية ، ففى يوغسلافيا يحرمون رب العمل الخاص من استخدام اكثر من خمسة عمال، فاذا تجاوزهم، تؤمم الحكومة ملكيته لانه صار مستغلا ، وصاحب ملكية كبيرة لايجب ان تكون موجودة فى مجتمع ماركسى ؟! وهكذا

يلجأون الى تحديد الملكية وتحديد دخل الشركات المساهمة الوطنية والجمعيات الاستهلاكية والتعاونية، واللجوء فى النهاية الى احتكار الحكومة لبعض المواد، حيث تستوردها وتعرضها للبيع تحت اشرافها المباشر ورعايتها، لان تلك المواد اساسية وضرورية لافراد الشعب، لكى تحول دون التلاعب باسعارها ، غير ان ذلك لايكفى، فالتلاعب لايمكن انهاؤه بسيطرة الحكومة واحتكارها لاستيراد السلع وتسويقها بل هو يزيد ويكبر فى ظل هيمنة ماعرف بالقطاع العام .

ان التلاعب بالسلع الضرورية للناس وباسعارها لايمكن ان ينتهى بقرار حكومى، بل ينتهى ببناء المجتمع على اساس اقتصادى جديد لا وجود فيه لاى إمكان للتلاعب .

ومن هنا كان لابد من الغاء التجارة الخاصة الاستغلالية حتى لايتحكم احد فى الجماهير الشعبية عن طريقها ، باعتبارها مصدر الاستغلال الرئيس فى المجتمع، على ان تقوم بدلا منها متاجر الشعب، التى

يبيع الشعب فيها لنفسه بثمن التكلفة، فينتهى التلاعب بالاسعار نهائيا بالغاء التاجر الذى يرفع سعر السلعة الى اقصى مايستطيع ولو ادى به ذلك الى تحويلها الى السوق السوداء ليرفع سعرها بشكل غير معقول مستنزفا ثروات المجتمع، وجامعا لها فى يده ليتمكن بعد ذلك من التحكم فى مصير الناس الذين اقدموا على شراء بضاعته .

ان اغلب التجار يعلقون بمتاجرهم رخصا تسمح لهم بمزاولة هذا العمل الضار بحياة الناس، كما يعلقون قوائم تحدد اسعار سلعهم التى يقتنونها، غير ان تلك الرخص لاتعنى شيئا سوى التغفيل مثلها مثل قائمة الاسعار لاتدل الا على الاعتراف «بالربح المحدد» ولكنها فى واقع الامر طريق الربح غير المحدد، فليس هناك من يستطيع الزام التجار بربح محدود، حتى المستهلكون انفسهم لايمكنهم الاعتراض على سعر السلعة التى يدفعون ثمنها من دمهم وعرقهم ، «ففى الحاجة تكمن الحرية» انهم يتهافتون على السلعة التى يحتاجونها مرغمين بفعل الحاجة ،

ولست اقصد أن الربح المحدود له مايبرره، انه مجرد سرقة ولكنها سرقة قانونية مدعومة برخصة تجارية .

حتى اذا جاءت الحكومة لتحتكر عددا من المواد الاستهلاكية على اساس انها مواد ضرورية للمواطنين ولا يصح التلاعب باسعارها ، فان المواطنين فى حقيقة الامر سيعانون من التلاعب فى سلع اخرى لم تقم الحكومة باحتكار تجارتها ، هذا اذا لم تصل يد التجار لتتلاعب بالمواد المحتكرة من قبل الحكومة وهو مايحدث عادة .

فالمجتمع المحتاج لعشر سلع استهلاكية تحتكر الحكومة منها اربعا باعتبارها اساسية وتقوم التجارة الخاصة بالتحكم فى السلع الاخرى ترفع اسعارها كيف تشاء او تخفيها لتقلل المعروض منها حتى يكثر الطلب عليها لترتفع بذلك اثمانها ، ان هذا المجتمع قد سلك بهذه الطريقة حلا تلفيقيا لايمكنه ان يقاوم الاستغلال مهما حدد اسعار السلع التى تتحكم فيها التجارة الخاصة، لانها ستتلاعب باسعار هذه السلع

ولو اضطرتها مصلحتها الى بيعها فى السوق السوداء .

كذلك المجتمع الذى يسمح باستخدام العمال من قبل ارباب عمل، مكونين بذلك مجتمعا طبقيا من السادة والعبيد الذين يمثلهم ارباب العمل والعمال، ولكنهم يحاولون التغطية على هذه العلاقات الظالمة التى تجسد العبودية والاستغلال ، بادخال اصلاحات تلفيقية لتخفيف وطأة تلك الاوضاع الظالمة ، فيصدرون قوانين تمنع رب العمل من فصل العمال تعسفيا، ولكن العمال يرفضون ذلك النظام الاجتماعى البشع الذى يسمح بوجود سادة وعبيد، ارباب عمل وعمال .. مؤجرين واجراء ، ولاترضيهم الاصلاحات السطحية التى لاتكفى للقضاء على اوضاع الاستغلال والعبودية التى يعيشها الاجراء ، وهكذا مرة اخرى يصدرون قانوناً جديدا يقرر زيادة الاجرة للعمال، ويضع حداً ادنى للاجور.

ان هذه السلسلة من الاجراءات التلفيقية هى

ماتقوم بعض الانظمة التى تعتبر نفسها ثورية وتقدمية باتخاذها، حيث يحددون الحد الادنى لاجور العمال معتبرين انفسهم حققوا معجزة عظيمة لكنهم يجدون العمال وقد استمروا فى المطالبة بحقوقهم ، فيعودون الى رفع الحد الادنى للاجور مرة ثانية وثالثة، ويمنعون الفصل التعسفى ولكن ذلك كله لايكفى، فالعمال سيستمرون فى المطالبة بحقوقهم، ولكنهم لايعرفون النهاية السعيدة لنضالهم من اجل العدالة، فقمنا هنا فى ليبيا بتحريضهم وتعليمهم لتتضح الرؤية امامهم ، وقد استغرقنا سنة كاملة نشرح للعمال مقولة «شركاء لااجراء» وكيف يمكن تطبيقها.. واوضحنا لهم الطرق التى تتم عن طريقها سرقة جهد العمال، حتى اذا وعوا ذلك كله قاموا بالثورة ، واستولوا على المؤسسات الانتاجية واصبحوا شركاء لااجراء ، وسيطروا على الادارة، واخذوا حقهم فى الانتاج ، بعدما الغوا الربح لانه لايعنى سوى الاستغلال والسرقة من قبل رب العمل لجهد العمال .

من أين يأتى الربح ؟

ان العامل الذى يعمل عشر ساعات يقوم رب العمل بسرقته حيث يقتطع منه انتاج خمس ساعات لنفسه ويسميها ربحا ، ويسلمه انتاج خمس ساعات فقط . وبرغم الوضوح فى هذا الموضوع الا ان الانظمة الاصلاحية التلفيقية تسن قانونا بعد ذلك لمشاركة العمال فى الارباح ، اى ان يحصل العمال على نسبة ما من انتاجهم المسروق منهم .

فالعامل الذى سرق منه رب العمل خمس ساعات قد يعيد اليه ساعة منها، وهو حل تلفيقى ليس له اثر ايجابى على نضال العمال من اجل حقهم، الذى سيستمر حتى لاتكون هناك اية سرقة لجهد العمال ، ولايكون هناك ارباب عمل اطلاقا ، وحتى يكون الذى ينتج هو الذى يستهلك انتاجه .

كما انه لامعنى لجميع تلك القوانين التى تسن من اجل منع فصل العمال تعسفيا، فهى لاتعدو ان تكون

حبرا وورقا حتى يكون باستطاعة رب العمل ايجاد المبررات القانونية لاجراءاته بفصل العمال العاملين معه ، فرب العمل قادر على جعل فصل عماله قانونيا وليس تعسفيا اذا اعلن افلاس شركته، وابدى عدم قدرته على استيفائهم لمستحقاتهم او اذا غير نوع نشاط شركته الى نوع آخر، فلا يكون امام العمال الا الانسحاب ومكابدة البطالة والاقرار بارادة رب العمل الذى كان يعمل مقاولا ثم شاء ان يتحول الى تاجر ، فيقوم بتصفية اعماله السابقة وفقا للقانون المعمول به، ويتجه الى عمل جديد تاركا العمال الذين عملوا له لمصيرهم المجهول ، بعد ان يسترضيهم ببعض الهدايا ويلتقيهم فى حفل ينظمه لهم على حسابه الخاص! مبينا لهم بانه مضطر الى إنهاء اعماله فى هذا المجال بسبب كبر سنه ، او بسبب انخفاض ارباحه ... الخ .

اما اذا رفض العمال التخلى عن عملهم ، وجازفوا حتى بالاستيلاء على المنشآت التى يعملون بها ، مقدمين الدليل على كذب ادعاءات رب العمل، فان

الحكومة الرأسمالية وفقا للقوانين المعمول بها هى التى تتكفل باخراجهم وبتنفيذ ارادة رب العمل .

ان القوانين التى تقرر تحديد الملكية وتحديد الدخل لايكـون لهـا اى معنـى ، مـادام النشـاط الخـاص الاستغلالى مسموحا به اصـلا ، كما ان الضرائب التى تفـرض على الـدخـول الخـاصـة، وهى تلـك الضرائب التصاعدية التى يراد لها ان تحد من الـدخل لجهـة فى المجتمـع ، لتسهم فى تقريب المستـويات الاقتصـاديـة لافـراده ، لن تكون مؤثـرة ، لان النشاط الاقتصـادى الاستغلالى لايعرف الحدود ، ولاتستطيع القـوانين ان تلزمه بنظام محدد ولا بمستوى معين .

ان اللجوء الى هذه السلسلة الطويلة من القوانين هو نموذج من التلفيق لمعالجة المشكلات الاساسية للمجتمع عن طريق تحديد الدخل وتحديد الملكية والحد الادنى للأجور وتحديد الاستخدام لليد العاملة ونظام المشاركة فى الارباح وإقامة الجمعيات الاستهلاكية التجارية . ولا يمكننا أن نسمى أياً من

هذه الأساليب حلا ، وإنما هو محاولات تلفيقية واصلاحية تثبت التجربة العملية بطلانها سريعاً لتعود المشكلات للتفاعل بشكل أشد .

فالجمعيات الاستهلاكية ليست سوى متاجر عادية ، حيث يقوم مجموعة من الناس باقامة متجر يديره بعضهم ، فى حين يواصلون هم اعمالهم العادية ، وتحقق جمعيتهم الاستهلاكية ارباحاً من المستهلكين . إذن فهم يمارسون التجارة الخاصة الاستغلالية ويستغلون المستهلكين ، عن طريق متجر جماعى استغلالى هو الجمعية الاستهلاكية التعاونية ، التى لم تحل مشكلة التجارة الاستغلالية .

أما حينما يؤسس الاصلاحيون التلفيقيون الشركات المساهمة الوطنية والتى هى عبارة عن خليط بين أموال حكومية وأخرى يقدمها الرأسماليون الاغنياء ، فإن غرضهم هو وضع هيمنة محدودة من قبل الحكومة على القطاع الخاص الاستغلالى لعلهم يتمكنون من الجامه ويحدون من طغيانه ، لكن ذلك

لايتحقق ، وتبقى هذه الطريقة تلفيقاً مجرداً لايغنى عن الحل .

إلغاء الرأسمالية :

إن وجود رأسمالية هو مشكلة مهددة لتقدم المجتمع بغض النظر عن كونها رأسمالية وطنية أو أجنبية خاصة أو حكومية .. إن الحل الجذرى الوحيد والسليم هو الغاء الرأسمالية بجميع أشكالها سواء أكانت رأسمالية الطبقة المستغلة أم رأسمالية الدولة .

فالرأسمالية هى الرأسمالية لا فرق فيها ، فليس ثمة فرق بين العمال الذين يعملون لرب العمل الرأسمالى الفرد والعمال الذين يعملون لرب العمل الرأسمالى المتمثل فى الحكومة الرأسمالية .. إنهم جميعاً يعانون نفس الظروف ، ويقاسون الاستغلال ويطالبون فى الحالين بتحسين أوضاعهم وزيادة أجورهم وتقليل ساعات عملهم .. وهم فى الحالين يثورون ضد الإدارة ويضربون ويعتصمون .. ويتظاهرون .. ولم يظهر أى

اختلاف بين العامل الذى يعمل لشركة خاصة والعامل الذى يعمل لشركة حكومية ، وبرغم ذلك فهو حل تلفيقى فحواه المزاوجة بين النظامين رأسمالية الطبقة ورأسمالية الحكومة ، بمعنى وجود القطاعين العام والخاص معاً فى محاولة للتعايش ، ولكن ذلك لايلبث أن يتخذ شكلا رأسمالياً عادياً يسمح بمزاولة النشاط الاقتصادى بلا حدود ، ويؤدى إلى أن تبتلع الشركات الكبيرة نظيراتها الصغيرة ، وسرعان ما ينشأ الاحتكار الرأسمالى ، فليس فى مقدور الشركات الصغيرة الصمود طويلا فى مواجهة الشركات الكبيرة ، وليس فى طبيعتهما التعايش .. بل هو أمر مستحيل لايمكن أن يتوفر بين القطاعين العام والخاص .. ولابد لأحدهما من أن يبتلع الآخر ويطويه نهائياً فى ظل أوضاع المزاحمة والصراع الرأسمالى الذى ينشأ بينهما فور محاولتهما اقتسام مجال الاستغلال الممكن لهما .

وهكذا فان محاولات الاصلاحيين من مشاركة العمال فى الأرباح ومشاركتهم فى الإدارة ، وتحديد ساعات العمل .. وإقرار حد أدنى للأجور ، ووضع

التسعيرة على السلع التى تتداولها التجارة الخاصة الاستغلالية لا تعدو أن تكون محاولات تلفيقية محكومة بالفشل علمياً وعملياً .

لقد صار بامكاننا أن نستمع الى شعار يتردد فى كثير من البلدان يقول : «يجب الضرب بيد من حديد على التجار الجشعين» . وليس هذا سوى شكوى صريحة تصدر بسبب الظلم الذى لحق الناس من جراء التجارة الخاصة الاستغلالية ، وهو الأمر الذى لاعلاج له سوى الغاء هذا النوع من النشاط الاقتصادى الذى يعتمد الاستغلال وينافى قواعد النشاط الاقتصادى الاشتراكى الانتاجى . أما حين القبول بوجود مثل هذا النشاط فإن المستهلكين لايمكنهم تحت ضغط حاجاتهم الا الإذعان لسطوة الاستغلال رغماً عنهم ، فيتصرفون ضد مصالحهم ، حتى وإن كانوا يدركون الاضرار الناجمة عن تصرفاتهم تلك ، حين خضوعهم للاستغلال ، ولكنهم يبررون دائماً بأنه لاحيلة لهم .

إن المحتاج ليس حراً فى قراره واختياره ، ففى

الحاجة تكمن الحرية ، وهو مدفوع تحت ضغط الحاجة إلى القبول ، باستغلال الآخرين له .

مثال :

حين تكون محتاجاً حاجة ماسة لقطعة من الارض يملكها آخر وتكون الحكومة قد وضعت تسعيرة لسعر المتر الواحد من هذه الارض بدينار مثلا ، ولكن مالكها يرفض البيع حسب التسعيرة ويقرر أن يبيع فى السوق السوداء بسعر أعلى أضعاف المرات ، فهل ستقبل الشراء منه وفقاً لما يريد ؟

إن المحتاجين يقبلون دائماً ، وتراهم يرضخون لأساليب الاستغلال بلا تحفظ تحت ضغط حاجاتهم .

فحين تكون الأرض مقسمة بين عدد من الرأسماليين ، يكون وضع تسعيرة لها عملا عبثياً لا معنى له .. وحين نسمح بملكية الأرض الزراعية لشخص أو مجموعة من الأشخاص ، فإن تحديد الحد

الأعلى والادنى للأرض الزراعية ليس حلا فى واقع الأمر .. وحين نسمح للرأسمالية بالعمل فإن محاولة إجراء تعايش بين نماذجها المختلفة ووضع شروط قانونية لها لن يكون حلا على الاطلاق .

وحين يكون هناك عمال وارباب عمل ، فإن أى قانون نسبنه ليس سوى تنظيم لعلاقة مجحفة بين سيد وعبد .. إنها مجرد تلفيق ، وحين نضخمها بقولنا محاولات اصلاحية لايمكنها أن ترقى إلى مستوى الحل الجذرى ، الذى تكون الانظمة الاصلاحية أبعد ماتكون عنه بسبب نظامها السياسي التلفيقى .

إن الأنظمة الاصلاحية هى أفضل من الانظمة الرأسمالية التى وجد النظام الاصلاحى بسبب الثورة عليها .

إن معظم الانظمة السائدة الآن فى العالم المعاصر هى انظمة إصلاحية ذات حلول تلفيقية ، لاشك أنها قد بذلت جهداً من أجل الاصلاح ، ولكن جهدها كله يقع

داخل دائرة التلفيق ، الذى يجعل منها أنظمة مؤقتة مهزوزة ، تعيش على الاستغلال والعسف ، وهى مضطرة الى ذلك ، فليس ما يدفعها هو الخيانة أو عدم الصدق فى مواجهة المشكلات التى تنتاب مجتمعاتها ، وإنما يتحدد مرضها الأساس فى قصور الرؤيا لديها ، وعدم وجود بديل من الرأسمالية التى رفضتها وانتفضت ضدها ، ومن الماركسية التى لم تتقبلها واعتبرتها شراً آخر لايجب الوقوع فى براثنه .

وصار عليها أن تلفق وتتذبذب بين مختلف التوجهات مختلقة حلولا سطحية ، كثيراً ما تلجأ فى ايجادها إلى الرأسمالية والماركسية فى محاولة للمزاوجة بينهما ، ولو قدر لها أن تجد بديلا منهما لما آلت إلى هذا التخبط والفوضى اللذين تعانيهما نتيجة قصور الحلول التلفيقية التى انتهجتها .

وحتى فى ليبيا بعد تفجر ثورة الفاتح العظيم وقع اللجوء إلى بعض الحلول التلفيقية بسبب الرفض الشديد للرأسمالية باعتبارها تخلفاً مطلقاً ، وبسبب

عدم الاقتناع بالماركسية من حيث إنها لم تعد حلا .. ولكن التلفيق لم يكن ليستمر ، فقد كان البحث يجرى عن حل جذرى ، ظهر بعد ذلك فى الكتاب الأخضر الذى تجاوز بطرحه الفكر المطروح رأسمالياً وماركسياً ، وانفسح المجال بالكتاب الاخضر لظهور فكر ما وراء الماركسية، وما وراء اليسار .. وانفسح المجال لاكتشاف إمكان قيام نظام جديد ذى حلول جذرية نهائية يتجاوز كل الحلول المطروحة فى العالم المعاصر .

ولعل النظام الجديد كان نتيجة الازمة فى العلاقة الجدلية بين الرأسمالية والماركسية ، فكان لابد من البديل الثالث .

وحتى وفقاً للمنطق الجدلى «الديالكتيكى» الذى تعمل به الماركسية - حين نسلم به - فإن الازمة فى العلاقة الجدلية بين المعطيتين الرأسمالية والماركسية تكون نتيجتها حتماً شيئا ثالثا يحل بدلا منهما . إن هذا كاف لاقناع الماركسية تماماً ، ولكنه من الصعب قيام النظام الماركسى بهدم نفسه عند ايجاد نظرية جديدة .

إن أزمة حقيقية قد وجدت فى العلاقة الجدلية بين الرأسمالية والماركسية بسبب أن الرأسمالية لم تحقق الحل المطلوب لمشكلات الانسان ومعاناته المزمنة وإنما أدت إلى قيام نظام استغلالى عبودى متعفن ، كما لم تقدم الماركسية التى كانت رد الفعل للنظام الرأسمالى أى جديد سوى نظام عقيم ، قتل الديمقراطية الشعبية وأقام دكتاتورية أبدية للحزب الماركسى ، الذى تسنى له - إذا لم تتبدل الظروف - أن يهيمن على المجتمع الماركسى إلى الأبد .

ولكن ، لماذا نقول يهيمن إلى الأبد ؟!

لأنهم يقولون إن هيمنته ستستمر حتى تتحق الشيوعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فتختفى الدولة ويسير المجتمع ذاتياً .. الأمر الذى لانرى بأنه سيقع إذا كان طريقهم إليه هو الحل الماركسى ، ولذلك نجزم باستمرار الدكتاتورية التى يفرضها الحزب الماركسى الذى يرى أن أى حديث عن رفض دكتاتوريته هذه إنما هو ردة فى اتجاه الرأسمالية

والبرجوازية وجبت مقاومتها دموياً .. ويرى عدم الثقة فى الجماهير مالم تتحقق الشيوعية .. فيجب ألا تمنح أى قدر من السلطة ، ويجب أن تقام المجالس التى يسمونها شعبية «السوفييتات» من اعضاء الحزب الماركسى وحدهم .. لأنهم موثوقون لدى الحزب ، وقادرون على تنفيذ تعاليمه الماركسية اللينينية التى تقود المجتمع فى اتجاه الشيوعية !..

وهكذا ستظل الجماهير الشعبية محرومة من أى ممارسة للديمقراطية إلى الأبد أيضاً !

أما الانظمة الاصلاحية فإنه ليس بمقدورها الاستمرار فى تذبذبها إلى الأبد ، فهى إما غلب عليها الاتجاه اليسارى وقادها إلى الماركسية ، وإما انتكست باتجاه اليمين وعادت ادراجها لتلتحم بالرأسمالية .

إن أولئك الذين لم يقتنعوا بالماركسية كانوا قد ثبت لهم أنها تسير فى طريق مسدود ، ولايمكنها أن تكون الحل المرجو .

وإذا استبعدنا الجانب الدينى فى الماركسية من تقييمنا فنحن نرفضها لأنها تفرض دكتاتورية أبدية على الجماهير الشعبية التى لايكون لها أى دور إلا أن تنتج كمثل خلية النحل حيث تعمل الشغيلة جميعها لمصلحة الملكة . يقول الشيوعيون «إنهم يبنون مجتمعا من النحل هدفه الوصول إلى الشيوعية ، إننا نقف طابوراً واحداً ليس له أى قيمة .. إلى أن تتحقق الشيوعية.

ونحن لانقر هذه الدكتاتورية ، بل ندعو الى أن تمارس الجماهير الشعبية الديمقراطية المباشرة بشكل فعلى .

كما نرفض المذهب البيروقراطى الذى يكدس الثروة فى يد الحكومة فتنفقها بمفردها ـ متجاوزة الجماهير الشعبية ـ بالصرف على برامج لم توافق الشعوب على تمويلها ، مثل برنامج الفضاء أو البرنامج النووى ، مع أن هذه البرامج تقتطع تكاليفها الضخمة من جهد هذه الشعوب التى لايكلفون انفسهم حتى عناء

استشارتها ، حيث تصدر القرارات بشأن هذه البرامج من جهات فوق الجماهير ، مثل مجالس «السوفييتات» ويعتبرون ذلك منتهى الديمقراطية حتى انهم يسمون انظمتهم بعد ذلك بـ «الديمقراطية الشعبية» .. حيث ان نظامها قائم على المجالس الشعبية (السوفييتات) . ولكنهم لايسمحون للشعب بممارسة حياته بحرية بحجة احتوائه على البرجوازيين والرأسماليين والتحريفيين ، الذين يتوقع منهم الانحراف بالمجتمع خلافاً لما تراه الماركسية .

الحل :

إن الحل الذى ينقذنا من النظام الرأسمالى المتعفن والمتخلف .. ومن النظام الماركسى البيروقراطى والدكتاتورى .. ويخرجنا نهائيا من دائرة الانظمة الاصلاحية ذات الحلول التلفيقية .. هو أن نتجاوز إلى مابعد اليسار وما وراء الماركسية ، لنقضى على الازدواجية التلفيقية والثنائية الاصلاحية ، ونجد حلولا جذرية مباشرة لكل المشكلات المستعصية التى نبحث لها عن حل .

فمشكلة الأرض : يمكن حلها نهائياً عندما تصبح ملكاً للجميع وليست حكراً على أحد ، فيمكن لكل محتاج لاستغلالها أن يستغلها لمنفعته .. وليس له الحق فى تملكها ملكية رقبة .. فحين يقوم مزارع باستغلال أرض زراعية فانه إذا مات أو تغير نوع نشاطه يترك الارض الزراعية ليستغلها مزارع غيره ، ويتجه هو إما إلى المقبرة وإما الى قطعة أرض تناسب نشاطه الاقتصادى الجديد .

فحين تكون الارض ملكا للجميع وليست ملكاً لأحد بعينه ، فان لكل إنسان حق استغلالها بجهده الخاص لإشباع حاجاته ، دون استخدام غيره بأى عذر ، ويكون هذا الحل جذرياً ، وقابلا لترسيخ نفسه دون حاجة إلى رقابة أو منح رخصة فى استخدام الأرض .. ودون الحاجة الى سن قانون يحدد مساحة الارض التى لك أن تستغلها ، حيث يقوم جهدك الخاص بمهمة تحديد هذه المساحة ، فحين تأخذ محراثاً وتتجه بنفسك إلى قطعة من الأرض ، ويأخذ كل المزارعين مثلك محاريثهم ، فإن كلا منكم سيقف عند حد معين

لايمكنه تجاوزه وفقاً لجهده ، فى الوقت الذى لاتكون فيه الفروق بارزة .

إن الصراع والتدافع سينتهيان على الأرض حين يكون على كل فرد أن يبذل جهده فقط دون أن تتاح له فرصة استغلال غيره ، وأن تكون الفرص التقنية متساوية من حيث الحصول على الآلات التى يجب أن تتوفر للجميع ، عندها يصل المزارعون إلى حدود كل منهم تلقائياً حين يعمل كل منهم حتى يصل إلى نهاية ما يستطيع .. ويصل فى نفس اللحظة إلى بداية الارض الأخرى التى يعمل فيها مزارع آخر .

إن وجود الأرض وتساوى الفرص بين المزارعين واعتماد كل منهم على جهده الخاص هو ما نشترطه لتحقيق العدالة النهائية فى شأن قضية الأرض .

أما حين تتوفر هذه الشروط فعلى كل مزارع أن يجد ويكد ليشبع حاجاته ، فالذى يعمل ليل نهار سيحقق انتاجاً اكثر من ذلك الذى يعمل نهاراً فقط .

أما إذا لم تتوفر هذه الشروط وحصل المزارعـون على امكانات مادية متفـاوتة فـانهم سيتصارعـون وسيظهر الاستغلال وسيعرف لديهم الاستحواذ عـلى أرض أكبر ممـا يحتاجـه بعضهم فعـلا ممـا يؤدى إلى استحـواذ هؤلاء على حاجات غيرهم ، وهى عندهم مجرد كمـاليات لكنها لاتلبث أن تكون عندهم حاجـات أيضاً من جـراء تعودهم عليها واستخدامهم الدائم لها .

ومشكلـة السكن : حيث يجب أن يكون لكـل اسرة بيت ، فـإن مقـولـة «البيت لسـاكنــه» تنهى ظـاهــرة الاستحـواذ غير المشروع من طـرف الاستغلاليـين على ثـرورة المجتمـع ، تلـك التى يجب أن تقسم عـلى عـدد السكان بالتساوى ليحصل كـل محتاج عـلى حاجتـه ، فـإذا زاد بعـد ذلـك فـائض معـين فهـو ملـك لجميـع السكـان ، ولا يحق لأحد الاستحـواذ عليه . إنـه حين يتمكن مـواطن من بناء عمـارة تحـوى خمسـين شقـة ويقوم بتأجير هذه المسـاكن لمواطنـين فى حاجـة إليها ، فإنما قام بسرقة مباشرة لحصتهم فى الثروة ، واستغلهم بها ، وتكون هذه البيوت المؤجـرة هى ملك مؤجـريها ،

بـدليل حـاجتهم إليها وسكنهم فيهـا . فلـو كنـا عشرة أفراد ، وتقاسمنا عشرة أقلام ، فأخذ أحـدنا قلمـين ، فلا شك أن أحدنا يظل بدون قلم ، إن صاحبنـا الذى أخذ قلمين هـو الذى أخـذ حصة زميلنـا الذى لم يجـد قلماً . فإذا طلبنا منه إعادة القلم إلى صاحبـه أصر على أن القلم ملكه وقال :

- «إنى لم أتنـاولـه مـن جيبـه .. لم اسرقـه ولـم اغتصبه ، وإنما أعطى القلم لى فأخذته» .

لكن الأصل فى هذه المسـألة أن الأقـلام العشرة ملك لكـل المجموعـة لكل واحـد فيها حصـة ، فـإذا تجـاوز أحـدهم حصته بقى غـيره بدون حصـة حيث إن الذى تجاوز حصته قد يكون أخذ حصة غيره .

وهكـذا هى ثروة المجتمـع ملك لجميـع المـواطنـين مقسـومة بينهم بـالتساوى فـإذا نال أحـدهم أكثر من حاجته فإن معنى ذلك هو نيله لحصة آخرين ، ومـا ذلك إلا نوع من السرقة .

شروح الكتاب الأخضر

4

ازمة السيادة والتشريع

أزمة السلطة وازمة القانون

إن الأساس المنطقى لهذه القضية يُعبر عنه جوهرياً بالعبارة التى تقول : حيث إنه قد وجدت مشكلة حقيقية فى سن القانون - والمطلوب دائماً هو طاعة القانون - فيجب ايجاد جهة معترف بنزاهتها لتقوم بسن القانون ، حتى يتسنى للجميع طاعته !

ولكن من هذه الجهة المنزهة ؟

فى الماضى لم يكن أحد منزهاً باستثناء الملك ، فهو ظل الله على الأرض ، وقد اعتقد لنفسه بالنزاهة وشاء أن يقوم بسن القوانين ، الامر الذى جلب المتاعب ، وفجر المشكلات المعقدة بينه وبين الكنيسة .

فالملك من الناحية الوضعية يرى أنّه مصدر التشريعات والقوانين لأنه يجسد السيادة ، فى الوقت

الذى لا ترى له الكنيسة كل هذا ، وترى لنفسها الحق فى النزاهة من حيث إنها كنيسة !.

إن الصراع بين الملوك والكنيسة واضح وظاهر فى جميع الأديان ، وقد أخذ شكله حديثاً فى الصراع بين الساسة ورجال الدين ، مما أدى إلى اضطرابات عنيفة أو حروب أهلية طاحنة ، بسبب أن رجال الدين يعتقدون بقدرتهم على إرساء دعائم العدل وتشريع القوانين العادلة ، وتحديد الاخلاق الاجتماعية باستنباطها من الدين . فى الوقت الذى يعتقد الساسة فيه بأنهم القادرون على ذلك لمعرفتهم بالاوضاع السياسية العالمية والقضايا الهامة المؤثرة فى حياة الناس سياسة واقتصاداً واجتماعاً ، سلماً وحرباً ، وغير ذلك مما لا يستطيع رجال الدين الالمام به بسبب انكبابهم على دراسة أديانهم وتعصبهم لها ، وتكرارهم لما ورد بها .

وهكذا لا مجال للحيلولة دون وقوع صراع عنيف بين رجال الدين والساسة ، مادام كل يدعى حق

التحكم فى غيره من الناس ، وماداموا ينظرون إلى المشكلة من زاويتهم هذه التى حصرهم فيها اعتقادهم الطبقى ، الذى يوضحه تسليمهم باحتكار السياسة واحتكار الدين .

فهم لم يتساءلوا قط ، كيف تسنى لمجموعة من الناس احتكار الدين تحلل ما تشاء وتحرم ما لا تريد !

وكيف تسنى لمجموعة أخرى احتكار السياسة .. لتقرر مصير الآخرين !

إنه إرث ثقيل من الدجل .. والتخلف .. والانحطاط السياسى والاجتماعى .

ولا مخرج منه إلا بالخروج من تلك الزاوية التى نظرت من خلالها الطبقات الاحتكارية إلى مجال فسيح يسمح لعقل الانسان بالعمل ، ولطموحه بالامتداد ، الأمر الذى لا مجال للوصول إليه إلا عبر الثورة الشعبية التى تصل الجماهير عن طريقها إلى

السلطة ، فتلغى بذلك الوصاية على الشعب إلى الأبد ، ويكون بامكان كل انسان أن يصبح مسئولاً عن نفسه ديناً ودنيا ، حيث لا مجال يومئذ لوسيط بين الانسان والسماء ، ولا بين الانسان والارض ، فللجميع أن يفترشوا الأرض ويلتحفوا بالسماء ، متساوين لا فرق بينهم ، يجتهد كل لنفسه ويتحمل مسئوليته بنفسه .

إن القانون الذى يضعه جانب من المجتمع ، كالكنيسة ورجال الدين أو الاحزاب السياسية أو المجالس النيابية أو الحكومات ، هو فى الواقع قانون زائف يجب أن تحرقه نار الثورة الشعبية ، لأنه مجرد قيد صنع لتكبيل الجماهير واستعبادها ، ولمنعها من تحقيق ذاتها ، وهو اجراء ديكتاتورى غرضه أن يوهن قوة الجماهير الشعبية . وهكذا خسرت الانسانية كلها فرصة اقامة عالم تتحقق فيه آدمية الانسان ، بفعل هذه القوانين التى تسنها أطراف قوية من المجتمع لتفرضها على المجتمع وتقمعه بعد ذلك بها ، كما لو أنها تنزيل مقدس من السماء لا يجوز لأحد الخروج عليه .

إن الذين أتاحوا الفرصة للغزو الأجنبى ، وربطوا أراضى الشعوب النامية بعجلة الامبريالية وقوى الاستغلال ومصالح الاحتكارات العالمية ، هم أطراف من المجتمع رأوا أن مصلحتهم ترتبط بتلك القوى ، فبادروا للارتباط بها ، دون أن تكون شعوب هذه البلاد راضية عن ذلك . بل إنها تتضرر كثيراً من اطلاق يد تلك القوى فى بلادها ، وبرغم ذلك لا يتسنى لأحد فى هذه البلدان الرفض أو العمل على تغيير تلك الظروف السيئة ، ويعاقب كل من يحاول القيام بعمل من شأنه الاضرار بمصالح الاستعمار والاحتكارات وقوى النفوذ الأجنبية ، استناداً إلى قوانين سنتها أطراف هى جزء من المجتمع ، جسدت نفسها وصياً على الشعب تسن القوانين وتطبقها عليه ، وتتعامل مع من تشاء بالطريقة التى تشاء ، دون أن تعير انتباهاً مهما كان بسيطاً لمجاميع الناس الذين عليهم أن يعبروا كل يوم عن ولائهم للجهة المسيطرة صاحبة السيادة فى المجتمع .

وحتى إذا قدر للناس أن ترى تلك المنظمات

الصديقة لها ، فهى مرغمة أن تنعتها بأنها .. المنظمة الشعبية .. وحزب الشعب والجبهة الشعبية .. والديمقراطية .. إلى غير ذلك من النعوت التى يعرف الناس أنها لا تعبر فى الواقع إلا عن نقيض الشعب . ذلك أنها ليست سوى الزعيم الأوحد .. وملك الملوك والكائن المتفوق « سوبرمان » .. والطليعة والصفوة .

إنه لا سبيل إلى تحقيق الحرية والديمقراطية .. والشعبية ، إلا بالشطب على هذه الوضعية كلها بالقضاء على أدوات الحكم التى انتزعت حق التشريع وحق السيادة من الجماهير انتزاعاً بالقوة ، واعادة هذا الحق للجماهير الشعبية ، لينتهى التزييف ويصبح كل شىء حقيقياً ، وتصير الحياة جديرة بأن يحياها الانسان ، فتصحح المقولة المغلوطة المكتوبة فى أوراق حقوق الانسان التى تنص على حق الحياة للانسان ، لتصبح حق الحياة الجديرة بأن يتمتع بها الانسان . إن الحرية والكرامة حق طبيعى من حقوق الانسان كمثل حق البقاء تماماً ، ولا يمكن أن يحل حق البقاء محل بقية الحقوق الطبيعية للانسان .

* إن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت ظروف الاحتلال الذى يمارسه الغزاة لبلادهم ، لا يحيون حياة جديرة بأن يحياها الانسان ، برغم أنهم مازالوا على قيد الحياة ، كما تنص وثيقة حقوق الانسان .

* إن الحق المنطقى الذى يجب أن يحوزه الفلسطينيون والحال هذه هو الموت ، لأنه أشرف لكرامتهم من حياتهم المهينة تحت الاذلال الذى يمارسه ضدهم المحتلون الغزاة ، ولذلك فهم يثورون ، فإما أن يموتوا وإما أن يصلوا إلى حياة جديرة بالانسان .

* إن الشغيلة يرفضون أيضاً حق البقاء هذا الذى يمنحه لهم المجتمع عندما يحل كرب عمل بدلا من رب العمل الرأسمالى ، ويثورون على العلاقة الظالمة التى تجعلهم يتنازلون عن انتاجهم ولا يأخذون إلا ما يبقيهم على قيد الحياة ليواصلوا العمل لمصلحة رب العمل الجديد . فإما أن تكون الحياة جديرة

بالانسان ليتمتع بها وإما أن يكون الموت أفضل منها ، وهذا ما يؤدى باولئك الذين يعيشون أوضاعاً سيئة ومتردية إلى القيام بالثورة ، بل إن هذا هو سبب القيام بالثورة من الناحية النفسية .

* انك تجد أفراداً يعيشون من الناحية المادية حياة رغيدة ، لكنهم لا يعيشون برغم ذلك حياة سعيدة ، لأنهم يعانون من الناحية المعنوية ظروفاً مهينة ، مما يدفعهم إلى التضحية بأوضاعهم المادية مقابل النجاح فى تحقيق انتصارات معنوية لهم ، دون أن يبالوا بالفقر والجوع ، الذى يرتبه التدهور المادى ، بل إنهم يفضلونه على حياتهم المادية المترفة حين يجدون ظروفاً معنوية تحترم الانسان ولا تحرمه من حريته وكرامته التى يراها أهم مقومات وجوده فى الحياة .

* إن ذلك هو مايدفع الثوريين وأنصار الحرية والتقدم فى العالم ، إلى مقاومة الارهاب الدولى الذى تمارسه الامبريالية الامريكية على الشعوب ،

مع ما فى ذلك من خسائر مادية مؤكدة ، ومن تضحية ، لأنهم يرون الحياة ذليلة ومقلقة وغير مرضية وليست جديرة بالانسان ، حين لا تتوفر فيها حقوق الشعوب وحرياتها وصيانة مقدساتها ، وكرامة أفرادها ، فيخوضون الحروب الطويلة ذات التكاليف الباهظة ليصلوا إلى تحقيق طموحاتهم فى خلق حياة جديرة بالتمتع بها .

وهنا تكون الحاجة ماسة للثورة لتحقيق هذا الطموح وهو ماندعو إليه الجماهير ، لتقوم وحدها بفعل التغيير الثورى ، وتحول دون قيام الادعياء من السلطويين والفاشيين والانتهازيين بادعاء تمثيلهم لها وحرصهم عليها .. أو ادعائهم الاحساس باحساساتها ، وحرمانها من تأكيد ذاتها .

إنه إذا استوعبت الجماهير وقواها الثورية هذه الفلسفة الجماهيرية الجديدة ، فإن معنى هذا هو أن عصر الجماهير قد افتتح فعلاً .. وقد وضع حجر الأساس للنظام الديمقراطى الحقيقى القائم على سلطة الجماهير الشعبية مباشرة .

إن الجماهير الشعبية تكون قد حققت نصرها فى المعركة التاريخية الطويلة ، التى كانت تخسرها دائماً فى الماضى برغم تقديمها التضحيات العظيمة من أجل النصر .

وهكذا للمرة الأولى تحسم نتيجة معركة الحياة لمصلحة الجماهير الشعبية فتتحقق حياة جديدة بأن يحياها الانسان ، الذى تكون كل المقدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية فى يده . تلك المقدرات التى يعنى سلبها من يد الجماهير ، اصدار حكم باستعبادها لمصلحة الذين استطاعوا سلب هذه المقدرات . وسيكون الذين سلبوا هذه المقدرات اعداء للجماهير الشعبية بغض النظر عن دعايتهم التى سمحوا لأنفسهم بترويجها واستغلالها فى ذلك . فسوف يصطدمون بالشعب كلما سلبوا منه سلطته أو ثروته أو سلاحه .

وليس للشعب سوى أن يستولى على السلطة أو يقاتلها حتى يدمرها ليخلق من بين اشلائها كيانه الحر السعيد .

ولا يمكن للشعب أن يقبل نيابة عنه أو هيمنة عليه ، وسيظل يواصل الاصرار على الوصول إلى السلطة حتى يصلها فعلاً . وما تشكيل الحركات السياسية والثورية المختلفة وسير آلاف الناس وراءها إلا تعبير عن سعيها المتواصل لتدمير سلطة غيرها عليها ، والوصول إلى السلطة مباشرة . فكانت تلك الحركات السياسية والثورية ارهاصاً فعلياً للثورة الشعبية ، ودليلا حقيقيا على جدية السعى الجماهيرى للوصول إلى السلطة ، حيث يصبح رجل الشارع العادى هو السلطة الفعلية فى وطنه وتسقط عنه كل الأدوات القهرية والقمعية التى تحد من فعله .

إن مجرد تكوين حزب ومحاولة الوصول إلى السلطة عن طريقه ، والوصول إليها فعلاً ، يدل على أن الجماهير الشعبية تريد الوصول بالفعل إلى السلطة .. وهى بالتالى تتجه كل يوم نحو السلطة وإن كانت لا تمتلك الصيغة العملية لممارستها ، لأنها لم تكن تعرف المؤتمرات الشعبية التى تقرر ، واللجان

الشعبية التى تنفذ ، مما يجعلها تحجم فى كل مرة عن انتزاع السلطة والاحتفاظ بها فى يدها ، وتبادر إلى ايداعها بيد الأجهزة المستعدة لاستلامها كالأحزاب وغيرها .

ولكن بظهور اللجان الثورية ، وجدت الجماهير الشعبية محرضها الذى سيجعلها تتمسك بالسلطة دون أن تقبل تسليمها تحت أى ظرف ، حيث ستقوم اللجان الثورية بتعليم الجماهير أسلوب الحكم الشعبى وأساليب تدمير السلطات التقليدية القاهرة للجماهير .

وهكذا ستفرز الجماهير الشعبية القادرين على السير وفق أهدافها ، وستكون جاهزة للانقضاض على أعدائها ، وقادرة أيضاً على ايجاد الطريق المرحلى الذى تنهجه للوصول إلى تلك الأهداف .

لقد كنا نرى فى الماضى افراداً يقومون بأدوار كان يجب أن تقوم بها الجماهير .. ثم صار الأفراد أحزاباً

طليعية ، واتسعت هذه الطلائع التى تفرزها الجماهير أمامها كمقدمات لتأمين الطريق لها ، فتعددت الأحزاب وتكونت الجبهات السياسية الواسعة ، وصار من النادر أن ينفرد حزب بالسلطة .

إن وراء هذا الاتساع فى العمل السياسى الجبهوى والتعدد الحزبى ، ارتفاعاً لوعى الجماهير وقدرتها على الحركة فى اتجاه الاستيلاء الكامل على السلطة .

إن تثويراً قاعدياً جذرياً يكمن وراء الاتساع الذى نلاحظه فى العمل السياسى العالمى الذى يتسم بالسلمية بدرجة كبيرة . وهو مخاض للثورة الشعبية ، التى نعتبرها تكامل التفاعل لوعى الجماهير وطموحها ، وأسمى ما تحققه من انجازات فى طريق انعتاقها ، حيث تتوج بها جميع مراحل نضالها ، مسجلة انتصارها التاريخى باستيلائها على السلطة والثروة والسلاح ، وهو ما تبشر به النظرية العالمية الثالثة الانسان المعاصر .

إننا لا يمكن أن نطعن فى أولئك الأفراد الذين

جعلوا من انفسهم قنطرة العبور للجماهير نحو أهدافها فى السيادة والسعادة .. كما لا يمكن أن نطعن فى تلك المنظمات السياسية أو النظريات التى خاضت كفاحاً مشرقاً على طريق ايصال الشعوب إلى السلطة ، وإنما نعتبرها مراحل تاريخية ، خاضتها الجماهير معارك أساسية ، لتصل إلى بغيتها الفعلية .

غير أننا لا نرى لأحد الحق فى تمثيل الجماهير وادارة المعارك نيابة عنها ، كما لا نضفى اطار الصدق والمنطق على ادعاءات أولئك الذين يعتقدون بقدرتهم على الاحساس نيابة عنها أو مقدرتهم لاستكناه وجدانها والتعبير عن أمانيها .

إن أى فرد ـ مهما كان مخلصاً للجماهير ـ وأية جماعة ، ليس لأى منهما القدرة اطلاقاً على التعبير عن أمانى الجماهير والاحساس نيابة عنها .. ولا يحق لأى منهما أن يتقمص سيادة الشعب .

إن ضروب الدجل التى تواصلت لتقنع الناس

بقدرة أشخاص أو طليعة من الاشخاص على الاحساس باحساسهم ، والتعبير عن امانيهم ، لم تجعل الناس يؤمنون بحق أى كان فى التمتع بالسيادة نيابة عنهم وحرمانهم من حقهم فيها . فلم تفلح جميع ضروب الدجل فى اقناع الافراد ليقروا بعدم أحقيتهم للسيادة . فالسيادة مسألة ذاتية تتحقق للأفراد كل بذاته ، فإذا لم تتحقق للافراد ، فهى لا يمكن أن تتحقق خلافاً لذلك . وهذا لا يناقض أبداً قيام أفراد معينين بتنفيذ ارادة الجماهير حين يكون هؤلاء الأفراد مؤهلين لذلك وقادرين عليه ، ومطلوبا منهم القيام به ، كما تفعل اللجان الشعبية التى تختارها الجماهير من بين القادرين على تأدية الاعمال التى تريد الجماهير انجازها وتكلفها بتنفيذ برامجها ، وتتابعها وتحاسبها ، ولها صلاحية الغائها واستبدالها .

مثال : حين يقرر مؤتمر شعبى أساسى بناء مدرسة فإنه يكلف مجموعة من المهندسين وعمال البناء ببنائها .

فالقرار من الجماهير، وهو إرادتها الحـرة، وقد رأت أن أعضاء المؤتمر ليسوا قادرين جميعاً على القيام بهذا العمـل، الذى يحتـاج تخصصاً وخبـرة ومقدرة، ولكن هذا العدد من المهندسين والبنـائين يملـك الكيفية التى يستطيع أن ينفذ عن طريقها إرادة الجماهير .

فـالنيابـة لا يمكن أن تكون حيث الارادة والسيـادة حق لكـل الناس. ولعـل المغالطـة الكبـرى فى هـذا هى استغلال المقدرة التى تتوفر لدى بعض الافراد، ليقـال بعـد ذلك ، بعـدم قدرة النـاس على ممـارسة إرادتهـا وسيادتها، والصحيـح هو : أنـه «لا نيابـة عن الشعب والتمثيل تدجيل» .. لأنه لا قـدرة لأحد عـلى التعبير عن أمانى الجماهير، هذا مـع الاقرار بـوجود القـدرة لدى أفراد على تنفيـذ رغباتهـا المعلنة . فـلا يستطيع أحـد الـدخول إلى ذات جميـع الأفراد، كـل فرد عـلى حـدة، ليشعر بمشاعرهم ويحس بإحسـاسهم، أما حـين تعبر الناس عن مشاعرها وتعلن أمانيها، فإن الأفراد الـذين يملكون القدرة على تنفيذها يكون وجودهم لازماً لذلك .

ولقد استخدمت النظم السياسية الخلط بين صياغة

الامــانى الشعبيــة ـ التى هى حق الشعـب نفســه ـ والقدرة على تنفيذها، لغـرض فرض دكتـاتوريـة تنتزع حق الجماهير فى ممارسة سيادتها على مقدراتهـا بحجة عجزها الفنى عن تنفيذ البرامج المترتبـة على قـراراتها السيادية .

وبـرغم هذا الخلط المقصـود أحيانـاً ، فإن الفـرق واضح ولا يحتاج الى كثـير تمعن لإدراكه، فحـين نطلب الى النـاس انتخاب نـائب عنها، إنمـا نقوم فى الـواقـع بتزوير إرادتها وتزييف المعـادلة المطـروحة بجملتهـا.. حيث إن معنى هـذا الانتخاب هـو أن الشعب غائب أو غـير قادر عـلى ممارسـة السيـادة، وان هـذا الشخص المنتخب يستطيع معرفة ما يدور فى أذهان العاجزين عن ممـارسة السيـادة، وهـو يشعـر بمشـاعـرهم ويحس بـإحساسهم فيحكم نيـابة عنهم . إن هـذه الفكرة هى أسـاس الـديمقـراطيـة المعـاصرة، وهى سبب فشلهـا أيضاً، فها هـى تحتضر مخلفة وراءها حرباً شنيعـة بين الشعـوب، وصراعاً اجتمـاعيـاً داميـاً بـين الطبقـات،

وانهياراً شديداً لحضارة الإنسان، وخطراً أكيداً يتهدد حاضر العالم ومستقبله .

إن برلمانات أوروبا وحكوماتها حين توافق على نصب الصواريخ الاستراتيجية وتوزيع الأسلحة الذرية وربما قنابل النيترون الامريكية فى بلدان غرب أوروبا، تواجهها فى نفس الوقت جماهيرها الشعبية بالرفض والاستنكار والمظاهرات، مما يجعلنا نتأكد فعلياً من أن الجماهير فى واد وحكامها ونوابها فى واد آخر، وإنه لا علاقة بين قرارات البرلمانات والحكومات وإرادة الجماهير ورغباتها حيث يقوم الحكام والنواب بتنفيذ سياسة ليست سياسة الجماهير الشعبية، وحتى حين تقوم الجماهير بالرفض والاستنكار لا تواجه الا بالاستهزاء والقمع .

إنه لا مصلحة لشعب من شعوب أوروبا فى نشر قواعد الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية من ذوات المدى المتوسط ولا غيرها من أسلحة الدمار الشامل التى تخزن فى أراضى الشعوب الاوروبية. ولا مصلحة

لأى شعب فى توزيع القـواعد العسكـرية عـلى خريطـة وطنه ليفقد بعد ذلك حـريته ومصـالحه الـوطنية. ولكن الأحزاب الحاكمة فى تلك البلدان، والقوى المتسلطة على جماهيرها الشعبية هى التى تقرر ذلك وتنفذه كترتيبات خاصة بها وسياسة مقررة لـديها لمصـالحها ولـو كانت ضد وجود الجماهير ذاتها .

إن هــذا لا يجـب أن يختلط منطقيـاً مـع اختيـار الجماهير الشعبية لموظفـين يملكون المقـدرة على تنفيـذ رغباتها التى اعلنتها بنفسها بشكل مباشر ومحدد .

كمـا لا يجب أن تستمـر المغـالطـة التى تخلط بـين القدرة على تنفيذ أمانى الجمـاهير ، والادعـاء بمعرفـة النواب لأمانيها نيابة عنها بعد إرغامها على الغياب .

وهكذا نسمع بأن الجماهير تحب الزعمـاء والحكام، ولا تتردد فى تقديم نفسها للموت من أجلهم، لماذا ؟

وتكون الاجابة دائماً : لأنهم يعبـرون عن أمانيهـا ، ويحسون بإحساسها .

إن هذا بالنسبة للعالم المعاصر يعتبر أمراً عادياً تقرؤه كل صباح عبر الصحافة وتسمعه من الاذاعة، ويواجهك عبر المنشور السياسى، الذى يؤكد أنّ حزب كذا، أو الزعيم الفلانى هو الذى يحس بإحساسكم ويعبر عن أمانيكم.. «إن الزعيم يشعر كما تشعرون ويحلم كما تحلمون»

إنه دجل مفضوح فى الحقيقة، إذ ليس بإمكان أحد أن يحس باحساس أحد آخر ولا يحلم باحلامه ولا يتمنى نفس أمانيه. ولكن عالمنا المعاصر - وهو عالم الدكتاتورية لاشك يجد تبريراً لها، برغم ارتفاع مستوى الوعى لدى الناس، وبرغم ما تم إحرازه من إنجازات علمية عظيمة .

ومن الطبيعى أن تشعر الجماهير المضللة والتى جرى استغفالها ، بأن حكامها يشعرون لها أو يتمنون عنها، ولكن أولئك الحكام لا يمكنهم أن يصدقوا دجلا كهذا .. أو ينطلى عليهم .

إن أعتى الدكتاتوريين والفاشيين هم أولئك الذين

توهموا أن مثل هذا الامر قد يتحقق لهم، فكانوا لفرط غرورهم يعتبرون أنفسهم هم الجماهير .. ويعتبرون الجماهير العدو الأساس للجماهير نفسها .

فإذا ما تحول الزعيم إلى معبود للجماهير أو إله لها ، فإن الجماهير هى الخاسر الوحيد .

إن خسارة الامة الألمانية كانت بسبب تأله هتلر .. وخسارة الجماهير الصينية كانت بسبب قناعات ماوتسى تونغ التى سلم فيها بأنه قادر على الاحساس بإحساس الجماهير .. ولعل خسارة الجماهير العربية بعد موت عبد الناصر كانت بسبب قيامه بتحقيق مصالحها نيابة عنها، مما عودها على التسليم لآخرين، فقادها الآخرون إلى خسائر فادحة .

هل يعبر الثوار عن أمانى الجماهير ؟

إن الثوار لا يدعون أنهّم يحسون باحساس الجماهير أو يعبرون عن أمانيها أو يحلمون بأحلامها ..

إن خطأ جسيماً يحدث حينئذ، يتحول الثوار بعده الى دجالين يستغفلون الجماهير بقصد السيطرة عليها والتحكم فيها .

إن الثوار يؤمنون بأنهم لا يعبرون عن أماني الجماهير ولا يحسون باحساسها ولا يحلمون بأحلامها. بل إن الجماهير تعبر بنفسها عن أمانيها وتحس باحساسها وتحلم بأحلامها .. وتحكم نفسها دون قيود ودون وصاية أو هيمنة من أحد .

إن دور الثوار دائماً هو تمكين الجماهير من التعبير بنفسها عن تطلعاتها وأمانيها مباشرة، وحصر السلطة في يدها لتصدر قرارتها وتضع برامجها وفق ما تراه لنفسها، وتختار بعد ذلك بنفسها من ينفذ سياستها تنفيذاً حرفياً ، ويكون من حقها عزله ومراقبته وتوجيهه واستبداله بغيره .

فيصبح الشعب هو الرئيس وهو الحاكم، ملغياً بذلك الحكومات التقليدية المتعارف عليها، والتي صار عليها

أن تمارس الفشل مرات عديدة فى اليوم الواحد ، وتقدر أن نجاحها الوحيد بقاؤها فى السلطة مدة أطول .

لقد حققت الحكومات التقليدية بقاءها فى السلطة بالظلم والقهر وباستخدام القوة مثبتة أقدامها على هرم مرتفع من جماجم البشر، يجسد المعاناة التاريخية التى عانتها الجماهير الشعبية عقب فقدانها للسلطة على يد سارقيها من الحكام القاهرين أو المستغفلين والدجالين .

فلم يكن من السهولة اقناع الجماهير بالقهر والاستغلال، ولكن جميع أنواع الاستغفال والخداع البشرى وعمليات السلب للامكانات المادية والمعنوية كانت قد مورست ضد الجماهير لارغامها على حياة (بيولوجية) منحطة يتناولون فيها طعامهم الغث ويتكاثرون فقط ، متخلين مرغمين عن حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الحكام الهمج والدجالين ليفرضوا ديكتاتوريتهم على العالم والتاريخ جميعاً .. بل لنصل إلى عصر نرى فيه الحكومة التقليدية القهرية نموذجاً اعتيادياً ومناسباً دون حرج

لقد حقق حكام مثل «فرانكو» نجاحهم الـوحيد وهـو البقاء فى السلطة إلى آخر حياتهم، ولكنهم بقوا بالحديد والنار .

إن الانســان يقبل التطـويع.. ويتقهقـر إذا واجهـه الموت بل هو قابـل للافنـاء، ليبقى الحكام فى الحكم بـلا منازع. هذا هو النجاح من وجهة نظر الحاكمين، أما من وجهة نظرنا فإن ما نبحث عنه هـو تحقيق حياة جـديرة بـالتمتع بهـا.. أم أن هـذه الحيـاة مستحيلـة ؟ . هـل تتحقق آدمية الانسان .. أم أن ذلك أمر بعيد المنال ؟

هذه القضية هى جوهر الاختلاف بين أنظمة الحكم المتعددة عبر خريطة العالم ، والنظام الجماهيرى .

فلقـد تعودت النـاس الأسلـوب القـديم فى الحيـاة السيـاسية ، واعتقـدت أنه النمـوذج الوحيـد القابـل للتطبيق ، حتى إذا قدمنا النظام الجماهـيرى الجديـد، لم يعد من السهولة استيعابه وفهم قواعده فهماً سليماً، حيث النـاس يقيسونـه بمقـاييس المجتمـع التقليـدى

القـديم ، فلا يستسيغـون مثلا أن مجتمعـاً يقيم دولـة دون رئيس .. ودون حكـومة حـديديـة متحكمة قـاهرة فوقه .

فإذا تحققت ثورة تقدمية واتخذت نهجاً جماهيرياً ، فإن الصفة التى تطلق عليها هى الدكتاتورية ، تشبيها لها بالانقلابات التى تحدث فى هرم السلطة ويطلق عليها لفظ ثـورة دون أن يكلف نفســه مشقــة الاطـلاع عــلى الطرح الفكرى والتطبيق العملى للشعارات الجماهيرية المـرفـوعـة التى تحـدد .. أنّ السلطـة للشعـب .. والـديمقـراطيـة هى الحكم الشـعبى .. وأن البيـت لسـاكنه .. وأن الثـوار الجماهـيريين لا يؤمنـون بأنهم يعبـرون عن الشعب ولكنهم يؤمنون بـأن الشعب يعبر عن نفسه .

وإن واجبهم هـو تحريض الجمـاهير الشعبيـة على خلق الظـرف التاريخى الـذى يمكنهـا من التعبـير عن أمـانيها مبـاشرة واختيار من ينفـذ قراراتهـا، وكذلـك مسـاعـدة الجمـاهـير الشعبيـة ودفعهـا لتحقيق ذلـك

بالاستيلاء على كامل السلطة ومصادر القوة فى المجتمع .

إن الثوار الجماهيريين هم مجرد دعاة ، ومعلمين ومبشرين بحياة جديرة بالانسان ، ولائقة بحضارة نظيفة وسليمة يعيش الانسان فى ظلها حراً وسعيداً .

وفى المجتمع الجماهيرى يكون الشعب هو رئيس الدولة، فضد من تكون الاحتجاجات أو المظاهرات ؟ وضد من تنظم الأحزاب السياسية ؟

هل هى ضد، رئيس الدولة، الشعب ؟ لسلبه سلطاته، وهو أمر لا يتجرأ أحد على اعلانه ! أم هى ضد الثورة الجماهيرية ؟ حيث يقوم الذين تضرروا من سيادة الشعب وهيمنته على مقدراته ، بمحاولة ضرب الظرف التاريخى الذى مكن الجماهير من التحرر والتعبير عن أمانيها وأحلامها بنفسها ، لينصبوا أنفسهم حكاماً ومعبرين عن أمانى الجماهير وأحلامها .

إن العمل ضد سيادة الشعب وسيطرته على السلطة هو عمل خيانى قذر لا مبرر له ، إلا الانحطاط الأخلاقى والتدهور الروحى الذى يعانيه أفراد أنانيـون، تدفعهم مصـالحهم الخاصـة ، وجهلهم بالقيم الثـورية والمثـل النبيلة ، التى تجعل أفراداً آخرين فى المقابل يضحـون بمصـالحهم وبأنفسهم من أجـل الجمـاهـير الشعبيـة ولحماية سلطتها وتأكيد سيادتها .

إن صراع الأدوات السياسية التقليدية على السلطة بـأشكالـه العديـدة ، من انقلابـات .. ومظاهـرات .. واطاحة واسقاط برلمانات .. وسحب ثقـة من حكومـات وتنصيب أخرى ، هو صراع عـابث لا جدوى منـه ، ولا يهم الجمـاهير الشعبيـة فى شىء اطلاقـاً ، لأنـه مجـرد صراع سلطـوى بين أدوات سلطـوية .. تـديره لتنتصر فيـه واحدة وتلغى الأخـريات ، بمعـزل عن الجماهـير الشعبيـة ، التى ستكون خـاسرة دائمـاً لا أمـل لهـا فى الخلاص .

إن الصراع الجـدى الوحيـد هو صراع الجمـاهـير

الشعبيــة ضد جميــع أدوات الحكم ـ من أفضــل أداة حكم إلى أســوئهــا ـ بمــا فى ذلــك الأدوات الصـــديقــة للجماهير . لأن الصراع لم يعد يستهدف فرز النافع من غير النافع من تلك الأدوات ، ولكنــه يستهدف ايصــال الجماهير إلى السلطة والغاء سلطة الأدوات .

إن انتصـــار أداة حكم ووصولهــا إلى السلطــة يعنى قيام الدكتاتورية وسقوط الجمــاهير الشعبيــة فى قبضة سلطة ليست بيدها .

فإذا كانت الأداة المنتصرة معادية للجمــاهير ، فــإن حكمها المعادى معروف منذ البداية ولا خلاف فيه، أمــا حين تكون الأداة المنتصرة صــديقة للجمــاهير ، فــإنها ستمارس الدكتاتورية باسم الجماهير وباسم مصالحها وستفشل فى تقمص هذا الدور حتماً مما يقلبها إلى أداة قمــع تصطدم بــالجمــاهــير عنــد بــروز التنــاقض بــين احساس الجماهير وإحساسها .

إن الأداة السلطــوية الصــديقة للجمــاهــير تعتبــر

نفسها مسئولة عن الاحساس نيابة عن الجماهير ، وإن احساسها وتطلعاتها جميعاً لمصلحة الجماهير ، والمنطقي هو أن للجماهير احساسها الخاص، بل من المستحيل أن يحس أحد باحساس آخر مهما كان قريباً منه .

وحين تكتشف الأداة السلطوية أن احساس الجماهير مختلف عنها فهى تعتبره موقفاً عدوانياً ضد السلطة الصديقة للجماهير وبالتالى عملا معادياً للجماهير ، ومن هنا يتوفر المبرر لضرب الجماهير ذاتها .

إن المشكل ليس صراعاً مجرداً بين أدوات الحكم الصديقة للجماهير والأدوات المعادية لها ، بل هو صراع فعلى بين جميع هذه الأدوات ـ الصديقة والمعادية ـ من جهة ، والجماهير الشعبية من جهة أخرى .

إن انتصار أية أداة حكم ووصولها إلى السلطة

يعنى هزيمة الجماهير الشعبية ، وبالتالى هزيمة الحرية والديمقراطية لأن انتصار أداة حكم يعنى قيام الدكتاتورية ، مهما كانت هذه الأداة صديقة للجماهير .

أما إذا انتصرت الجماهير فإن ذلك يعنى انتصار الديمقراطية . ويكون واجب الثوار هو اذكاء الصراع وتفجيره فى كل مكان ، ملقين بثقلهم وقوتهم إلى جانب الجماهير الشعبية مما يؤدى الى هزيمة جميع أدوات الحكم ، صانعين من هزيمة الدكتاتورية انتصار الجماهير الشعبية التاريخى وانتصار الديمقراطية .

* إن هذا الطرح ليس جديداً من حيث المنطق التفسيرى (الفلسفى) فهو أمنية الانسان وتطلعه منذ كان ، ولو راجعنا وجهات النظر الفلسفية عبر التاريخ لوجدناها تحمل هذا المعنى أو شيئاً مقارباً .. فحتى (هوبز) الفيلسوف الانجليزى المعروف بمناصرته للملكية ضد الجمهورية ، والذى تعتبره الدراسات الفلسفية والاجتماعية نصيراً للملوك ومعاديا

للجماهير الشعبية ، كان قد نادى فى واقع الأمر بأن السلطة لايمكن أن تتجزأ .

وهو مافسر له تفسيراً سطحياً ، فاعتبر مناصراً للملوك ، فى حين أنه قال بعدم جدوى مشاركة الملك فى السلطة . ولقد وقف (هوبز) ضد البرلمان الذى شارك الملك تشارلز السلطة فى بريطانيا بسبب تحليله الخاص عن عدم تجزؤ السلطة . وثبت بعد ذلك صدق تحليله حين أدى تجزؤ السلطة إلى حرب أهلية فى بريطانيا .

عرف (هوبز) أن الملك يجسد السلطة ـ فى ذلك الوقت ـ وإنه لافائدة من تقسيم السلطة وتدريجها بحسب الاختصاصات ، لأن المسألة ليست كما يراها المحللون السياسيون ، بل هى أعمق من ذلك كثيراً ، فالصراع الجارى حالياً كانت تفاعلاته قد تراكمت منذ أن تجزأت السلطة بين الملك والنواب .

والحل العلمى والسليم هو أن تمارسَ السلطة ككل

من طرف جهة واحدة .. وحيث لم يكن الشعب مطروحاً كأداة حكم فى المجتمعات القديمة ، وليس من الممكن أن يتنحىّ الملك لأحد ، طرح هوبز الملك وحده أداة للسلطة ولم يحظ طرحه هذا إلا بتفسيرات سطحية وصمته بأنه مضاد للديمقراطية ، لأنه مضاد للنواب ! . وبأنه داعية للدكتاتورية بسبب دعوته إلى انفراد الملك بالسلطة ولكن صار بامكاننا الآن أن نقول بعدم تجزئة السلطة ، وإن السيادة لايمكن أن تتجزأ ، وإن أية تجزئة لها هى تحطيم لها . ولكننا نطرح أن تتجسد السلطة والسيادة فى الشعب ، بأن تقوم الجماهير الشعبية بإلغاء أية أداة للسلطة من ملوك ونواب .. وأحزاب .

ان الحزب جزء من الشعب وسيادة الشعب لايمكن تجزئتها ، فحين يدعى حزب أنه يمثل السيادة فهو فى الواقع يحطمها ويدمرها . فالسيادة تمارس كاملة ، أولا تمارس وإما أن تمارسها الجماهير ، وتكون سيادة حقيقية وكاملة ، وإما أن

تزيف بممارسة فرد لها أو بممارسة حزب أو جبهة أو مجموعة أحزاب .

إن تحديد أداة السيادة تحديداً لايقبل المشاركة هو الحل السليم ، فلا توجد مشاركة شعبية فى السلطة ، فإما أن يمارس الشعب السلطة كاملة .. وإما أن يمارسها غيره .. ولاوسط على الاطلاق . فسيادة الشعب لاتتجزأ ولايمكن التنازل عنها أو عن جزء منها . ولذلك يكون الحل العلمى السليم هو أن يمارس الشعب سيادته كاملة وينفذ سلطته مطلقة دون شريك له فيها .

فلا يجوز مثلا أن يؤتى بفرد ، ويمنح نسبة فى السلطة والسيادة 25٪ مثلا لأنه ممتاز ومخلص أو متفوق .

ولايجوز أن يؤتى بجهة ما وتمنح أى قدر من السلطة مهما كان ضئيلاً ومهما كانت الأسباب الداعية إلى ذلك .

فإذا حدث شىء من هذا فليس سوى عبث لايجب أن يستمر حتى ليوم واحد .

إن رؤيا (هوبز) عن السلطة صحيحة من الناحية النظرية ، فقد ثبتت استحالة تجزئة السلطة وتجزئة ممارسة السيادة . خاصة وأن الذين يمارسون السيادة سيتكلفون بسن القوانين ، ومن المعروف فى نظرية القانون (إن القانون تجب طاعته) ويحاسب أولئك الخارجون على القانون والمخالفون لنصوصه كمجرمين ، وهى مشكلة معقدة أخرى تضاف إلى المشكلة التى ذكرناها وهى تجزئة السيادة .

إن المواطن الخارج على القانون والمتمرد عليه لديه المبررات التى تجعله يفعل ذلك ، دون أن يسمح بوصمه بالاجرام وبالخروج على العدالة ، فلماذا يخرج المواطن على القانون ؟

فلو كان القانون شيئاً جميلا ، فلماذا لايتبعه المواطن ؟ إن المواطن حقيقة يحس بالتناقض بينه

وبين القانون ويرى أنه غير عادل ، وبالتالى لاتجب طاعته وإنما يجب التمرد عليه ومخالفته .

لكن القوانين تقول بارغام هذا المواطن على طاعتها ، ولو بقطع رأسه واعدامه . إن اغتصاب الطاعة هنا برغم أنف الجماهير الشعبية هو فى حد ذاته أزمة حقيقية لايمكن تجاهلها فى الفكر السياسى والاجتماعى .

إن آلاف الناس يموتون كعقاب لهم لخروجهم على القوانين ، وهم يسألون لماذا يجب أن نطيع القوانين ؟ فيجابون .. لأنها عادلة !

إن الناس يسلمون معنا بأن (القانون يجب أن يطاع) ولكن هل معنى هذا أن القانون لاخطأ فيه ؟!

ولكنهم يقولون هل المطلوب منا مثلا أن نطيع تلك القوانين التى صنعها النواب والوزراء والحكام والأمراء ؟ وباعوا بها أوطاننا وكرامتنا وحرياتنا ،

وصاغوا خلالها مصالحهم المادية مواد محددة وبنودا مبوبة .. ووضعوا أنفسهم فى وضع الحصانة القانونية التى لايجوز المساس بها لا قولا ولا عملا كالعبارة التى تردد عادة فى بعض الدساتير «الملك مصون .. وغير مسئول» أو «ظل الله فى الأرض» أو كتلك الاتفاقيات المجحفة التى تفرضها دولة كبرى على شعب صغير ، أو كتلك القوانين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .. التى تمايز بين الطبقات ، وتجعل طبقة تعمل كعبد لطبقة أخرى ، وتضع أراضى الدولة كلها ملكاً لطبقة محدودة من أفراد المجتمع . وقوانين العمل وعقود الايجار التى تمنح حقوق العمال والأجراء لآخرين لاحق لهم فيها .. الخ .

هل يطلب إلينا أن نطيع هذه القوانين ؟
هل أعمل عشر ساعات وأسمح لآخر وفقاً للقانون أن يسرق منها خمساً ؟

هل أسمح لنفسى بالبقاء فى الصحراء بلا مأوى ؟

وموارد بلادى كلها حكر على عدد محدود من الناس ، فإذا حاولت الحصول على بيت ، ساقونى إلى المحكمة وحوكمت بالسرقة لأننى اعتديت على عمارة الرأسمالى الذى يملك عشرات العمارات من ثروة بلادى وعرق عمالها ؟..

كيف تطاع مثل هذه القوانين ؟

إن الناس فى الواقع لايرون مبرراً لطاعة القوانين سوى الخوف !

وإذا لم يكن كذلك ، فكيف نفسر قبول الناس للقوانين التى تصدر عن حزب يستولى على السلطة متضمنة أنه صاحب البلد بلا منازع ؟. وأن رئيس الحزب هو رئيس الدولة وقائد الجيوش ، الذى بيده مفاتيح كل شىء .

ولو خالفه أى من المواطنين أو حتى استفسر عن هذه الوضعية غير المنطقية ، اعتبر بالقانون متمرداً ومعارضاً ومعادياً .

إن الخوف وحده هو الذى يجعل الناس تطيع القوانين برغم عدم اقتناعها بها . بينما تطالبهم كتب الأديان السماوية والوضعية وعلوم الاجتماع والتاريخ والنفس كلها ، بطاعة القانون ، لأنه عادل .

ولكن الناس يعرفون أن القوانين ليست عادلة . وقد وضعتها أدوات مشكوك فى نزاهتها ، وليست مؤهلة بطبيعتها لوضع قوانين عادلة .

* فمن أين يأتى القانون العادل الذى تجب طاعته ، ونعامل الناس وفقاً لمضامينه ؟

إنه القانون الذى يصنعه الناس بأنفسهم لأنفسهم فيضعون قوانينهم المعبرة عن مشاعرهم وأحاسيسهم والمتضمنة لأمانيهم وطموحاتهم . حاملة رؤاهم للحياة الخيرة التى يرغبون .

وحين يصوغ الانسان القانون بنفسه ولنفسه ، فإنه لايجد مبرراً لعدم طاعته ، لأنه سيكون فى نفس

الوقت قادراً على تعديله والغائه أيضاً ، فلا شىء يجبره على اتباعه سوى رغبته فى تطبيق القانون ذاته .

* ولكن كيف يتسنى ذلك من الناحية العملية ؟

أى كيف يمكن للجماهير الشعبية أن تصوغ كلها قانونها الذى تريده ، لكى تطيعه ؟

لقد أصبح هذا ممكناً من الناحية العملية عن طريق المؤتمرات الشعبية ، حيث تقسم الجماهير الشعبية نفسها جغرافياً إلى مؤتمرات شعبية ، ويعرض الأمر عليها فيكون لجميع الأفراد حقهم فى ابداء وجهات نظرهم ، ليصاغ بعد ذلك قانون جماعى من خلاصة آراء جميع المؤتمرات الشعبية ، فيكون هذا هو القانون العام الذى سيطيعه الناس لأنهم صنعوه لأنفسهم برغبتهم فلا يعارضونه ولايتمردون عليه ، ولايشكون فى مصدر تشريعه ، فإذا ظهر خطأ بعد ذلك فى هذا القانون فإن المواطنين الذين صاغوه

أنفسهم يملكون حق تعديله أو نقضه أو الغائه ، أو استبداله .

إنها الطريقة الوحيدة لمعالجة أزمة القانون علاجاً حقيقياً ومنطقياً .

وهى الوسيلة الوحيدة أيضاً لبناء حياة جديرة بأن يتمتع بها الانسان .

شروح الكتاب الاخضر

5

قيمة الانسان

مدخل

هل للانسان قيمة ؟

ان قيمة الانسان فى العالم المعاصر تقاس بما يملك .. اى ان قيمة الانسان فى العالم المعاصر تقاس بما لديه من مال ، فمن يملك مالا وفيرا ، ارتفعت قيمته ومن كان فقيرا فقد اية قيمة .

وقضية قيمة الانسان ذات صلة وثيقة بمبحث الاخلاق وموضوع الفنون ، وثلاثتها موضوعات تفسيرية اكثر منها امور عملية . ولكنها تفسر الجانب العلمى للحياة ، كما تفسر تاريخ منطقة معينة لانها تعتبر تاريخا بشكل من الاشكال بسبب علاقتها بالتكوين القومى للمجتمع ، على ان العامل القومى والعامل الاجتماعى هما محركا التاريخ واساسا الحركة الايجابية للجماعة الانسانية وهو امر ذو علاقة

وثيقة بموضوع الوحدة القومية للامة .. وبموضوع مواجهتها للتحديات الخارجية والاستعمار .. وهو تفسير علمى يقطع الطريق على قيام الامبريالية ، بدحضه للتفسيرات المادية التى تبرر ظاهرة الاستعمار الجديد وهى مايحاول النظام القائم على رأسمالية الدولة مقاومتها ، ولكنه يقدم بدلا منها بديلا امبرياليا هو الآخر تحدده الدعوة الى تجاهل العوامل القومية والدينية كأساس لحركة الاجتماع الانسانى .

انه اذا كانت الرأسمالية قد وصلت فى استغلالها وهيمنتها الى مرحلة عالمية ، بحيث تعاملت مع الاقتصاد العالمى كما لو كان ملكا خاصا بها ، مقتصرا على الاستجابة لمتطلبات نشاطها الخاص ، محققة ماعرف بالامبريالية الدولية ، فان اطروحة الامية هى بكل موضوعية امبريالية جديدة .

فحين نناقش موضوع الاممية دون ان ننحاز عاطفيا لانفسنا او لغيرنا ، ونتعمق بجرأة فى مناقشة قضايا كالاممية الدينية او السياسية او الاقتصادية ، فاننا

نصـل الى ان الاممية هى شعـار امبـريـالى .. يحقق امبـرياليـة جديـدة بـدلا من تلـك المتعـارف عليهـا فى السابق .

فالتوسع الامبريالى هو عدم احترام حـدود الآخرين الجغرافية والقومية والدينية .. بقصـد تحقيق مكاسب لايمكن تحقيقهـا الا على نطـاق اوسع . فـالرأسمـالية تـزدهر حـين تقوم المؤسسـات الرأسمـاليـة بعمليـات استغلال واسعة النطاق تستولى من خلالها عـلى ثروات الشعوب دون اهتمام بأديانها او اعرافهـا او حدودهـا الجغرافية .

ولقد كانت الحجة التى تقدمها الرأسمالية بـين يدى عدوانها على الشعوب ، ان الشعب الذى يمتلك ثروة ولا يستطيع استغلالهـا لمصلحته ، يجب عليـه ان يسلمها للقـادرين على استغـلالها من الـرأسماليـين ، بـل ان الـرأسماليـة النشطـة لايمكنهـا ان تـراعى اصحـاب الثروات الكسالى العاجزين عن عمـل شىء مفيد . فقـد كـانت قناعـات هتلر والنـازية ان الكـرة الارضيـة هى

للجميع ، ولامبرر لاحد ليحتفظ لنفسه بأى قطعة منها لاى سبب من الاسباب القومية او الدينية او غيرها . فالشعب الالمانى النشط من حقه ان يتوسع حتى حدود مجاله الحيوى ، دون مراعاة اى شيء آخر . انه من السذاجة ان يتفرج شعب نشط على شعب آخر غير مستغل لثروته دون ان يكتسحه ليستغل الثروة التى لديه . اى ان الاقوياء يجب ان يبسطوا نفوذهم على حساب الضعفاء ليتجاوز الاستغلال حدود الامة الواحدة فينشأ بذلك استغلال اممى متجاوز للحدود القومية والدينية والسياسية وهو ما اصطلح على تسميته بالامبريالية .

كذلك فان تجاهل القوميات والاديان بالدعوة الى الاممية ، سيؤدى الى تدمير حضارات وفناء كيانات ونشوء صراعات ، بغض النظر عن المضمون الفكرى للدعوة الاممية دينيا كان ام غير دينى . فالاممية بعدم احترامها للحدود بين القوميات والديانات والكيانات السياسية ستخلف وضعا يسوده قانون الغابة حيث يسيطر الاقوياء القادرون على الضعفاء العاجزين

ليفرضوا معتقداتهم ويحققوا مصالحهم دون مراعاة لاى شىء آخر .

ان ذلك لايمكنه ان يكون وضعا سليما لانه ليس وضعا طبيعيا ، وبالتالى فهو يؤدى الى انهيار كامل للسلام فى العالم ، على نقيض مايدعيه دعاة الاممية باعتبارها نظرية للسلام بين البشر بحجة انها مضادة للامبريالية ، فحين تتهدد مصالح شعوب وامم واديان .. فان اصحاب هذه المصالح القومية والدينية سيقاتلون من اجل مصالحهم وضعا امبرياليا يسعى الاقوياء لفرضه عليهم .. مما يخلق وضعا متأزما ومتفجرا بين اولئك الذين تضررت مصالحهم وتهددت كياناتهم ، وبين الذين اضروا بهم دون ان يلتفتوا الى المبررات النظرية التى تبرر هذا الوضع ، حيث ان تلك المبررات لاتعدو كونها محاولة لتبرير امبريالية جديدة .

ومن ثم وجب ان نضع نظرية جديدة تخلص العالم من العسف والاستغلال ، وتؤدى الى انعتاق حقيقى للشعوب فى كل مكان ، فتنتصر الحرية بممارسة

الديمقراطية الشعبية المباشرة لتتحقق آدمية الانسان ، دون ان نقع فى براثن امبريالية جديدة .

فنحن لاندعو الى اقامة جماهيرية واحدة فى العالم كله ، ولا نعتقد ان ذلك يمكن ان يتحقق ، ولكننا ندعو الى حياة الحرية باقامة جماهيرية فى كل مكان على حدة .

فبحسب التقسيمات الجغرافية والسياسية على الخريطة العالمية التى رسمتها قوى الاستغلال والدكتاتورية والامبريالية يمكن ان تقام جماهيريات شعبية ليحل عصر الجماهير بدلا من عصور الدكتاتورية والفاشية ، فيحل بحلوله عصر السلام الحقيقى بين البشر ، حيث ستختفى الجيوش النظامية ويختفى الافراد الذين يصدرون الاوامر للجيوش باجتياح اراضى الآخرين واجتياز حدودهم ، وتسود الروح الديمقراطية الشعبية فيحل الشعب المسلح بدلا من الجيش النظامى .

ان الشعب المسلح بطبيعة الحال سيكون دفاعيا على نقيض الجيش النظامى الذى يعد اداة مناسبة للهجوم بفعل حجمه المحدود والمناسب للحركة والمجهز للقيام بعمليات التعرض العسكرية التى تشجع على الغزو والاحتلال ، واجتياز حدود الغير بالعدوان .

ولعل جميع عمليات تهديد السلام وجميع انواع العدوان قد اقترفتها الجيوش بكاملها ، دون ان نسمع عن شعب خرج من ارضه بالكامل ليغزو شعبا آخر ويحتله ، سوى فى فترة الهجرات التاريخية المعروفة ، فتترك بعض القبائل اراضيها القاحلة لتتجه الى حيث الخصب ، وهى مرحلة انتهت الا من ذاكرة التاريخ .

مؤشرات اساسية

ان الاخلاق والفنون وبالتالى قيمة الانسان تتأثر بشكل مباشر بأمور هامة هى السياسة ، والاجتماع ، والثروة . ولذلك فهى تختلف كلما خضعت لتأثير عامل منها دون العاملين الآخرين ، او كلما نظر اليها من

خلال زاوية من هذه الزوايا المختلفة . فينبغى لكل منا ان يفهم قيمة الانسان وتلك القيم جميعا عبر كل زاوية من هذه الزوايا ، حيث ان جهلها يعد ضعفا يؤدى الى الهزيمة العقائدية والنظرية التى تؤدى بدورها الى هزيمة سياسية واقتصادية وعسكرية . فمن زاوية علم الاجتماع ننظر الى هذه القيم كما هى دون تغيير ، فعلم الاجتماع لايدرس امكان تغيير هذه القيم ولا ماينبغى لها ان تكون ، وانما يدرسها كما هى متحققة فى الواقع المعاش ، فهو لايأتى بجديد وانما يكشف عن الواقع الاجتماعى المتيقن الوجود . وقد يخدع الثوريون الذين يدرسون تلك القيم اجتماعيا اذا لم يكونوا على دراية سياسية وثورية ، حيث ان الدراسة الاجتماعية لاتخلص الى اصدار احكام قيمية بحق الظواهر الاجتماعية موضوع الدراسة ، فليس لها ان تحدد الخير والشر او الحلال والحرام ، فذلك ليس مجال علم الاجتماع الذى يتناول الموجود بشكل طبيعى دون ان يغيره ، فهو يدرس الظواهر التى ربما تكون قد شهدت تطورات سلبية حتى فسدت كما تفسد المادة المتخمرة ، ثم تنحرف بعد ذلك نتيجة تخمرها .

حتى فسدت كما تفسد المادة المتخمرة ، ثم تنحرف بعد ذلك نتيجة تخمرها .

ان قيمة الانسان فى مجتمع استغلالى متخلف او تسيطر عليه الرأسمالية والطبقات الاجتماعية الرجعية العميلة لها يكون اساسها المال .. حيث النظام الاجتماعى فى مجتمع كهذا يقرر ان قيمة الانسان تكون بقدر مالديه من اموال ، فيعترف هذا المجتمع بكل طرق السلب والنهب والاستغلال للحصول على المال بغرض احراز قيمة .

فحين يسود قانون الغاب فان اكثر الافراد قيمة هو الاكثر شراسة ووحشية وبالتالى ، فان الغش والسرقة واستغلال جهد الآخرين تعد امورا مباحة فى مثل هذا المجتمع ليصل متقنوها الى احتلال حيز من القيمة يناسب ذكاءهم وحذقهم وقدرتهم على جمع اكبر قدر من المال .

ان الذين يعيشون فى مجتمع يمارس الدجل

السياسى يعرفون ان اكثر الافراد قدرة على الكذب والنفاق والديماغوجية هم الذين يصلون دائما إلى السلطة ، لانهم يجيدون القفز على جميع الحبال دون ان يصابوا بأذى .

ولقد عرفنا فى العالم الثالث اندثار حركات التحرر الحقيقية وبروز مجموعات من عملاء الاستعمار الاوروبى مكانها ، دون ان تفسر تفسيرا عميقا كيف استطاعت حركات رجعية ان تصمد حتى النهاية لتقطف ثمارا لم تبذل جهدا فى انباتها او انضاجها ، ولكنْ الذين عاصروها او علموا حقيقتها ادركوا ان الحركات الرجعية ليست سوى مجموعات من العملاء المنافقين اشبه بقطيع من القطط يسيرون على الحبال او يتسلقون الجدران ، دون ان يحملوا فى جرابهم شيئا من القيم الوطنية او التقدمية ، ودون ان نسمع يوما بأن قطا قد انكسر لانه تسلق جدارا .

ان علم الاجتماع لايصنع اخلاقا ، ولكن الواقع الاجتماعى يصنع اخلاقه ، ومن هنا فان اوضاع

الاستغلال قد جعلت سلب جهد الآخرين واستغفالهم وقهرهم عملا اخلاقيا مقبولا فى ظلها ، يصرح به القانون وتسمح به السلطات السياسية وتوفر جهدا خاصا لحمايته .

ان كل شىء فى مجتمعات الاستغلال يعلن عن مستغل ، فاللافتات والشوارع والمبانى تعلن عن وجود السارقين والناهبين من شركات الانشاءات والمقاولات والمتاجر التى تملك رخصا قانونية فى مزاولة استغلالها .

ان اى مواطن فى العالم يمكنه ان يقرأ مئات الاعلانات التى تعد اخلاقية ومشروعة فى عالم الاستغلال من تلك التى تدل على بيوت للايجار او اراض للبيع او مواصفات لخادمة منزلية ، مقرونة بهاتف صاحب الاعلان او صندوق بريده حيث لايضطره شىء الى الاختفاء والتستر ، فالمجتمع لايعتبر مثل هذه الاعمال مشينة اخلاقيا او ملاحقة قانونا !

ان كل مجتمع استغلالى فى العالم المعاصر يتضمن

طبقة من المستغلين والسراق الذين يستحوذون على ثرواته المادية وممتلكاته وامكاناته كلها ثم يحددون علاقة ظالمة مجحفة تربط بينهم وبين باقى الافراد ، دون ان يشعروا بحرج اخلاقى او يواجهوا بمقاومة قانونية من حيث إن ذلك كله مباح ويعد مقبولا من الناحية الاخلاقية المعمول وفقها من جميع مجتمعات الاستغلال ، بل انهم يعلنون عن مشروعية ذلك وقانونيته بحمل رخص تسمح بممارسته .

ان قيمة الانسان فى علم الاجتماع لاتنبئنا عن قيمته الحقيقية التى كانت له قبل فساد المجتمعات الانسانية ، او تكون له بعد تدمير هذه المجتمعات . كذلك فان السياسة لاتقدم لنا صورة حقيقية عن قيمة الانسان . كما تعبر الفنون فى مجتمعات الاستغلال عن الواقع الموجود او هى تكون صورة عنه وتقوم بتبريره من خلال جميع النماذج الفنية المتاحة .

اما علم السياسة فهو لايقدم الاشياء كما هى ولكنه يتدخل فيها بغرض استغلالها سياسيا ، فتتناوله

للظواهر الاجتماعية تناول مزيف ، اذ ليس من مصلحة السياسة ان تقدم الامور على حقيقتها وخاصة تلك التى تضر بالسياسة فتكيفها لمصلحتها بتزييفها ، وهكذا تتعرض جميع الظواهر الاجتماعية لتزييفها من قبل السياسة . فالحكومات تمارس تزييف الظواهر الاجتماعية لاستغلاها سياسيا فتخدع افراد المجتمع بأن تغييرا ايجابيا يجرى احداثه فى المجتمع فى الوقت الذى تقوم فيه بعمليات تزييف سياسية للواقع الاجتماعى بقصد توظيفه لمصلحة النظام السياسى القائم .

ان خلطا تحليليا يحدث بين التزييف السياسى للواقع الاجتماعى وبين البحث العلمى فى الظواهر الاجتماعية ، سببه فقدان المنهج الفقهى الثورى الذى يضع مواصفات التحليل العلمى للواقع الاجتماعى ، فبغياب الفقه العلمى الثورى سيطر منهج التزييف السياسى فى التحليل الاجتماعى واستطاع ان يطيل عمر النظم الدكتاتورية الفاشية المعادية للجماهير الشعبية ، بخلط الرؤى الفكرية ، وتفريغ النضال

الشعبى من محتواه الثورى الجذرى المتجه نحو تدمير الهياكل الاجتماعية الظالمة التى بنتها القوى الاجتماعية الرجعية فى المجتمعات الانسانية .

وهكذا فان وجود ثوار يتسلحون بفقه ثورى علمى هو مايجب ان يتوافر قبل كل شىء لالغاء المنهج التزييفى فى تفسير الظواهر الاجتماعية ، وكذلك لكشف زيف التركيبات الاجتماعية المعادية للتقدم والحرية .. وزيف الديمقراطية التقليدية المعاصرة ذات المفهوم الشكلى فى التعامل مع الشكل السياسى عموما ومع حرية الافراد بشكل خاص ، ولكشف حقيقة الدكتاتورية والعسف والاستغلال والتجهيل فى المجتمعات الانسانية المعاصرة ، فيقومون بتحريض الجماهير على الثورة ضد هذه المجتمعات الرجعية لتدميرها واقامة مجتمع جماهيرى خال من الظلم والتخلف .

ان فقها ثوريا علميا تدرسه مجموعة من الثوار

وتعلمه للجماهير هو اخطر مايواجهه النظام الاستغلالى العالمى المعاصر ، لانه العامل الوحيد الذى يخلق مواجهة حادة مع هذا النظام لينسفه نسفا جذريا لمصلحة الشعوب ولمصلحة الحرية والتقدم والاشتراكية .

ان القوى الاجتماعية الرجعية تدافع عن الواقع الاجتماعى القائم وتحافظ عليه لتبرر عن طريقه وجودها ومصالحها ، فهى تتخذه حجة وسندا لمقاومة واجهاض عمليات التغيير التى تستهدف مصالحها ، كما انها تستخدمه اداة قمع للقوى الثورية بهدف منع حدوث عمليات التغيير الثورى ، بل وتجريمها باعتبارها عملا غير شرعى يترتب عليه انهيار النظام الاجتماعى كله ، وبالتالى انعدام الامن والنظام ، ويستدلون على ذلك بأن المجتمع كوحدة واحدة ، لايمكن المساس بطرف فيه دون تأثر الاطراف الاخرى ، وقد بنى المجتمع بشكل كلى متماسك بحيث ان اى عملية تبديل مهما كانت بسيطة تجر وراءها انهيارات متتالية لاتلبث ان تغير المجتمع تغييرا كليا .. ولذا فان القوى

الاجتماعية الرجعية لاتسمح حتى باجراء تغيير جـزئى فى العـلاقات الاجتمـاعية والاقتصـادية والسيـاسيـة السائدة لانها تعرف ان ذلك سيؤدى الى تغييرات اعمق فى جميع البنى الاجتماعية ذات العلاقة بذلك .

فهم لا يسمحون اطلاقا باجراء تغيير فى علاقات الملكية مثلا مهما كان التغيير بسيطا .

ان الرجعية تستخدم القيم والاخلاق السائدة فى المجتمعات الرجعية لتبرير العلاقات الظالمة التى تستغل من خلالها الانسان المسحوق فى هذه المجتمعات .. كما انها تقاوم القيم الجديدة والعلاقات العادلة باعتبارها سلوكا اجراميا مضادا للمجتمع وقيمه وعلاقاته .. وباعتبارها بدعا ضالة .. وضارة بالحياة الاجتماعية والمصالح العامة .

وتستخدم الرجعية الدين ايضا ، وفق مصلحتها لتحارب عن طريقه عمليات التغيير ، مثلما اختلقت

مقولتها التى نسبتها الى النبى محمد عليه السلام ونصها « كل بدعة ضلالة .. وكل ضلالة فى النار ..» .

فاذا كان النبى محمد عليه السلام قد قال ذلك فانما يريد البدع الدينية الضارة بالعقيدة ، كاسقاط الصلاة أو الصوم أو الجهاد فى سبيل الحق أو غير ذلك من التبديل والتحريف كأن يبتدع مبتدع أن الصلاة مرة واحدة فى اليوم أو ان الصيام عشرة أيام فى السنة عوضا عن شهر . الا ان القوى الاجتماعية الرجعية تحرف الكلام عن مواضعه وتسخره لاستعباد البشر وتثبيت الاستغلال بالقضاء على مبادرات الافراد والجماعات فى التخلص من الواقع الظالم الذى يعانون منه ، فهم يحاولون ان يجعلوا من عبارة كهذه ينسبونها الى نبى أو يزجونها فى كتاب من كتب الاديان المختلفة نصا قطعيا بتجريم أى محاولة للتحرر من هيمنة الرجعية واستعبادها وقهرها للبشر . فبتجريمهم لكل جديد ، تصبح الحرية جريمة والاشتراكية جريمة والجماهيرية جريمة بينما تستمر القوى الرجعية فى ابتداع كل جديد لممارسة اجرامها

التاريخى فى قهر الانسان ، فهى تزيف الاديان وتشوه القيم وتخلق علاقات الظلم دون توقف ، موهمة الناس بأن ذلك كان هكذا منذ القدم ، لتغيّب وعى الجماهير فتشل بذلك قدرتها على مواجهة الاستغلال .

ان الرجعية تدافع عن مصالحها الخاصة وتنطلق فى ذلك من اعتبار الواقع الاجتماعى الذى خلقته قاعدة صحيحة يجب احترامها ولايحق لاحد اختراقها .

وتقوم فى ظل ذلك بتزييف الواقع الاجتماعى ايضا واستغلاله لمصلحة نظامها السياسى ، فالرجعية لا تكتفى فقط باستغلال الواقع الاجتماع بل انها تقوم بعملية فرز لجزئيات هذا الواقع الاجتماعى ، حيث تبقى على الاجزاء المناسبة لمصلحتها ، وتزيف الاجزاء الاخرى بما يناسبها .

ان عمليات الفرز هذه وعمليات التزييف التى تواكبها لجزئيات الواقع الاجتماعى ، تعقبها دائما

تعديلات معينة فى الجانب الاجتماعى توحى بشكل سطحى لغير المثقفين ثوريا بأن تغييرات هامة تحدث على الصعيد الاجتماعى تهيىء لحركة تقدم اجتماعى ملائم لطموحات الجماهير . ولعل أنظمة تعارف الناس على وصفها بالتقدمية هى مناسبة لذلك من حيث انها خبيرة فى تزييف الواقع الاجتماعى واستغلاله لمصلحة نظمها السياسية لا طالة بقائها فى السلطة .. حيث انها تتحدث عن الاشتراكية وترسخ واقعا رأسماليا .. وتتحدث عن الحرية وتفرض نظاما قمعيا دكتاتوريا .. وتحلل الديمقراطية الشعبية وتفرض نظام الاقلية المسيطرة فى كل شىء .

إن أنظمة متعددة فى العالم الثالث ترفع لافتة تقدمية لا تقوم الا بعمليات تزييف الواقع الاجتماعى المعاش لملاءمته مع مصالحها السياسية . وما عمليات التبديل والتعديل التى تجريها الا تلفيقات وترقيعات للثغرات التى تكتشفها فى جدار نظامها السياسى ، محاولة سدها ، وتعويضها ، للحيلولة دون تغييرها جذريا حيث ان عمليات التغيير الجذرى اذا وقعت

فستقذف بهذه النظم السياسية الى دائرة النسيان خارج ذاكرة الانسان .. فى الوقت الذى تسعى فيه هذه الانظمة السياسية الى اطالة عمرها فقط تمشيا مع تركيبتها الاساسية التى تتحد فى انها انظمة تلفيقية زيفت الواقع الاجتماعى ، وسرقت اللافتات الثورية بغرض استغلالها مصلحيا .. فهى ليست انظمة ثورية ولا تقدمية ، وانما وجدت نفسها مضطرة بحكم المصلحة إلى أن ترتب عمليات استغفال متكررة ، وان تخوض عمليات تزييف وخداع للجماهير فركبت التقليعة التقليدية التى تقتضى تبنيها قضايا الجماهير المسحوقة والمضطهدة .. واذ كان الامر كذلك فلم يبق امامها الا ادعاء الثورة .. والاشتراكية .. والتقدمية .

حتى تلك الاحزاب التى وصلت الى السلطة باسم دكتاتورية العمال سعت الى التزييف السياسى بتصويرها لاوضاع العمال المسحوقين بقيود الاجرة تصويرا مخالفا للحقيقة ، حيث تدعى أنها حررتهم من استعباد الرأسمالية لهم .. وعلى بقية عمال العالم

أن يلحقوا بعمال الدول التى اقيمت فيها دكتاتورية البروليتاريا حيث هيمن العمال على كل شيء وسيطروا على الدولة .

ان التزييف هنا يكمن فى تصويرهم لاستيلاء احزابهم على السلطة أنه انتصار للعمال وتحرر لهم من ربقة العلاقات الظالمة ، وهو أمر لم يتحقق للعمال بعد بسبب تحولهم الى عبيد لا رباب عمل جديد ، ومعاناتهم ذل الاجرة مجددا ، وسيطرة الحزب الواحد على الدولة وتسييرها لمصلحته السياسية متسترا بالمصطلحات الديمقراطية والشعبية .

القيمة المادية للانسان :

إن الاخلاق والفنون وقبل ذلك قيمة الانسان ليس من المتيسر تفسيرها علميا بالاعتماد على علم الاجتماع أو السياسة من حيث إن علم الاجتماع يقدمها كما لو أنها لاتقبل التغيير ، فى حين تقدمها السياسة كما لو أنها فى صورتها المثلى التى لا يجب ان تتجاوزها .

واذا كانت الاخلاق هى دائما اباحة السائد وتحريم الجديد نتيجة سيطرة القوى الاجتماعية الرجعية على المجتمع . وتوظيفها له وفق مصالحها الاجتماعية والاقتصادية ، فان الفنون هى التعبير المباشر وغير المباشر عن الوضع السائد بطريقة فكرية تستهدف تبريره وترسيخه وتقاوم تغييره .

إن قيمة الانسان فى المجتمعات الرأسمالية سواء تلك التى تخضع لنظام رأسمالية الطبقة أو تلك التى تطبق نظام رأسمالية الحكومة هى قيمة مادية بحتة لا اكثر .

ففى نظام رأسمالية الطبقة تقدر قيمة الافراد بما يملكون من ثروات وعقارات .

اما فى نظام رأسمالية الحكومة فان قيمة كل فرد تقاس بما يقدم من جهده الخاص لمصلحة الحكومة . فبقدر انتاجه تتحدد قيمته ، بما يشبه خلية نحل كل من فيها من الشغيلة يسند اليه دور معين تقدر قيمته

بانتاجه ، أى بما يقدم من منفعة مادية للخلية ، ولا قيمة لمن لا ينتجون انتاجا ماديا يقدمونه للمجتمع .

وهكذا فان المجتمع الرأسمالى بشقيه ، يجبر الافراد على السعى المتواصل لامتلاك المقدرة المادية بقصد الحصول على القيمة لانفسهم .

ففى نظام رأسمالية الطبقة يسعى كل فرد الى تكديس الملكية بالقدر الذى يستطيع وبمختلف الطرق بما فيها السرقة والغش والارتشاء وغير ذلك من اساليب ضارة بحياة الافراد والشعوب ، تجعل المجتمع كغابة وحوش ، لامكان فيه لغير الشرسين الذين يتمكنون من القضاء على غيرهم بافتراسهم ، والاستيلاء على املاكهم وحقوقهم .

أما فى نظام رأسمالية الحكومة فان كل فرد يسعى الى بذل ما لديه من طاقة ليتمكن من العيش فى مجتمع من البشر دون ان يراوده أى نوع من الطموح

الانسانى بتغير وضعه ، اللهم الا ان يعترف المجتمع بانسانيته والا يتم التخلص منه بحجة عدم فائدته وانعدام قيمته بسبب انه لم يسهم فى تكديس الانتاج ليتمكن المجتمع من ان يصل الى وضع يقدم فيه كل فرد ما يستطيع من جهده لينال من الثروة بحسب حاجته . وهو وضع كان كافيا لالهاب حماس الشغيلة للتنازل عن اكبر قدر من انتاجهم لمصالح الدولة الرأسمالية لتتمكن من مواجهة الطبقات الرأسمالية الغنية والمالكة للقدرات التقنية المتفوقة ، والمنظمة فى احلافها الاقتصادية والعسكرية ، والناهبة لثروات الشعوب فى جميع القارات ، حيث تحظى مواجهة الامبريالية بالاهتمام كله لانها النقيض السياسى لنظام رأسمالية الحكومة وهى الخطر الأساس الذى يتهدده ، ولذلك فإن الدولة الرأسمالية مضطرة إلى الدخول فى برنامج تقشف طويل الامد تتكبد ثمنه اجيال متعاقبة من البشر تقتطع من قوتها واحتياجاتها المختلفة ، لتجعل المواجهة ممكنة فقط ، دون أن يتكدس شىء من الانتاج ، فليس هناك قدر

يمكن أن يبقى كفائض ليشكل فى النهاية وضع الوفرة ويخلق الرخاء والرفاهية . ان العجز مستمر ودائم نتيجة استهلاك الانتاج كله . وحتى لو تضاعف الانتاج اضعافا اخرى ، لتبين ان نقصا كبيرا ينبغى تغطيته فى تكاليف برامج الدولة العصرية فى ظل النظام الرأسمالى بشقيه . فلو اطلعنا على برنامج واحد من تلك البرامج الباهظة كبرنامج الفضاء مثلا أو برنامج تطوير الصورايخ ، أو تكاليف العمل العسكرى فى حوض البحر الابيض المتوسط فاننا قادرون على ان نستنتج منه الافق الذى لانهاية له والسراب الذى تتجه اليه اعناق الشغيلة الظامئة لبعض مايمنونها به من رخاء ، وبالتالى استحالة ماتطمح اليه من قيمة فردية وجماعية .

القيمة الاجتماعية للانسان .

إنه إذا لم يكن للانسان إلا قيمته المادية ، والفائدة التى يمكنه ان يقدمها للمجتمع ، فان الطفل العاجز عن تقديم ذلك يكون آنئذ لاقيمة له ، لانه لافائدة له .

فالطفل لاثروة له ولايمتلك عقارات ولا أرصدة ، وليس قادرا على تقديم انتاج مهما كان قليلا ، بل انه يحتاج اشد الحاجة الى رعاية مكثفة ليبقى على قيد الحياة . وبهذا فان الطفل يفقد أية قيمة وفقا للمنظور الرأسمالى بشقيه ـ رأسمالية الطبقة ورأسمالية الحكومة . الا اذا تعلل الرأسماليون بان الطفل فى واقع الامر هو نوع من الاستثمار ، أى انه مشروع قيد التنفيذ ، فهو سيكون يوما ما قادرا على تقديم المرجو منه بالشكل الذى يناسب الطريقة التى اعد بها .

وحين تكون النظرة الى الطفل هكذا فانه لا قيمة له إلا قيمته المادية ، وفى هذه الحالة فان عالم البشر هذا سيتحول الى جحيم حقيقى . وسيكون الناس جماعة متخلفة حتى اذا قيسوا بالحيوانات فى الغابة تلك التى تربى صغارها دون ان تعتبرهم سلعة مربحة .

واذا استطاع احد ان يتعلل بان الطفل مشروع استثمارى ، فمن يستطيع ان يقول ذلك فى العجزة ؟

ان العجزة لافائدة مادية ترجى منهم لا آجلا ولا عاجلا ، فوالدا أى انسان عندما يهرمان ويعجزان لن يطمع فى أن يجنى منهما أى فائدة مادية ، وهما لايستطيعان ان يقوما بأى انتاج يكفيهما . ولكن الانسان لايستطيع التخلى عن والديه واقربائه العاجزين وهو مشدود الى رعايتهم والعطف عليهم والرأفة بهم ، انه يرتبط بهم بشكل ما ، ويحس بان لذلك قيمة كبيرة . انها القيمة الاجتماعية للانسان .

ويمكن لأى منا ان يتحدث مليا عن القيمة المادية المرتبطة بالمال والملكية ، فيقول : ان مالك العمارة ذات العشر شقق ، قيمته تكمن فى تأجيره لهذه المساكن لعدد من الاسر ، يستغلها ويؤجر لها سكنا .. ومالك الارض التى تسع مائة فلاح ، قيمته تكمن فى تفضله على المجتمع بتسخير مائة عبد لديه فى أرضه يكدس انتاجهم لمصلحته . وصاحب المركوب قيمته فى تفضله على آخرين بحملهم الى وجهتهم أو تأجيره المركوب لهم . وهكذا يعتبر متيسرا لنا ان نقدر القيمة المادية للافراد . فصانع الكراسى ، وصانع الصواريخ ،

وصانع المشدات وصانع الحاسبة الآلية ، و « عتالو » الموانىء ، نستطيع ان نقدر القيمة المادية لأى منهم بسهولة ويسر ، كما نستطيع ان نفاضل بينهم وفقا لذلك بتحديد الوزن أو الطول أو الثمن لما يقدمونه من فائدة مادية ، لكننا لانستطيع ان نقدر القيمة الاجتماعية لأى فرد مهما كان .

فالقيمة الاجتماعية لايمكن قياسها بالوزن أو العملة أو غير ذلك من المقاييس فهى لاتقيم ماديا . ولعل البحث فى تحديد قيمة مادية لها هو متاهة لايخلص داخلها الى نتيجة مفيدة . غير ان البحث والدرس يجب ان يتناول القيمة الاجتماعية فى ذاتها ، من حيث اهميتها ومؤثراتها . وهو أمر معقد وهام أيضا ، ويحتاج ان يتناوله الباحثون بالدراسة الجادة على ضوء الطرح الفكرى الجديد للنظرية العالمية الثالثة .

فوفق منظور هذه النظرية نجد أن قيمة الانسان والاخلاق والفنون مختلفة اختلافا جذريا عما وصفناه آنفا .

فليست الاخلاق من منظور ثورى مطابقة للاخلاق من منظور اجتماعى ، كما انهما معا لايتطابقان مع الاخلاق من المنظور السياسى . فالاخلاق اجتماعيا هى تحديد لقيم الواقع الاخلاقية بما هو موجود . والاخلاق سياسيا هى الواقع الاجتماعى المزيف لمصلحة السياسة . والاخلاق ثوريا ترفض جذريا الواقع الاجتماعى . الفاسد والتزييف السياسى ، دون أن تتجاهل الواقع الاجتماعى ، فعلم الثورة يتناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل والتفسير ليكشف الفساد الذى اعتراها أو التزييف الذى شوهها ، ليصل من وراء التزييف السياسى الذى افتعلته الانظمة السياسية للمحافظة على مصالحها ، هادفا من ذلك الى بناء القيم الحقيقية والصحيحة ، التى هى قيم الثورة .

ان الذين يدمرون القيم الفاسدة ويبنون قيما سليمة انما يقومون بالثورة ليحققوا القيمة الحقيقية للانسان ، حيث يكتسحون بالثورة كل رواسب التضليل والتزييف السياسى والفساد الاجتماعى

الذى تولد عن الاستغلال والعسف . فحينما يتحكم الاستغلال فى رقاب الناس وتسيطر مجموعة قليلة على ثروة المجتمع ، وتكدسها لحسابها الخاص وتستعملها فى البناء والاستثمار ، فان قوانين تلفيقية كقانون الايجار أو وضع حد ادنى للاجرة هو مجرد تزييف سياسى . وحينما يتمكن الرأسمالى من استخدام العمال لمصلحته فان العلاقة بينهما هى علاقة السيد بالعبد . فاذا قدم السيد أجرة لعبيده فانما ليبقيهم على قيد الحياة ليستمروا فى الانتاج لمصلحته ، وهذا هو تفسير الاجور فى النظام الرأسمالى بشقيه ، وبالتالى فان وضع قانون يمنع الفصل التعسفى . أو يبيح التمتع بالعطلات هو مجرد تزييف سياسى للواقع الاجتماعى البشع لتلوينه وزخرفته حتى لايضر بالنظام السياسى القائم .

وهكذا فان العمل الثورى هو الذى يناط به تدمير هذا الواقع المشره ، ليخلق الوضع الذى تتحقق فيه آدمية الانسان وحريته وكرامته .

ان الفعل الثورى التاريخى الذى هو نقيض التزييف والديماغوجية هو الذى يحقق القيمة الفعلية للانسان بتحرره من جميع القيود التى تحد من حريته ، وبالتالى تطمس وجوده الفعال .

الخلاصة :

ان الخضوع للواقع الاجتماعى مرفوض ثوريا مهما تشبث الناس به ، أو اعتادوه . فاذا كان الواقع الاجتماعى فاسدا فان الثورة كعمل ارادى يتدخل عمدا لتغيير الاوضاع القائمة وتكييفها وفق مصلحة جميع أفراد المجتمع .

وهو نقيض ماتقوم به السياسة كفعل ارادى ايضا يتدخل لتزييف الظواهر الاجتماعية وتكييفها وفق مصلحة النظام السياسى القائم وفى ظل ذلك تعكس الفنون الواقع الاجتماعى الذى زيفته السياسة وتكون صدى له .

ان السياسة لاتسعى الى التبشير بشىء جديد

ولايهمها أن تحرض الناس على شىء مفيد ، ولكن همها كله ينصب على المحافظة على الواقع السياسى ، وتزييف الواقع الاجتماعى بما يحقق ذلك . ان الرجعية تحافظ على الواقع الاجتماعى القائم وتبرر استمراره ، بقصد مقاومة تغييره ، حفاظا على مصالحها . ولكن الثورة تكتشف فساد النظم القائمة وتقدم البديل العلمى منها ، وتقوم بتحريض الناس على تدمير الواقع القائم وتبشرهم بالبديل . ويقوم الفن الثورى بمهمة كشف التزييف السياسى والفساد الاجتماعى والسعى الى تدميره وبناء الحياة السليمة للمجتمع ببناء مجتمع جديد حر وسعيد .

إن الفن الثورى ليس صدى للواقع القائم ، ولكنه تمرد عليه ، وتجاوز له ، وتحقيق عملى لتكامل الفعل الثورى ونضجه بتجسيده فنيا .

ان الفن الثورى هو نقيض للديماغوجية من حيث انها اثارة وتزييف يقصد من ورائها استغفال الجماهير الشعبية ، فى حين يكون الفن الثورى معلما

للجماهير يبشرها بغدها المشرق ويحدد لها طريقها الى النصر ، بتقديمه الامور على حقيقتها ، وبتقديسه للقيمة الحقيقية للانسان .

شروح الكتاب الاخضر

6

مقولات رجعية

1 ـ الشعب الساخط له الحق فى طرد حكامه .
2 ـ الحكومة البرلمانية هى أم الحريات المدنية .
3 ـ الشعب هو صانع الملوك .
4 ـ القانون السليم هو الذى يقبله الشعب .
5 ـ الحكومة السليمة هى التى يرضى عنها الشعب .

هذه التى أمامنا هى جميعاً مقولات رجعية بالنسبة الى عصر الجماهير ، برغم أنها ما زالت سارية المفعول حتى الآن فى العالم المعاصر ، وبرغم أن جميع مناهج كليات الحقوق فى أنحاء العالم تشتمل على هذه المقولات الرجعية وتدرسها على اعتبار أنها صحيحة وصالحة .

ولكننا إذا نظرنا إلى محتوى هذه المقولات على ضوء العصر الذى ولدت فيه ، فإنها كانت آنذاك يسارية وتقدمية إلى حد بعيد .

فالمقولة الأولى : كانت نتاج الثورة الأمريكية ،

ولقد اعتبرت فى حينها فاتحة عصر جديد حقاً ، فقد كان الحكام قضاء وقدراً وليس على الشعب إلا أن يخضع لهم . أما وقد استطاع الثوريون الأمريكيون طرد حكامهم الانجليز فإن قاعدة جديدة قد أقيمت لتحكم العلاقة بين الشعب والحاكم هى «إن للشعب الساخط الحق فى طرد حكامه» .

لقد كانت الثورة على الحاكم قبل ذلك كفراً ، لأن الحاكم هو ظل الله على الأرض ، فيعتبر التمرد عليه تمرداً على الله وعلى قضائه وقدره وكفراً يحكم على مقترفه بالحرق ، ويستباح دمه ، كما نقلت لنا ذلك كتب التاريخ ، وهو أمر أكدته فى أذهان الناس ممارسات الكنيسة المسيحية ، وهو ما استخلص منه ماركس قوله «الدين أفيون الشعوب» .

وقد استخلص عبارته هذه من خلال زمان ومكان محددين ، فالزمان الذى مارست فيه الكنيسة طغيانها وتضليلها ووجد فيه ماركس ، والمكان هو أوروبا الواقعة تحت هيمنة الكنيسة المسيحية ، حيث تقوم

الكنيسة بمباركة الحاكم إذ أن أولئك الذين لاتباركهم لايكون من حقهم ممارسة الحكم . فالحاكم هو ظل الله فى الأرض والبابا هو الوكيل عن الدين وعن الله فى الأرض فيقوم بتسليم التفويض الالهى للحاكم . وهو دور ارتضته الكنيسة بعد فقدانها للسلطة السياسية ، فلم تشأ أن تفرط فى السلطة الدينية التى استغلتها أسوأ استغلال تلك الطبقة المعروفة بطبقة رجال الدين التى سخرت طبقة الحكام للحفاظ على امتيازاتها . تماماً كما تفعل الطبقة الرأسمالية التى لا تمارس الحكم بشكل مباشر ، ولكنها تضع رموز السلطة السياسية وتسخرها لخدمة مصالحها وللحفاظ على امتيازاتها ، ففى البلاد الرأسمالية يكون رئيس الدولة ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان وأعضاء هذه المجالس أيضاً صنيعة للرأسمالية وأداة طيعة فى يدها . فالرئيس الأمريكى مثلا هو أداة تنفيذية للطبقة الرأسمالية التى خلقته وأوصلته إلى السلطة ، وليس فى مقدرة أى شخص مهما كانت ميزاته أن يصل إلى الرئاسة دون أن تكون وراءه هذه الطبقة .

إن الشعوب كانت تخضع مختارة لحكامها عملا بتعريف الكنيسة المسيحية لهم بأنهم ظل الله على الأرض ، وهو ما دعا ماركس إلى أن يعتبر الدين أفيون الشعوب . ومن أجل أن يتخلص الأمريكيون من الهيمنة البريطانية أطلقوا هذا الشعار الذى نحن بصدده والذى اعتبر ثورياً جداً آنذاك لأنه أعطى الشعب حق طرد الحكام الذين يسخط عليهم . فالحاكم يبقى مادام الشعب راضياً عنه ، فإذا سخط الشعب على الحاكم طرده ، واعتبر هذا حقاً لا كفراً .

وبقدر ما كانت هذه المقولة ثورية آنذاك فهى رجعية الآن بقدر أكبر فى عصر الجماهير ، من حيث إنها تقر بوجود حكام على الشعب من حيث البدء . ثم تجعل بقاءهم مستمراً إلى أن يسخط عليهم الشعب لينصب غيرهم حكاماً عليه .

ففى عصر الجماهير يحكم الشعب نفسه ، وينتهى الحكام نهائياً ، فإذا وجد حاكم فإن الصراع السياسى سيستمر إلى أن يصل الشعب بنفسه إلى السلطة وينتهى الحاكم .

وحيث إن الشعوب يتحكم فيها الآن حكام ، فإن الصراع السياسى سيستمر ، وستتفجر الثورات والانتفاضات فى كل مكان ، حيث تحاول الشعوب القضاء على حكامها .

إن هذا الصراع السياسى أو المرض السياسى أو القلاقل الاجتماعية سببها المباشر وجود الحكام الذين يشكلون طرفاً نقيضاً ومضاداً للشعب ، وفق علاقة جدلية بين الشعب والحكومة تبين أن وجود أحدهما لا يكون إلا على حساب الآخر .. فلا ينتهى الصراع إلا بانتهاء أحدهما .

وهكذا فإن الحكام سينتهون وتتم السيطرة للشعوب نهائياً وينتهى الصراع السياسى فى المجتمعات الانسانية .

المقولة الثانية :

إن هذه المقولة ما زالت سائدة حتى الآن فى العالم

المعاصر ، وقد نتجت هذه المقولة عن الثورة الانجليزية . فقد خاض الانجليز كفاحاً مريراً من أجل ايجاد ممثلين عن الشعب الانجليزى يستشيرهم الملك ويحكم بعد ذلك بما يراه مناسباً لمصلحته .

وحيث إن الملك هو ظل الله على الأرض فإن التسليم بحكومة برلمانية كان حينذاك حدثاً ثورياً كبيراً وانتصاراً عظيماً للديمقراطية . فأمام سلطة من ذلك النوع لاتعترف بأحد سوى الملك الذى هو ظل الله على الأرض ، وتعتبر الخروج عليه أو التشكيك فيه كفراً ، كما أن التنازل عن شىء من صلاحياته يعتبر كفراً هو الآخر ، فإن حكومة برلمانية كانت عملا تقدمياً ما زال الانجليز يعتزون به ويفخرون بأن ثورتهم هى التى قدمته . وما زالت المجتمعات المعاصرة مخدوعة بهذه المقولة «إن الحكومة البرلمانية هى أم الحريات المدنية» .. التى بحسبها تكون جميع النظم البرلمانية ديمقراطية .. فحيثما يكون برلمان فهناك حرية ، وهى مغالطة كبرى . واتجاه رجعى حقيقى معاد لحرية الشعب وفق منطق عصر الجماهير .

فبرغم أنه قد ثبت بطلان القياس على أن الحكومة البرلمانية هى أم الحريات المدنية ، حيث رأينا عملياً أن أعتى أنواع الدكتاتوريات القهرية والقمعية قد قامت فى ظل الحكومة البرلمانية ، وأنها قد قضت على الحريات المدنية وقد كادت تقضى على المدنية نفسها قضاء مبرماً ، إلا أن هذه المقولة رجعية ومعادية للشعوب بسبب إقرارها مبدأ التمثيل والنيابة عن الشعب . فبحسب هذه المقولة يكون الشعب غائباً ويحضر نيابة عنه برلمان وحكومة كوكيل . وترى النظرية العالمية الثالثة أن غياب الشعب ديكتاتورية وأن الاقرار بمبدأ النيابة عنه هو تغييب له .. وبالتالى فإن مبدأ التمثيل النيابى ونظام البرلمان هو ديكتاتورية فعلا . وكما شطبنا على الحكام فى مناقشتنا للمقولة الأولى فإننا نشطب على الحكومة البرلمانية فى هذه المقولة .

إننا نقول بأن السلطة الشعبية هى أم الحريات المدنية .

المقولة الثالثة :

ومادام الملك ـ كما أوضحنا ـ هو ظل الله على

الأرض فإنه ليس لأحد الحق فى أن يصنع ملكاً سوى الله نفسه . إن أى ملك فى أى بلد يكون قد نصبه الله ملكاً !

وهكذا فإن هذا الحق الإلهى كان ينتقل من الأب إلى الابن وراثة بالموت أو بغيره . ولايحق لأحد من غير الأسرة التى منحها الله هذا الحق أن يحل محل الملك . فقد ذهب الانجليز فى فترة سابقة من تاريخهم إلى أوروبا فاستعاروا منها ملكاً عليهم من احدى العائلات المالكة فيها ، عندما اختلفوا فى بعض شأنهم .

أما أن يصبح الشعب هو صانع الملوك ، فتلك بدعة لايمكن تصديقها فى ذلك العصر الذى يجب على الشعب فيه أن يظل خاضعاً لملوكه ولايتدخل فى شأن من شؤونهم ، فلا يتدخل أحد فى تنصيبه ، ويبقى مالكا للأرض ومن عليها دون أن يعترض أحد من أفراد الشعب بل إن ملكه ينتقل بالوراثة فى عائلته الأكبر فالأكبر وهكذا .

إن الملوك المعاصرين أيضاً ما زال الناس يتعاملون

معهم وفق تلك القناعات القديمة ، فنجد فى دساتير الملكيات المعاصرة أن الملك مسؤول وغير مسؤول فى نفس الوقت ، وبأنه ظل الله على الأرض ، وبأنه لايوجه إليه الانتقاد ، كما فى الدستور الليبى الذى سقط بالثورة على الملكية سنة 1969م .

وفيما لو طرحت الثورة للنقاش قبل تفجرها فإننا لاشك كنا سنسمع بأن بعض أفراد المجتمع قد اعترضوا على تقويض الملكية بحجة أن سلطة الملك مقدسة يستمدها من الله مباشرة ولايحق لأحد أن يعترض على ارادة الله والا عد كافراً .

وهكذا فإن مقولة «الشعب هو صانع الملوك» تعتبر فى زمنها تقدمية لاشك لأنها كان عليها أن تطوى كل هذا الركام وتعطى الحق للشعب فى تعيين الملك لتسلب منه حقه الإلهى .

أما الآن وفى ظل سلطة الشعوب فإن الملوك صاروا جزءاً من الماضى الذى مات بانبلاج عصر الجماهير الذى

دمر البنية التقليدية للمجتمعات الانسانية ، وأقام حياة سياسية اجتماعية ليس فيها محكومون على الاطلاق ليحكمهم الملوك أو غيرهم .

المقولة الرابعة :

وهى تحدد أن «القانون السليم هو الذى يقبله الشعب» .. وهذا يعنى أن جهة ما تصنع القانون ، فإذا لم يقبله الشعب لم يكن قانوناً سليماً . وهكذا ليكون القانون سليماً فإن الجهة التى تسن القانون تصنع قانوناً آخر يقبله الشعب . إن الشعب فى هذه الحالة ليس أمامه إلا أن يرضى أو لا يرضى . فإذا رضى فإن القانون سليم ، أما إذا لم يرض فإن القانون ليس سليماً ولكنه يظل مطبقاً على الشعب برغم ذلك .

إن جميع الحكومات فى العالم المعاصر تسن قوانين عن طريق أجهزتها التشريعية وتطبقها فى حق الشعب سواء رضى صورياً أو أعلن رفضه . إن مقولة كهذه تعتبر رجعية ليس لأنها تسمح بتطبيق القوانين على

الشعب برغم أنه لم يقبلها ، ولكنها رجعية لأنها تقر بجهة تشريعية ليست الشعب نفسه .

المقولة الخامسة :

إن أكثر هذه المقولات رجعية ومدعاة للضحك والسخرية هى هذه التى تنص على أن «الحكومة السليمة هى التى يرضى عنها الشعب» .. فليس فى العالم من حيث البدء حكومة تنال رضى الشعب سوى حكومته نفسه ، والتى تعنى إلغاء جميع الحكومات التقليدية واقامة سلطة الشعب . ولكن مقولة كهذه كان لها مايبررها فيما مضى ، إذ أن الحكومات التى كانت تتحكم فى الشعوب لم تكن تسعى بأى قدر مهما كان ضئيلا لنيل رضى الشعوب . وبالتالى فإن هذه المقولة جعلت الحكومات تخفف وطأتها وتسعى قليلا لاسترضاء الناس ببعض الاجراءات التلفيقية ، التى صارت مع الزمن مضحكة إلى حد بعيد .

إن جملة هذه المقولات الرجعية التى تجيز وجود حكومة

فـوق الشعب ونواب وغـير ذلـك من أدوات قمـع ، قـد فضحتها التجربة العملية ، واكتشف الناس فسادها ، ولم يبق أمـامـهـا إلا أن تـزول .. إن أنظمـة الحكم المعـاصرة جميعهـا أنظمـة حكم نيـابيـة .. إن هتلـر وموسوليني وفرانكو كـانت حكومـاتهم نيابيـة برغم أن العـالم كله يعتبـر حكمهم ديكتاتـوريا .. وكـذلك شـاه ايـران وأنظمـة الحكم العنصرى فى جنـوب أفـريقيـا وفلسطين المحتلة هى أيضاً تتبنى النظام البرلمانى حيث يتنـازل الناس عن ارادتهم لشخص آخـر يتصرف فيها حسب مشيئته . فهل هناك مبرر لأن يتنـازل الناس عن إرادتهم ؟.

إن هـذه المقولات يجب أن تسقط ، وإذا درسنـاهـا فسندرسها على اعتبار أنها مقولات رجعية من التاريـخ القديم كما ندرس عبادة الأصنـام ، إنها جـديرة بـأن نعتبرها جزءا من تاريخ المجتمعات الوثنية .

القانون :

إن القانون ليس سوى انعكاس العلاقة السـائدة فى

الوقت الذى يصدر فيه . فحين يكون الملك ظل اللـه على الأرض ، فإننا لن نجد قانوناً ينافى ذلك ، بل سنجد قوانين تؤكده . فسيكون بأيدينا قانون يعتبر الثورة ضد الملك حراماً وكفراً لأنها ثورة ضد الله وارادته التى اقتضت ذلك لاشك !. فإذا حاول أحد أن يثور ضد الملك وجىء به إلى المحكمة فإن ايما قاض عادل وفاضل سيحكم عليه بأنه أتى حراماً واقترف كفراً صريحاً ! إنه يحكم وفقاً للقانون ، وهو يعتبر نفسه مصيباً حين يتبع نصوص القانون ، حتى ولو كان ذلك لايريح ضميره .

إن المسألة فى هذه الحالة لاتخص عدالة القاضى وإنما هى أساساً مسألة وجود القانون الذى يقنن الأوضاع الظالمة .

وحرصا من اولئك الذين يستخدمون القانون لتأكيد مصالحهم وتوسيعها فانهم اول مايتحدثون عن الطريقة السليمة التى يسن بها القانون!

وهى ليست سوى الطريقة التى تمكنهم من سن

قوانين مناسبة لمصالحهم . كذلك فهم يضعون شروط القانون السليم والشروط التى يجب ان تتوفر فيمن يسنه بما يلائم اوضاعهم ويجعل هذه الشروط تنطبق عليهم وحدهم . وبعد هذه المرحلة يصوغون النص القانونى مثل:

- لايتم القبض على مرتكب جريمة الا وفقا (للقانون) ويلحقونه بالقانون المترتب عنه والذى ينظم عملية القبض مما يخلق قانونا قمعيا لايأمن فى ظله احد على نفسه من قبض او غيره، ان هذا القانون يسمح حتى بالقبض على الابرياء وسجنهم بدون تهمة. بتركيب نصوص قانونية على حالاتهم واوضاعهم التى تراها لهم السلطة .

وهكذا فان القانون ظالم وقاهر .

فلو نظرنا الى نص قانونى يقول:

- من يمر من امام بيت الملك يلق القبض عليه

ويعاقب - اننا منطقيا لانجد جريمة تستحق العقاب او القبض على فاعلها فى مرور انسان امام بيت انسان آخر، ولكن القانون يحدد بان ذلك الفعل جريمة برغم انعدام السند المنطقى فى ذلك .

- ولو تجاوزنا هذا المجال السياسى الى المجال الاقتصادى، فاننا نعرف أن التاجر والمقاول ورب العمل لصوص وفقا للمنطق ووفقا للعلم الثورى. وربما لو سمعنا مقاول او تاجر او رب عمل لغضب بشدة ، واعتبر قولنا هذا طعنا شخصيا فى ذمة رجل شريف، ولرفع صوته مطالبا بالتحقيق معه بتكليف جهة قانونية بالتثبت من ذمته المالية وغير ذلك، واذ لامفر لنا من مساعدته، فاننا سنطلب الى قاض عادل مقاضاته اما باثبات التهمة فى حقه وإمّا بتبرئة ساحته منها . ويجب ان نعلم انه وفقا للقانون المعمول به فى جميع انحاء العالم يعتبر المقاول والتاجر ورب العمل رجالا شرفاء وسيخرج اى منهم من اى محاكمة بريئا لم يثبت فى حقه جرم مادام لم يدخل يده فى جيوب الآخرين لينشل محافظهم، وبرغم هذه البراءة القانونية التى ينالها

لصوص كهؤلاء فهم من الناحية الواقعية ليسوا سوى لصوص وقد نالوا براءتهم لان القانون يقنن السرقة هنا ويبيحها ويعتبرها عملا مشروعاً .

كيف يسرق المقاول؟

ان المقاول يستخدم العامل بعقد العمل وفقا للقانون المدنى السارى، ويتفق معه بناء على ذلك على سعر عمله كاملا ويحدد له زمنا للعمل اليومى، فيسخره عشر ساعات كاملة وتكون اجرته مساوية لست ساعات فقط. وبالتالى فان العامل ينتج اربع ساعات للمقاول دون ان ينال مقابلها شيئا .. فاذا اعطى المقاول للعامل ثمن الساعات الست ـ وهو السعر المتفق عليه كأجر للعامل فانه يبقى لديه ثمن الساعات الاربع الاخرى التى سخر خلالها العامل دون ان يسلمه ثمنها ، وهذا مايعرف بربح المقاول. ان رب العمل (المقاول) يستند الى القانون فيشترط منذ البداية ان يعمل له اى عامل بقيمة ستة دنانير فى اليوم ، ولكنه يسخره عشر ساعات وحين تكون الساعة بدينار، فان الدنانير الستة التى

يأخذها العامل هى مقابـل ست ساعـات فقط، ويفقد فى نفس الوقت ثمن الساعات الاربع الاخرى التى لم يشأ رب العمل ان يعطيه ثمنها .

واذا قدر لنا ان نبدل بالمحكمة التقليديـة التى تحكم وفقا لقوانين الاستغلال التى تبيح السرقة محكمة ثورية فـانها ستسـأل رب العمل عن السـاعات الاربـع التى سخر فيها العامل دون ان يعطيـه ثمنها . فـاذا قال إن ذلك ربحه اعتبر سارقا لاشك .

ان عـاملا كهـذا يسرق منه رب العمـل يوميـا اربعة دنانير يكون قد فقد 400 دينار اذا عمل 100 يوم .

فاذا كان امثاله من العمـال 1000 عامـل مثلا فـان المقـاول سيسرق منـهم خـلال 100 يـوم 400,000 دينـار ، دون ان يبذل اى جهـد فى ذلك الا اذا اعتبـرنا السرقة جهدا انتاجيا .

وحتى اذا خفض رب العمـل ربحـه كـأن يستخـدم

العامل عشر ساعات ويعطيه ثماني ساعات او تسع ساعات فان الساعتين او الساعة التي لم يعط ثمنها للعامل معتبرا اياها ربحا هي سرقة مهما انخفضت قيمتها .

ان محاكمة تقليدية وفقا لقوانين الاستغلال تبين لنا أن رب العمل التزم القانون ولم يتجاوزه ، فعقد العمل ينص على ان يخدم العامل رب العمل باجر تحت اشرافه وادارته. وقد يحدد قيمة الاجر فيقول «باجر قدره ستة دنانير في اليوم» وفي المحكمة يطلب رب العمل شهادة العامل نفسه .

- ألم تعمل معي 100 يوم وسلمتك عندها 600 دينار؟ ويجيب العامل بالايجاب وبان هذا يتطابق مع عقد العمل المبرم بينهما .

- ويظهر رب العمل نفسه كانسان عطوف وطيب ومحب للطبقة الكادحة فيقول بانه زاد على اجرة العامل 100 دينار اخرى كهدية لهذا العامل ايضا بمناسبة

كذا .. او قدم له جهاز اذاعة مرئية او غير ذلك ليدخل السرور الى نفسه ونفس عائلته!

وهكذا فاذا كان عقد العمل يطلب ان ينال العامل 600 دينار فانه قد نال 700 دينار .

واذا كان ذلك يبرئه وفقا لاباحة السرقة فانه بمنطق العلم الثورى لص خبيث لايكتفى بسرقة الكادحين فقط وانما يعمد الى تضليلهم وخداعهم .

انه اشترط منذ البداية ان يعمل لديه العامل عشر ساعات مقابل الاجرة التى يحددها عقد العمل. وقد انتج العامل خلال 100 يوم 1000 دينار واذا تسلم منها 600 فانه فقد 400 دينار، واذا كان رب العمل الخبيث قد حاول تضليله بتقديم 100 دينار اخرى فانها من اصل 400 دينار قام بسرقتها .

ان القاعدة التى تحكم العلاقة بين الاجراء وارباب العمل هى ان العامل ينتج اكثر وينال اقل ، سواء أكان رب العمل شخصا طبيعيا ام شخصية اعتبارية .

ان اولئك الذين يتشبثون بهذا الوضع ويدافعون عن هذه القوانين هم اللصوص الذين يسرقون جهد الآخرين ويرغبون فى تسخيرهم لخدمة مصالحهم ووضعهم تحت اشرافهم وادارتهم .

غير ان الثورة هى التى تقوض مثل هذا الوضع الظالم ، فهى تتفجر نتيجة لاكتشاف تلك القواعد الظالمة التى تحكم الناس وتسخرهم لمصالح الاقوياء فى المجتمع ، وتشرع فى تدميرها، لتقيم بدلا منها حياة اجتماعية عادلة ، خالية من الظلم والعسف .

ان كل القوى المعادية للتقدم ستحارب الثورة على المجتمع الرجعى فى محاولة للمحافظة على استغلالها ، ولكن الثورة ستحسم هذا الصراع لمصلحة القيم الجديدة العادلة وسترفع الجماهير الشعبية شعارات التقدم والاشتراكية عالية هاتفين بان يكونوا «شركاء لا أجراء» اذ لايجوز فى عصر الجماهير ان يسخر شخص أخر او ان يوضع تحت ادارته او تحت اشرافه فى العمل .

وان العلاقة المبنية وفق هذه القاعدة هى علاقة ظالمة .. انها سرقة واضحة .. ولذا فان القانون الذى يبيح هذه القاعدة ، ويسمح بالعلاقة الناتجة عنها بين العامل ورب العمل هو قانون رجعى، كما ان وضعا اجتماعيا يسمح بمثل هذا القانون هو وضع رجعى يجب تدميره بالثورة .

فالعامل يجب ان يدير عمله بنفسه والا يتنازل عن ادارته إلى اية جهة اخرى. وهكذا فان على المنتجين ان يديروا المؤسسات الانتاجية التى يعملون بها ادارة شعبية لانها قائمة على مايبذلونه من جهد فى الانتاج ولذا فهم احق بادارتها من اية جهة اخرى، ويجب الا يتنازلوا عن هذا الحق .

انه سيكون من ضمن القوى الرجعية التى تتشبث باوضاع الاستغلال والظلم، رجال دين يحاولون ايقاف تقدم القيم الثورية الجديدة، ويحاولون تسفيه المقولات والشعارات الثورية ومحاربتها بتسخير الدين واستغلال عواطف المؤمنين ليقفوا موقفا معاديا للثورة،

ان رجال الدين هؤلاء ليسوا سوى دجالين يدافعون عن مصالحهم الطبقية ويبررون السرقة التى يمارسونها فى حق الجماهير الشعبية ، ولكنهم ليسوا على شىء من الدين، فأى دين يمكنه ان يبرر السرقة والاستغلال والظلم؟!

ان الاديان تحارب الظلم والاستغلال والسرقة ، فلا يمكنها ان تبرر استخدام عامل عشر ساعات ليسرق منه رب العمل اربعا منها . ان الدين لحرى بأن يأمر بقطع يد رب العمل هذا الذى ليس سوى لص محترف .

عن التجارة:

ان اى سلعة يشتريها التاجر بدينار مثلا لايمكنه وفق مصلحته ان يبيعها الا باكثر من دينار. ان مثل هذه السلعة يضعها التاجر بمتجره ويقفله عليها ، ولو فكر صاحب هذه الحاجة ـ السلعة ـ فى الوصول اليها من غير الطريق التى يريدها التاجر فانه يعتبر سارقا وفقا لقانون الاستغلال .

ان السارق فى الواقع هو الذى احتجز حاجات الناس فى فخ ينصبه ليسلبهم اموالهم . ان للمتجر بابا واحدا تدخل لتطلب حاجتك التى احتجزها التاجر ، فيطلب منك ان تدفع ثمنها وتزيد على الثمن (ربحا) فالسلعة التى يكون سعرها دينارا يجب ان تدفع له عنها دينارين وهكذا .

ان هذه الزيادة على السعر يعتبرها التاجر ضرورية ليفرج لك عن حاجتك التى احتجزها ليرغمك على دفع هذه الاتاوة .

انه حين يدخل المحتاج الى المتجر فهو يطلب من الناحية الواقعية ان يفرج له النصاب المحترف المسمى تاجراً عن حاجته التى احتجزها فى فخه الذى نصبه لهذا الغرض . وان السعر الذى يطلبه التاجر يحتوى القيمة التى يريدها زيادة على السعر الحقيقى ليتم الافراج عن السلعة .

وهكذا لايمكن ان يحصل المحتاج على حاجته قبل

ان يتكبد غرامـة ماليـة عن كل سلعـة يحتاجهـا بسبب الاحتيال والنصب الذى يمـارسه التـاجر بنصبـه فخه واحتجازه حاجات الناس بداخله .

ان محتـالا كهذا التـاجر يتظـاهر بـالطيبـة للنـاس ويسمـح لهم بان يشتـروا من فخه السلـع التى تلزمهم حتى دينـا من اجـل ان يستـدر عطفهم عليـه ، ويغيب وعيهم ليحول دون اكتشافهم لجـرمه الـذى يقترفـه فى حقهم . كما ان بشرا مغيبين مثلهم سينبرون للدفاع عن نصاب مثله فى مواجهة اى عملية ايقاف لاحتياله ، إنهم سيدافعون عنه باستماتة لانه طيب ويبيعهم حاجـاتهم ديناً! وقد يتظـاهرون بقيـادته ايضـا مطالبـين بالغـاء الاجراءات التى تمنعه من مواصلة احتياله .

ان هذا هو ماحصل فى تشيلى تماما ، حيث استطاع الـرأسمـاليـون والقـوى الـرجعيـة الشريكـة لهم فى الاستغلال تضليل الجماهير وقيادتها فى مظاهرات ضد الاجراءات الاشتراكية التى تكبح يدهم عن الاستغلال وتفـك قيـودهم من رقـاب الشعب حتى سقط النظـام

الثورى فى تشيلى وسقطت الاجراءات الاشتراكية والديمقراطية تبعا لذلك ، فعاد الاستغلال والاحتكار والدكتاتورية والقهر ، وعاد الرأسماليون سادة مكشرين عن انيابهم لينهشوا لحم الجماهير الشعبية ، ولكن التشيليين لم يستيقظوا الا بعد فوات الأوان .

ان جماهير مغيبة ينجح الرأسماليون والرجعيون فى تغفيلها وتضليلها ستدافع عن قيودها وستيعد نفسها الى السلاسل من جديد حين تتردد فى الاجهاز على الطبقات المستغلة المعادية لها تاريخيا .

ولان الجماهير المغيبة هذه ستخضع لاشك لهيمنة الرأسماليين والرجعيين المستغلين ، فانها ستكتوى بنار الهزيمة الشنيعة . وستندم على تفريطها فى ادارة معركتها التاريخية ضد هذه الفئات المعادية لها لتتمكن من خلال هذه المعركة من تحرير حاجاتها فترسخ حريتها النهائية وتخلص نفسها من الاستغلال والهيمنة . ولكن كيف يمكنها تحرير حاجاتها ؟

ما الحل الذى يحقق حرية هذه الجماهير ؟

الحل:

هو ان يدمـر القانـون الذى يسمـح بنصب الفخاخ للناس ، وان يدمـر الوضـع الاجتماعى الـذى يفرز او يقبل هذه القوانين ، فاذا تحقق ذلك فان حاجات الناس تتحرر ، ويتحرر النـاس تبعا لتحـرر حاجـاتهم لانه «فى الحاجة تكمن الحرية» .

وبالغاء قانون التجارة وتدمـيره فإن النـاس تحصل على السلع التى تلزمها من الأسـواق العامـة التى تبيع السلع بثمن تكلفتها . فاللباس الذى يكون ثمن تكلفتـه عشرة دنانير يباع لمن يحتاجه بنفس الثمن دون زيادة .

ويستطيـع الناس أن يقيمـوا جمعيات استهـلاكية تحل بدل تلك الفخاخ التى نصبها المحتالون حين يقـوم سكان منطقة معينة مثلا بتحديد مايطلبون من حـاجات ويحددون أثمانها الحقيقية وفقاً لسعر التكلفة ، ويدفع كـل منهم ثمن الأشياء التى طلبهـا لتحضر له بعـد ذلك دون فائدة عليها .

الثورة :

إننا نقوم بثورة تدمر قواعد الاستغلال التى يقوم عليها المجتمع الرجعى ، وتحطم القوانين الظالمة التى صاغها الاستغلال ، تلك التى تبيح استغلال إنسان إنسانا آخر . حتى تتحرر حاجات الناس ، وينعتقوا من كافة أدوات القهر والعسف التى تتصرف فى شئونهم وتتحكم فيهم .

إن واجب القيادة الثورية للجماهير هو كشف القواعد الفاسدة التى بنى عليها المجتمع الرجعى لتدميرها ، وبناء قواعد صحيحة وعادلة لمجتمع ثورى يحقق مصالح الجماهير الشعبية .

إذن ، فالقيادة الثورية هى أداة لتحطيم أى استغلال أو هيمنة على الجماهير . فهى لاتلغى الجماهير أو تحل محلها أو تنوب عنها .. إنه من السهل حين وصول قيادة ثورية إلى السلطة على انقاض نظام رجعى أن تصدر قرارات لها قوة القانون بفعل

السلطـة ، وحتى حين تكـون هـذه القـرارات لمصلحـة الجماهير فإن الجماهير لاتعرف الحكمة فى اصدارهـا ، ولن تدرك النتائج المراد تحقيقها من خلالهـا ، وبالتـالى فإن أية سلطة بامكانها أن تصـدر قرارات نقيضـة لها لتمحو بها أى انجاز تحقق بقرار سلطوى ، وهو ماحدث للشعب المصرى الـذى عمل عبـد الناصر من اجلـه ربع قرن كامـل وحقق له من الانجـازات ماجعلـه فى مقدمـة شعوب العالم الثـالث وإذ لم تفهم الجماهـير شيئاً ممـا كان يدور فى السلطة وفى غيرها فإنه قد سهل على القوى المضادة للثورة المصرية ممثلة فى السادات أن تسرق تلك الانجازات وان تدمرها دون أن تحرك الجماهير ساكناً .

لقد كانت هذه الجماهير تتفرج على السلطة الثـورية تصـدر قرارات لمصلحتهـا فلم يتغير دورهـا إذ السلطة الرجعية تصدر قرارات معادية لها .

إن خطأ فادحاً ترتكبه القيادة الثورية للجماهير حين تجعل الجماهير متفرجة وتجعل من نفسها نائبة عنها ..

والصحيح هو أن تقود هذه القيادة الثورية عملية التحولات جميعها من خلال الجماهير نفسها .

إن الجماهير الشعبية لن تسلم فى انجازاتها الثورية التى تمت بوساطتها ، ولكنها لن تهتم بأى شىء تحقق دون أن تعرفه ودون أن تفهم فحواه .

إنه إذا اقتنع العامل بأن مستخدمه قد سرقه بالأدلة ، فإن العمال جميعاً سيعون هذه الحقيقة ليقوموا بالثورة . وإنهم سيستولون على المؤسسات الانتاجية ، وسيرفضون البقاء كأجراء ، وسيكون مستحيلا ارجاعهم إلى الأجرة مجدداً إذا قرروا أن يصبحوا شركاء بإرادتهم وعن وعى كامل بمضمون أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية .

إن المنطلق الصحيح للدور الثورى هو تحليل العلاقات السائدة بين الناس ، والبحث فى العلاقات الموجودة لاكتشاف الفاسد منها ونشر الوعى العلمى بهذه العلاقات ليتمكن الناس من تدميرها بأنفسهم .

إن الحديث عن التجارة وعن العلاقة الظالمة التى تربط رب العمال بالعامل ، ليس اختراعاً يبتدعه أحد من عنده بقدر ماهو مسألة تحليل للواقع الذى يعيشه الناس ، مثله فى ذلك مثل موضوع اكتشاف الزائدة الدودية ، فليس لأحد الحق فى الادعاء بأنه اخترعها ولكنها موجودة قبله ، أما هو فتمكن من معرفتها بالبحث فى جسم الانسان وكذلك فإن القذافى لم يخلق الفخ الذى ينصبه التاجر ليصطاد المستهلكين ، ولكنه بحث فى علاقة الحاجة بالحرية ، وفى مصادر تهديد هذه الحرية حتى اهتدى إلى العلاقة الظالمة التى تربط المستهلك للسلعة بالتاجر ، فتبين له منها أنها مجرد عملية سرقة أو عملية احتيال ونصب يحميها القانون ويسمح بها مجتمع الاستغلال . إن التجارة كعلاقة ظالمة كانت موجودة منذ القدم ، قبل فلاسفة اليونان وقبل ماركس وقبل القذافى إلا أن كشفها هو شأن من شئون التحليل العلمى ومن خلال التحليل العلمى نفسه يقتنع الناس بضرورة تدميرها ، ويتم تحديد العلاقة العادلة والسليمة أيضاً وفق تحليل موضوعى وعلمى للواقع .

فحيث إن القوانين التى تبيح التجارة الخاصة هى قوانين ظالمة تبيح السرقة ، فإن الحل هو تدمير هذه القوانين وايجاد القاعدة السليمة البديلة عنها وهى تلك التى تقتنع بها الجماهير ، وتقرها فتصبح قانوناً أو قاعدة للتعامل بالشكل الذى يضعها الشعب به .

إن مهمة اللجان الثورية هى اقناع الجماهير الشعبية فى المؤتمرات الشعبية بالدليل العلمى القاطع وبالتحليل الموضوعى عن العلاقات السائدة فى المجتمع ، لتقوم الجماهير بدورها بعد ذلك بتدمير العلاقات الظالمة وايجاد العلاقات العادلة البديلة عنها .

مثال :

من أين جاءت المنازل ؟ ولماذا ليس من حق أحد أن يكون له أكثر من بيت حين يكون آخرون لابيوت لهم ؟

لنفرض أن المربع أ ب جـ د هو بلاد المجتمع س

ويوجد فى هذا المربع المواد
اللازمة للبناء مثل الماء أ
والحديد والترابة والخشب
وغير ذلك مما يتوفر داخل
المربع أو يتم استيراده من
بلاد اخرى مقابل تصدير جـ
شىء ما من المربع أ ب جـ د .

فليس من الممكن أن يحصل س على أى مادة دون مقابل نقدى يغطى ثمنها أو مادة متساوية معها فى الثمن . وبالتالى فإن الاستيراد أيضاً هو مقابل تصدير من ذات المربع المذكور .

لنفرض أن س = 100,000 أسرة .
وأن المواد المتوفرة فى أ ب جـ د تكفى لبناء 100,000 بيت .

إن الحل الصحيح فى هذه الحالة هو أن تقسم المواد

بالتساوى بين كل الأسر فى المجتمع س لتحصل كل أسرة على بيت . فإذا حصلت أسرة على أكثر من بيت فإن هذا يعنى حرمان أسرة أخرى من بيت على الاطلاق ، وهو اعتداء واضح وسرقة ، ويكون بيت للذين لابيت لهم لدى أولئك الذين لهم أكثر من بيت واحد .

فرض آخر :

لنفرض أن س = 100,000 أسرة .
وأن المواد المتوفرة فى أ ب جـ د = 110,000 بيت .

فإن الحل هو أن تقسم المواد بالتساوى لتحصل كل أسرة على بيت واحد . ويبقى من المواد مايكفى لبناء 10,000 بيت هى ملك بالتساوى لكل س ولايحق لأحد أن ينال منها شيئاً بمفرده فلو أخذ واحد من أفراد س منها بيتاً إلى جانب بيته فإنه يقوم بالسرقة ، بسبب أن هذه المواد الباقية هى ملك للجميع ويجب أن

تقسم أيضاً بالتساوى أو تبقى مخزنة لاستعمالها فى الوقت المناسب بالتساوى ، ولامبرر لاستثناء أحد من أفراد س فى جميع عمليات القسمة هذه ، وإلا اعتبرت القسمة ظالمة . فإن الذى أخذ أكثر من حصته فى المواد الباقية يحرم آخر من حصته منها .

وهكذا فإن أى فرد من س يمتلك أكثر من بيت واحد يكون قد سرق حصة غيره من ثروة البلاد ، لأنه فى نفس اللحظة سيكون هناك فرد آخر من س بدون بيت على الاطلاق . لأن كل المواد المتوفرة فى المربع أ ب جـ د محسوبة بدقة ويتم تقدير الكمية المسموح باستغلالها منها سنوياً أو مدى الحياة ، فلا يجوز الا قسمتها على أصحابها بالتساوى . ووفقاً لهذا التحليل العلمى فإن المؤتمرات الشعبية ستضع ـ إذا فهمته بلا شك ـ اجراءات كفيلة بمنع الاستغلال والسرقة لتضمن تقسيم ثروة المجتمع بالتساوى بين افراده دون ظلم ، لأنها ستدرك أن من ينال أكثر من حصته إنما ينال حصة فرد آخر من أفراد المجتمع .

شروح الكتاب الأخضر

7

ثورة

الشغيلة

لماذا الشغيلة ؟ :

ان الاهتمام بالعمال يفوق الاهتمام بأى قطاع اجتماعى آخر . فلماذا ينصب جل الاهتمام على العمال أكثر من سواهم من القطاعات الانتاجية فى المجتمع ؟

ان العمال تاريخياً وواقعياً . هم الطبقة الوحيدة فى المجتمع التى تسهم فى تقديم جهد انتاجى حقيقى ومباشر لانجاز المشروعات الحيوية. والعمل بشكل دائب فى مواقع الانتاج ، من الموانىء ، إلى أعمال البناء ، إلى عمليات استصلاح الأراضى للزراعة، أو فى المصانع ومرافق الانتاج المختلفة .

ان الانتاج هو جهد العمال .

وبرغم ذلك فان العمال طبقة مسحوقة مهضومة

الحقوق ومسروقة الجهد معاً ، حيث يتعرضون لاستغلال المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة. تلك التى تسخر العمال الذين يبذلون جهدهم لانجاز المشروعات التى تعهد بها إليهم مقابل أجرة فقط. ليعود انتاج العمال كله إلى تلك المؤسسات الاستغلالية ، مما أوجد ظاهرة خطرة على المستوى الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمعات المعاصرة ، ورتب ظروفا سياسية قاهرة بالنسبة للعمال الذين يسرق جهدهم ويستغل انتاجهم من طرف المؤسسات الاستغلالية فى العالم المعاصر .

كيف يسرق جهد العمال :

لقد قنن الفكر الاجتماعى التقليدى ظاهرة الاستغلال مانحاً لها قوة القانون من أجل اضفاء المشروعية على جميع عمليات الاستغلال فى ظل النظام الاقتصادى الرأسمالى الذى يوظف مؤسسات الدولة الليبرالية سياسية واقتصادية واجتماعية فى تكديس الأرباح بسرقة جهد العاملين .

إن قوانين العمل التى صيغت لهذه الغاية. إنما يراد من ورائها تكديس الثروة فى يد الطبقة الرأسمالية المهيمنة على المجتمع الليبرالى وحين تتولى الدولة الرأسمالية منح التراخيص التجارية. وتراخيص استخدام العمال. فانها بذلك تبيح فى واقع الأمر للأفراد الحاصلين على تلك التراخيص ممارسة أعمال الاستغلال وسرقة جهد العمال فى ظل المشروعية القانونية.

إن الدولة الرأسمالية تمنح تراخيص الاستغلال لممارسيه، وتمنحهم بعد ذلك مجالات الاستغلال التى يستطيعون عبرها احتكار ثروة المجتمع فى يدهم، وحرمان بقية فئات المجتمع من الضروريات الأساسية التى تحتاجها.

فحين يرغب أحدهم فى ممارسة الاستغلال فانه يلجأ إلى الدولة الرأسمالية التى تمنحه وفق شروط معينة تصريحاً خاصاً يضمن له ذلك مذيلا بأختام الدولة ونصوص قوانينها وتوقيعات وزرائها

ومسئوليها ، فينصب همه بعد ذلك فى البحث عن المشروعات التى يمكنه احراز الربح منها ، بل ربما كانت مشروعات مختلقة جرى الاعلان عنها تحت الحاح السارقين وطلبهم حتى إذا تم الاعلان عن مشروع ما ، وتم رسو العطاء على فرد بعينه ، فان همه ينصب هذه المرة فى البحث عن عمال ليسخرهم فى انجاز المشروع ، وسيكون من السهل عليه أن يحصل على أعداد وفيرة منهم بسبب حاجتهم إلى بيع جهدهم مقابل أجرة تحفظهم على قيد الحياة .

وهنا مرة أخرى نجد أنفسنا أمام القوانين التى صيغت لتحديد العلاقة بين رب العمل والعامل كعلاقة بين سيد وعبد ، فالأجرة التى يحددها رب العمل وفق القانون للعامل ليست مساوية لجهده المبذول ، وليست مساوية لانتاجه ، بل ان العامل ينتج أكثر وينال أقل .

وهكذا فان الفرق بين انتاج العمال وأجرتهم يعود كربح لمصلحة رب العمل المستِغل. فى حين يضطر

العمال بحكم الحاجة إلى الرضوخ للشروط القاسية التى يفرضها أرباب العمل ، والمتمثلة أساساً فى انقاص أجرهم ، بحيث يحصل أرباب العمل عادة على ما يقرب من نصف انتاج العمال كربح لهم ، وليس أمام العمال إلا الموافقة على عقد العمل المبرم بينهم وبين أرباب العمل ، مقرين بذلك «ظاهرة السرقة» التى يمارسها الرأسماليون فى حق المنتجين من الوجهتين القانونية والسياسيـة، بحيث تصبح المؤسسات الرأسمالية التى تمارس الاستغلال والسرقة بمنأى عن أية مساءلة من أى نوع ، بل انها تتمكن فى حالة حدوث مساءلة ما من الحصول على نتائج ايجابية لمصلحتها ، باعتبار أن ممارستها للسرقة إنما هى ممارسة مشروعة ، يقرها القانون وتمنح الدولة الرأسمالية من خلال أجهزتها الرسمية الاذن الرسمى بمزاولتها .

وهكذا فان الفكر القانونى التقليدى ، قد قنن ظاهرة السرقة وأسماها (مزاولة الأعمال الحرة) مانحاً

لمزاوليها رخصاً تجارية ليست فى واقع الأمر سوى تراخيص بمزاولة السرقة لمن تتوفر فيه شروطها .

وحين يتم الاعلان عن العطاءات ، فان السراق يكونون قد وجدوا بغيتهم ليمارسوا عملهم الذى تسمح لهم تراخيصهم بمزاولته .

ان أى اعلان عن عطاء إنما يكون معناه فى الواقع تنبيه السراق إلى وجود فرصة يطلب انتهازها لتحقيق ربح على حساب انتاج العمال .

ولا يكون منطوق الاعلان عن العطاء إلا هكذا :
«إلى جميع السراق الذين توفرت فيهم الشروط ، ومنحوا بذلك رخصاً رسمية ، ليقوموا بسرقة جهد العمال وتحقيق ربح على حسابهم .. ان الفرصة الآن أمامكم سانحة لممارسة عملكم هذا .. حيث إن المشروع كله قد تقرر البدء فى تنفيذه» .

لقد استطاع أرباب العمل من خلال علاقة ظالمة

أرساها الفكر القانونى التقليدى من فرض سيطرتهم على العمال وفرض هيمنتهم على وسائل الانتاج .

برغم أن أرباب العمل من الناحية الاحصائية أقلية ضئيلة فى المؤسسات الانتاجية ، فى حين أن العمال هم الأغلبية المطلقة وهم المحرك الحقيقى والوحيد لعملية الانتاج ، الا أن العمال يخضعون كلياً لتحكم أرباب العمل فيهم، ولعل ذلك الخضوع من جانب أولئك وهذا التحكم من جانب هؤلاء سيستمر فى ظل غياب الثقافة الثورية التى تحقق وعى العمال بالظلم التاريخى الذى يحيق بهم على يد الطبقات المستغلة فى مجتمعات الاستغلال والعسف المادى والمعنوى .

ان إلثقافة الثورية هى التى ستدفع العمال إلى التمرد ليقوموا بثورة عارمة تستأصل العلاقات الظالمة وتحطم مجتمعات الاستغلال لتنهار بعد ذلك المؤسسات الرأسمالية والعلاقات المجحفة التى حمتها ورعتها قوانين الاستغلال الطبقى ، وليفتح المجال

بعدئذ لحياة جديدة ترسى قواعد العدل فى حياة الأفراد والجماعات، حيث تعود الحقوق إلى أصحابها كاملة، وفق معادلة جديدة ينال فيها كل منتج انتاجه الخاص ، ويعود عبرها كل جهد لصاحبه الذى بذله كاملا غير منقوص .

فتلغى بذلك المعادلة القديمة القائمة على مبدأ التناقض بين (العامل الأجير) و (رب العمل المالك) ليظهر إلى الوجود (المنتج الشريك) وفق فلسفة تحددها مقولة ان المنتجين «شركاء لا أجراء»

ان قيم الحياة القديمة وعلاقات الانتاج فيها تكون قد تلاشت نهائياً من حياة المنتجين، فيحل محلها قيم وعلاقات عصر الجماهير التى تحرر المنتجين من قيود الملاك وقوانين العمل ، ليملك كل منتج انتاجه ،

عناصر الانتاج :

إن كل المؤسسات الاقتصادية تقوم على «العملية

الانتاجية» بعناصرها الأساسية الثلاثة وهى : المنتجون والمادة الخام اللازمة للانتاج ، ثم أداة الانتاج أى الآلات التى تلزم المنتجين لتأدية عملهم وتحقيق الانتاج المتمثل فى هيكل المؤسسة الانتاجية ذاتها المكون من المبنى والآلات المستعملة فى الانتاج كالمصنع أو الورشة أو غيرها .

كما ان العملية الانتاجية مترتبة على التفاعل بين كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة للانتاج والعنصرين الآخرين ، بحيث إذا نقص واحد منها تعطل الانتاج بالكامل .

وبحكم هذه المشاركة الكاملة بين هذه العناصر جميعها فى الانتاج فان القاعدة المنطقية والعلمية العادلة تتوجب أن يكون لتلك العناصر جميعها حق المشاركة فى ملكية المؤسسة الانتاجية ذاتها بالتساوى بين عناصره الثلاثة المذكورة آنفاً ، بحيث يكون لكل عنصر منها نصيب يتفق مع حجم جهده واسهامه فى الانتاج .

فيقسم الانتاج - الذى هو عائد العملية الانتاجية - على ثلاثة عناصر ، لكل منها ثلثه . فينال المنتجون ثلث الانتاج ، ويعود الثلث الثانى إلى المواد الخام التى هى جزء من ثروة الشعب ، فيؤول إلى الشعب بمن فيه المنتجون أنفسهم من خلال اعادته إلى الميزانية العامة للمجتمع . ويعود الثلث الأخير لهيكل المؤسسة الانتاجية نفسه . فيؤول الى الجهة التى وفرت المؤسسة الانتاجية والتى هى الشعب صاحب المصانع والمنشآت الانتاجية المختلفة ، لأنه هو الذى اشتراها من ميزانيته العامة ليوفر مجالات عمل للمنتجين فيها .

أما ادارة المؤسسة الانتاجية وتنظيمها فهى مسئولية جميع العاملين بها على شكل «ادارة شعبية» تحقق السيطرة الفعلية والمباشرة للعاملين على مؤسستهم عن طريق اختيارهم «للجنة شعبية» من بينهم . يتوافر لها عامل التخصص فيما يسند إليها من مهام سواء تعلقت بالمؤسسة الانتاجية وقضايا الانتاج أو بالعاملين. وتحل هذه الادارة الشعبية محل

الادارة الرأسمالية أو الادارة الحكومية البيروقراطية محققة دفعاً قوياً نحو زيادة الانتاج ، والرفع من قيمته وتوجيهه نحو ما يفيد حياة البشر ، ويشبع حاجاتهم والمحافظة على انتظام العمل بالمؤسسة الانتاجية .

وبتحقق هذه الاطروحة العلمية تحل أزمة الحرية فى أعقد جوانبها وهو الجانب الاقتصادى ، ذلك ان انتهاء التناقض التاريخى بين الأجراء والمالكين نتيجة ظهور القوة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الجديدة المتمثلة فى الشركاء ، والتى تغطى الخارطة الديموغرافية (السكانية) للمجتمع بالكامل فى مختلف قطاعاته الاقتصادية ، إنما يلغى الصراع الطبقى التقليدى بأشكاله المتعددة - سياسياً واقتصادياً واجتماعياً - من خلال حسم التناقض الطبقى بين العمال وأرباب العمل حسماً جذرياً بالقضاء على السرقة والاستغلال - أى تدمير قوانين العمل وتدمير الأجرة - التى هى عبارة عن نموذج من نماذج

السخرة وارغام الانسان بالقهر وضغط الحاجة على قبول الذل والتسليم فى حقوقه الاقتصادية الصريحة .

ذلك هو ما يجعل تلك القوة التى قهرت العمال عبر التاريخ تتلاشى نهائياً ليتحرر العمال من جورها وقهرها .. دون أن يحل محلها قوة أخرى جديدة تمارس نفس وظيفتها فى الهيمنة على العمال واستغلالهم ، بل ان العمال أنفسهم يحلون محل أرباب العمل فى الادارة فيمارسونها جماعياً باقامة المؤتمرات الانتاجية التى تقرر، ويختارون من بينهم لجنة شعبية تقوم بتنفيذ قراراتهم داخل المؤسسة الانتاجية التى يعملون بها .

تحرر الشغيلة :

وبسقوط أرباب العمل ، وتحطيم القوانين التى تبيح لهم الاستغلال ، يتحرر الشغيلة من قيود الأجرة والسخرة ، وتتحرر حاجاتهم بعودة انتاجهم إليهم، فتنهار قواعد المجتمع الرجعى المبنى على الاستغلال

والاحتكار، وتقام قواعد مجتمع جديد خال من الظلم على أساس الثقافة الثورية الجديدة ، التى هى ثقافة الحرية ، فيؤسس عليها مجتمع جديد يعيش جميع الأفراد فى ظله متساوين أحراراً بعد تخلصهم والى الابد من جميع عوامل الاستغلال والظلم .

ان مجتمعاً كهذا ستكون حرية أفراده المطلقة هى الهدف الذى يتقدم جميع أهدافه ، بل ان استمراره فى الوجود مرهون باستمرار انعتاق أفراده من كل قيود الأجرة والايجار والاتجار .

وستسوده ثقافة ثورية علمية تهيىء الشغيلة منذ البدء لخوض معركة تحريرها ثم تعدها بعد ذلك لقطع الطريق نهائياً أمام الاستغلال ، واقامة مجتمع الشركاء الأحرار الواعين بمصالحهم ، وبمخططات أعداء حريتهم من أرباب الاعمال الذين فرضوا طغيانهم على الشغيلة عصوراً مظلمة طويلة احتكروا عبرها حاجات الناس ، وساموهم العسف والخسف محققين من وراء ذلك أرباحهم الطائلة على حساب الجميع .

ان العامل الأساس فى تحرر الشغيلة هو وعيها بواقع الظلم الذى أفرزته العلاقات الظالمة الرجعية المفروضة عليها فى مجتمع الاستغلال والأجرة بالوسائل التى تلجأ قوى الاستغلال - من برجوازية ورأسمالية واقطاعية - إلى استخدامها لاخضاع الشغيلة نفسياً وعقلياً لترضخ للظلم والاستغلال .

ان تغييب وعى الشغيلة هو الهدف الذى تسعى قوى الاستغلال إلى تحقيقه بكل الوسائل التى تستطيع أن تضع عليها يدها . وفى مقدمة تلك الوسائل يأتى الدين كأحد أهم الوسائل التاريخية التى عملت قوى الاستغلال على تزييفها واستخدامها لتغييب وعى الشغيلة وخدمة مصالحها والدفاع عن امتيازاتها وسرقاتها ، حتى ولو وصل بها الأمر إلى تزييف المقولات الدينية وابعاد الدين عن غايته الأساسية كما حدث فى القرون الوسطى عندما تحولت الكنيسة إلى مؤسسة اقطاعية تمارس الاستغلال من خلال اقتطاعها أراضى شاسعة امتلكتها فى مختلف أنحاء أوروبا ، مما أدى إلى ردود فعل مضادة للدين

والكنيسة معاً وصلت حد الالحاد وانكار الدين ، واعتقاداً بأنه المسئول عن ممارسات الكنيسة المسيحية ورجال الكهنوت المسيحى .

وبرغم أن الدين ليس الوسيلة الوحيدة التى تستغلها قوى الاستغلال لمقاومة التقدم والعدالة ، الا أنه أهم هذه الوسائل كلها بسبب تأثير العاطفة الدينية وقوة تحكمها فى سلوكيات المؤمنين من الشغيلة والثوار .

حتى أننا نجد الرجعيين فى ليبيا حينما قرروا مقاومة تحرر الشغيلة وافشاله لجأوا إلى الدين مرة أخرى ، فوظفوا بعض الشيوخ للدفاع عن مصالحهم التى تهددها ثورة الشغيلة التى كانت تدق أبوابهم بعنف آنذاك . فدعوا من المساجد إلى محاربة الحرية والعدل الاجتماعى وسيطرة العمال على انتاجهم ، وادعوا بأن هذه الأمور مخالفة للدين ، فى محاولة لاستعداء الشغيلة ضد مصالحها الحقيقية وضد

قضيتها العادلة ، عن طريق استغلال العاطفة الدينية القوية والجهل بالمضمون التقدمى للدين .

وعلى ذلك فان الشغيلة بنضج وعيها الثورى لاتحطم قواعد الظلم فحسب بل انها تحرر الدين من الكذب والتزييف ، وتلغى عنه الدور الرجعى الذى ربطوه به ، وتقدمه للانسانية كرسالة تقدمية ذات دور ثورى ومثالى .

فإذا نجحت الشغيلة فى ليبيا فى تحقيق ذلك فانها ستقدم الدين للعالم كرسالة عدل واخاء ومساواة فى عصر مشوه بالتكالب المادى والاستلاب والاغتراب .

وستكون مهمة الشغيلة معاقبة قوى الاستغلال والرجعية لا لأنها استعبدتها واحتكرت حاجاتها فقط ، ولكن لأنها حاولت تضليلها وزيفت الوجه الوضىء للمعتقد الدينى .

ان قضية وعى الشغيلة ، ليست قضية مؤقتة

مرتبطة بالمرحلة السابقة على قيام الشغيلة بثورتها ، فكما أن الوعى الثورى شرط لازم لتفجير تلك الثورة ، فهو كذلك شرط لازم لاستمرارها ونجاحها .. لتتمكن الشغيلة من احراز نصرها الكامل والدائم ضد قوى الاستغلال التى تظل متربصة بالشغيلة حتى بعد تفجيرها للثورة بحثاً عن هفوات تستغلها ، وعن نقاط ضعف تستخدمها لاثبات عجز الشغيلة عن تقرير مصيرها ، وفشلها فى تحمل مسئولية حريتها ، وبالتالى اخضاعها مجدداً واعادتها إلى القيود التى خرجت لتوها عنها .

ان قوى الاستغلال التقليدية والقوى الرجعية المنساقة فى ركبها ستجهد نفسها للحصول على ثغرات تستغلها لتدمير ثورة المنتجين وتفريغها من مضامينها الثورية والتقدمية والديمقراطية ، لتعطى مبرراً لعودة الظلم والاستعباد من جديد .

ولذا فان مهمة الشغيلة فى المحافظة على ثورتها وترسيخ انعتاقها من كل القيود هى مهمة صعبة

وشاقة ، وهى بحاجة الى درجة كبيرة من الحرص فى ادارة مؤسساتها ومنشآتها الاقتصادية ، وبحاجة إلى مضاعفة انتاجها ، وزيادة تنظيم العمل واطراده للحيلولة دون حدوث خلل أو تعطيل من شأنه تمهيد الطريق لانتكاس ثورة المنتجين وعودة أرباب العمل بظلمهم وقهرهم للشغيلة من جديد .

ان وعى الشغيلة الثورى هو الذى سيحول دون انتكاس ثورة المنتجين ودون سرقتها وتدمير مكاسبها ، لأن وعى الشغيلة الثورى هو الذى يجنبها الوقوع فى المزالق والأخطاء التى سقطت فيها بعض التجارب الثورية المعاصرة وخاصة التجربة الناصرية فى مصر والتجربة التشيلية .

فمن المعلوم أن النظام الثورى فى تشيلى قد قام باسترجاع أموال الشعب من أرباب العمل السارقين وتوزيعها على الفقراء من الجماهير الشعبية ، وأمم الشركات الأجنبية لمصلحة العمال ، ولكن وعى الفقراء من الجماهير ، وخصوصاً العمال كان بسيطاً

أو معدوماً ، فى حين قام النظام الثورى باتخاذ خطواته تلك نيابة عنهم ودون أن يكون الأمر واضحاً بالنسبة لهم ، فاستطاع أرباب العمل والبرجوازيون وجميع أفراد الطبقة المستغلة للشعب والتى ضربت مصالحها ، استقطاب العمال والفئات الفقيرة الأخرى ليخرجوهم الى الشارع هاتفين بسقوط الثورة فى تشيلى ، ولم يكن بد من سقوط الثورة ، وعودة الاستغلال باختيار العمال والفئات الفقيرة نتيجة انعدام وعيها الثورى .

كما وقفت جماهير العمال عاجزة فى مصر عن المحافظة على مكاسبها التى تحققت بفعل الثورة الناصرية ، حينما تقدم قطار القوى المضادة للثورة لسحق الانجازات التى تحققت بقرارات ثورية لم يكن لجماهير الشغيلة يد فى اتخاذها ، لقد كان عجز تلك الجماهير عن حماية مكاسبها من جهلها المطلق بمبررات تلك المكاسب التى لم تصنعها وإنما صنعت لها مما غيب وعيها بما حدث ويحدث .

ومن هنا فان المجتمع السعيد هو الذى تحرره جماهير الشغيلة بنفسها من الظلم والاستعباد ، دون أن ينوب عنها أحد فى ذلك حتى ولو كان ذلك النائب هو من مكن الشغيلة من وعى واقعها وفتح أمامها الطريق نحو تحررها الكامل ، على اعتبار أن المطلوب هو تفجير ثورة المنتجين لتصحيح مسار التاريخ الانسانى ، وليس مجرد قرار حكومى بالغاء مظهر من مظاهر الاستغلال .

ان المجتمع السعيد هو الذى تتفجر فيه ثورة المنتجين فلا يكون فيه مجال للاستغلال .. ولايكون فيه مكان لتاجر يحتكر حاجات الأفراد ليساومهم عليها لسرقة جهدهم ومصادرة انتاجهم .. ولامكان فيه لمقاول أو رب عمل يسخر الأفراد ويستنزف قدراتهم مقابل أجرة ظالمة أو صدقة كاذبة ليحقق من وراء هذه السرقة أرباحا طائلة تزيد من عبودية المنتجين .. انه بعد أن يثور المنتجون ويسيطروا على المؤسسات الانتاجية ستنعدم الاضرابات

والاضطرابات العمالية التى تقوم بها الشغيلة فى جميع أنحاء العالم المعاصر .

فلا معنى لأن يضرب أو يتمرد المنتج فى مؤسسته التى يملكها ويوجه انتاجها ويتحكم فيها بالكامل .. لأن معنى ذلك أنه يثور ضد سيادته وضد حريته التى تحول عبرها من أجير إلى شريك حر متخلص من جميع الأغلال التى كانت تكبله .. إلا إذا أراد أن يعيد القيود إلى يديه ، ويناصر أرباب العمل المستغلين ضد نفسه .

ان المجتمع الاشتراكى السعيد هو حلم المظلومين عبر التاريخ من عمال وفلاحين واقعين تحت سيطرة الرأسمالية والاقطاع ، ومقهورين ومطحونين بسيطرة بيروقراطية الدولة الرأسمالية التى حلت محل أرباب العمل الرأسماليين .

ولكن الوصول إلى تحقيق هذا الحلم لايمكنه أن يتم إلا إذا توفر عاملا الوعى الثورى والتنظيم ، فثورة

الانعتاق التى تفجرها جماهير الشغيلة شأنها شأن العمليات الحربية التى يقوم بها جيش يدبر لغزو مدينة ما .. فهو يستطلعها أولا ليجمع المعلومات التى تكون ذات أهمية استراتيجية بالنسبة له .. ثم يشرع بعد ذلك بالهجوم . أى ان استيلاء جماهير الشغيلة على هدفها لابد أن يتم بطريقة منظمة ومدروسة بدقة بعيداً عن الارتجال والرعونة التى تسبب الفشل وتضر بالغرض الأساس الذى من أجله تجمع جماهير الشغيلة نفسها وتتعرض للمخاطر حتى تحققه .

أنواع الانتاج الاشتراكى :

ان المجتمع السعيد الذى ينتج عن ثورة المنتجين هو مجتمع البشر الأحرار المنتجين الذى ينعدم فيه الاستغلال والظلم .. وتزدهر فى ظله العدالة والمساواة بين الناس جميعاً .. وينال فيه الجميع حقوقهم .

وبذلك فان نظامه الاقتصادى محدد علمياً فى ثلاثة أنواع من النشاط الاقتصادى يكمل الواحد منها الآخرين وهى :

أولا : الانتاج الخاص وهو مايزاوله الفرد بنفسه من أجل اشباع حاجاته ، محققاً عن طريقه ملكيته الخاصة لمصدر رزقه دون أن يسخر أحداً اطلاقاً فى هذا المجال .

ثانياً : الانتاج الاشتراكى ويتمثل فى النشاط الذى يبذله الشركاء فى المنشآت الانتاجية المملوكة ملكية مشتركة بينهم ، حيث تتضافر عناصر الانتاج لتحقيق الانتاج ، وبذا يكون الانتاج مملوكاً بين عناصر الانتاج الثلاثة مجتمعة شأن اجتماعها فى عملية الانتاج ذاتها .

ثالثاً : الخدمة العامة : وهى مايقدمه عدد من الافراد لمصلحة جميع أفراد المجتمع من خدمة ضرورية كالطب أو التعليم أو الادارة العامة .. الخ .. ويتضامن المجتمع كله فى تقديم مايكفل لهؤلاء الأفراد اشباع حاجاتهم ليتمكنوا من تقديم خدماتهم له .

ان جماهير الشغيلة بعد تفجيرها الثورة وتحقيقها

النصر تتضاعف مسئوليتها ، ويكبر واجبها لزيادة استعدادها لمواجهة أعدائها ، ومضاعفة يقظتها لتدافع عن مصالحها . ان معركة الشغيلة لايمكن لها أن تنتهى بمجرد انتصار ثورتها بل انها تدخل معركة مفتوحة بمجرد لجوئها إلى الثورة ضد قوى الاستغلال فى المجتمع حتى نهاية هذه القوى بشكل جذرى ، وصار عليها منذئذ ان تحسم هذه المعركة فليس هناك أحد فى الوجود يمكنه أن يدير هذه المعركة نيابة عنها ، وصار عليها أيضاً أن تحدد مسارها وتعين حلفاءها وتعرف قوة أعدائها .. فهى قد دخلت حلبة صراع ستنتهى اللعبة فيها بسحق أحد المتصارعين وبقاء الآخر . ان الشغيلة لايمكن لها أن تتنصل من مسئوليتها فى خوض معركتها ، كما لايمكن لها أن تهادن أعداءها الذين يضعون المخططات لاجهاض ثورتها وافشال انعتاقها واعادتها إلى قيود الاستغلال والقهر من جديد .

وإذا قررت الشغيلة غير ذلك ، فارتضت لنفسها الاستعباد والاستغلال ومص الدماء ، فذلك قرارها

وحدها ، ولن تجد لنفسها نصيراً ، غير أن تعيد حساباتها وتشحذ همتها لتدخل معركتها بحزم وجد ، والا كتب عليها أن تظل فى القيود دهراً لايدرك مداه .

ان قضية تحرير الشغيلة هى قضية الاختيار بين أن يكون الفرد عبداً أو يكون حراً ، ولايمكن للعبودية أن تسقط إلّا بسقوط مجتمع الاستغلال بقيمه وعلاقاته وقوانينه الظالمة عن طريق ثورة المنتجين .. أى ثورة المظلومين أنفسهم . ويظل ذلك اختياراً متروكاً للشغيلة نفسها بعد أن توضع أمامها كل الحقائق الجوهرية عن قضيتها التاريخية .

شروح الكتاب الأخضر

8

الصراع على السلطة

صراع لا ينتهى :

ان المقولات المطروحة بالكتـاب الأخضر هى مقولات جـديدة وخطـيرة للغايـة من شأنهـا أن تغـير المجتمـع الانســانى تغييراً جـذرياً لتخلق منـه مجتمعاً جـديـداً عادلا وتقدميـاً . بعد أن تـدمر المجتمـع المعاصر المبنى على القواعد الظالمة وأسس الاستغلال .

ان الاطروحات العملية الجديدة من شأنها أن تنهى استغـلال الانسان وسرقـة جهده ، وتـرفـع عنـه كل الضغـوط السيـاسيـة والاقتصـاديـة والاجتمـاعيـة والعسكـرية ، وتحـرره من قيود العـلاقات الـرجعيـة القديمة المـدعومـة بالقـوانين الاستغـلالية التى تبيـح استغلال انسان إنسانا آخـر ، وتسخير انســان لمنفعة انسان آخر مستغل وأنانى وغير منتج .

ولـو شئنـا أن نقـدم صـورة مـوجـزة عن المجتمـع

الانسانى المعاصر الذى يستهدف الكتاب الأخضر تقديم البديل العلمى المتكامل منه ، فاننا لا بد أن نشير فى البداية إلى أن عمليات التغيير المطلوبة لن تكون مشفوعة بالقبول والرضا التام من طرف البنية التقليدية للمجتمع بمختلف تقسيماتها . فحدوث التغيير سيكون متناسباً تناسبا عكسياً مع تماسك البنية التقليدية للمجتمع وقوة طبقاتها وفئاتها المستفيدة من الأوضاع القائمة .

فالأنظمة السياسية التقليدية حيث ينقسم المجتمع فيها إلى قسمين : أقلية حاكمة وأكثرية محكومة ، تتلاءم مع أشكال العلاقات السائدة ، وتخضع لتوجيه الأقوى الذى يصب نفسه فى شكل تقليدى متعارف عليه ، لا يعدو احدى أدوات السلطة السياسية التقليدية مثل الحزب أو ائتلاف الأحزاب أو مجلس حاكم ، أولجنة أوطبقة أو قبيلة أو عائلة أو فرد .

ومهما تكن تلك الأداة فانها بسيطرتها على المجتمع تقسمه اقتصادياً إلى قسمين ، أقلية مستغلة تمارس

السيادة ، وأكثرية مسحوقة ومستغلة ومقهورة بأغلال العبودية .

فتمارس كل طبقة مهنة تناسبها ، حيث يكون نصيب طبقة السادة ، تلك المهن والأنشطة الاقتصادية غير المنتجة مثل السمسرة ، والمقاولات والتجارة وغيرها من المهن ذات الخاصية الرأسمالية والاستغلالية التى يفرزها مجتمع الاستغلال بشكل آلى فى ظل اباحته استغلال الانسان وسرقة جهده وتسخيره لمصلحة غيره . ويقتصر نصيب طبقة العبيد على بذل أقصى جهودها لمصلحة الذين يسخرونها مقابل أجرة تحفظها على قيد الحياة .

وينسحب هذا التقسيم الثنائى على المجتمع فى جميع وجوهه ومختلف نشاطاته ، حيث تقوم الأداة المهيمنة على السلطة باحتكار عناصر القوة فى المجتمع لتحافظ على استمرار سيطرتها عليه فتضمن بذلك استمرار مصالحها .

ان الحاكمين والمحكومين ، وأرباب العمل والعمال

هم الصورة الواقعية المباشرة لتسلط الحاكمين وأرباب العمل وهيمنتهم على المجتمع المعاصر وتسخيرهم له ضد مصالح أفراده .

انهم باحتكارهم لكل عناصر القوة فى المجتمع من سلطة وثروة وسلاح صار بامكانهم تسخير المجتمع كله لتحقيق مصالحهم والدفاع عنها . فاستغلالهم للعمال والفلاحين مرتبط فى وجوده باستمرار استغلالهم للجنود وتسخيرهم فى المحافظة على نظام الاستغلال ، والدفاع عن امتيازات الطبقة المتحكمة فى الجيش ، وهى الطبقة التى تمتلك السلطة والثروة فى المجتمع .

فالسلاح شأنه شأن السلطة والثروة فى مجتمع الاستغلال محتكر هو الآخر لمصلحة الأقوياء من حكام وأرباب عمل .

إن شعور أفراد المجتمع الاستغلالى بالظلم نتيجة تسخيرهم لمصلحة الآخرين ، ونتيجة اغتصاب حقوقهم فى السلطة والثروة والسلاح ، هو الذى

سيدفعهم إلى التمرد والثورة بشكل مستمر حتى يتمكنوا فى نهاية هذا الصراع من الانتصار فى تحقيق حريتهم وتدمير القيود التى كانت تكبلهم وتقهر ارادتهم ، وتغتصب حقوقهم .

ان النصر فى نهاية المطاف محتوم لمصلحة الجماهير الشعبية فى ظل أوضاع صراع متأججة لا تنتهى إلا بانتصار الديمقراطية الشعبية والاشتراكية الجديدة بقيام سلطة الشعب .

ان الصراع على السلطة سينتج فى نهاية المطاف المجتمع الجماهيرى حتماً ، ولا يمكن لهذا الصراع أن يتوقف مادامت السلطة محتكرة بيد طبقة أو فئة أو عائلة أو فرد ، فى حين تحرم بقية الطبقات والفئات من العائلات والأفراد من حقها فيها .

ان الجماهير المحرومة من حقها فى السلطة ستندفع إلى حلبة الصراع جيلا بعد جيل .. مستجيبة بشكل طبيعى لأوضاع قائمة ، أوجدها استيلاء أداة من

أدوات الحكم على السلطة .. الأمر الذى يستنفر جميع الأدوات التى بقيت خارجها . فحين يصل حزب إلى السلطة ، فان الأحزاب التى بقيت خارجها لا سبيل أمامها لتصل السلطة إلا أن تعارض الحزب القائم وتتآمر عليه وتحاول اسقاطه ، وهو ما تفعله جميع الفئات والأفراد الذين لا يجدون مبرراً لأن يحكمهم آخرون ، وأن يقفوا هم خارج السلطة ليمثلوا إلى الأبد دور المحكومين . فمادام هناك فرد أو جماعة تحتكر الحكم فان من حق جميع الأفراد والجماعات الأخرى أن تسعى لانتزاع السلطة والاستئثار بالحكم . وهكذا سيستمر الصراع دون توقف ولن يكتب للعالمُ أن يستقر اطلاقاً دون أن تصل الجماهير الشعبية إلى السلطة ، وهى التى تقدم - فى كل مطلع شمس - تضحياتها الجمة على درب الخلاص النهائى من أدوات الحكم الدكتاتورى ، وهو ما نراه ماثلا أمامنا كل لحظة فى أحداث العالم المعاصر .

وحتى تلك الأدوات السياسية الاصلاحية التى باصلاحاتها السياسية فى منتصف الطريق ، لن تقف

اصلاحاتها تلك حائلا دون انهيارها عـلى يد الجمـاهير الشعبيـة ، التى تسعى لاقـامـة حكمهـا ـ حكم كـل الناس ـ لينتهى بعدها الصراع على السلطة .

ان البشرية لم تصل إلى هذه المرحلة بعد ، فلم تـزل السلطة محتكرة بيـد فرد أو جمـاعة من المجتمـع ، من مثل الملك أو الطـائفة أو اللجنـة السياسيـة أو المجلس النيابى أو المكتب السياسى أو مجلس الـوزراء . مازالت السلطـة محتكرة بيـد حزب يسميـه أصحـابـه حـزب الشعب أو حـزب التقدم .. أو حـزب الكـادحـين .. أو الحزب الديمقراطى . ومازالت أدوات السلطة تتقاذفها بينها من اليمين إلى اليسار إلى ائتلاف الـوسط واليمين إلى غير ذلك .

وبالرغم من هذه التسميات والتحالفات فإن الصراع عـلى السلطة سيستمـر ليكتسح أفضـل أدوات الحكم وأسوأها دون استثناء حتى تنتصر الشعوب فى كفـاحـها المـرير بقيـام الجمـاهـيريـة التى هى نظـام حكم كـل الشعب .

الزحف نحو السلطة :

ان الشعوب تزحف نحو السلطة بشكل دؤوب ومستمر ، حيث ان جميع مظاهر الصراع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ليست سوى تعبير مباشر عن هذا الزحف الذى لا ينتهى إلا بوصول الشعوب إلى امتلاك السلطة .

ان الثورات ، والانقلابات ، وعمليات التمرد ، وأنواع العصيان ، وكذلك المظاهرات ، والاعتصامات ، ومحاولات الانفصال ، وجميع أشكال الرفض ، هى تعبير غير كامل عن محاولة الاستيلاء على السلطة من طرف الجماهير الشعبية .

وقد يتولد عن الجماهير فى زحفها أحزاب سياسية ، وأعمال عنف شديدة واضطرابات واغتيالات وغير ذلك ، مما يدلنا على رفضها لأداة الحكم التقليدية ، فرداً كانت أم جماعة ، فنهاية أدوات الحكم التقليدى أكيدة وحتمية بغض النظر عن الشكل الذى تمارس

عبره نشاطها السلطوى .. من الامبراطور والملك والعائلة والقبيلة وحتى الحزب وائتلاف الأحزاب والجبهة ومجموع الجبهات ، فليس لأى شكل من هذه الأشكال حظ فى البقاء والاستمرار ، فعصر الشعوب سيفرض نفسه عبر كفاح الجماهير الشعبية فى العالم كله ، الذى يزداد اشتعالا كل يوم ، ولو بصورة قد لا تبدو واضحة لنا .

ولكن ، ما صيرورة هذا الصراع المحتوم على السلطة ؟

ان صيرورة هذا الصراع تتجه إلى تحقيق سلطة الشعب . بوصول كل الناس إلى السلطة ، فيتمكنون من حكم أنفسهم بأنفسهم والغائهم مختلف أدوات الحكم التى كانت تحكمهم .

إذ لا مبرر لأى أداة حكم فى حكم الشعب ، مادام الشعب نفسه راغباً فى حكم نفسه . كما لا حجة لأحد فى الحكم نيابة عن الجماهير الشعبية ، مادامت الجماهير الشعبية حية ترزق ، وتعيش فوق أرضها .

وليس ثمة مبرر واحد على الاطلاق ، يبرر أن يخصص أحد نفسه للسلطة أو يقصرها على شخصه . فلأى سبب يقرر شخص أن يحكم غيره ؟

ولأى سبب تقرر جماعة من الناس القيام بانشاء حزب ليحكم الشعب ، نيابة عن الشعب ؟!. ومن الذى أباح لهم ذلك ، وأدخل فى عقولهم أنهم أقدر من الجماهير ذاتها على حل مشكلاتها ، وحكم نفسها ؟

ما الذى جمع أى جماعة لتكون حزباً وتحكم عن طريقه الشعب ؟ ان الحزب يريد أن يحكم ، والجماهير ترفض حكمه وتريد أن تحكم نفسها . هذه هى العلاقة الجدلية بين الجماهير الشعبية وبين أدوات الحكم التقليدية ، وهى علة الصراع المستمر الذى تتجلى مظاهره فى العالم المعاصر بين جميع الشعوب ومختلف أدوات الحكم المتحكمة فيها ، سواء أكانت فرداً أم جماعة ، حيث تحاول أن تختلق لنفسها فضلا على الشعب ، مسخرة فى ذلك دعاية مغرضة لتشويه وعى

الجماهير ، غير أن الجماهير ترد بتساؤل ملح .. من نصبكم أباطرة وحكاماً علينا ؟.

من أعطاكم وأعطى عائلاتكم الحق فى حكمنا ؟
ومن الذى منح أحزابكم وقبائلكم الحق فى العمل باسمنا ؟
بل من طلب منكم أن تعملوا لنا .. أو تقدموا لنا شيئاً ؟!

ان الأحزاب التى تحكم بدعوى تخليصها لشعوبها من القهر الدكتاتورى وبدعوى تحريرها من الفاشية والاقطاع ، أو بحجة قيادة شعوبها نحو التقدم والحرية وغير ذلك ، سيكتب لها أن تصطدم بالجماهير الشعبية ، وستبرز فى وجهها معارضة شعبية مستمرة فى مختلف الأشكال السلمية والعنيفة ، مثل حركة المنشقين وغيرها من الحركات التى تعبر عن رفض الجماهير لأدوات الحكم التقليدية . وسيتفجر ضدها صراع سياسى طويل ، حتى تنتهى بانتهاء احتكارها للسلطة ، وتنتصر الجماهير الشعبية مستولية على السلطة استيلاء نهائياً وإلى الأبد .

الصراع ضد السلطة

فى نظام الحزب الواحد يكون رئيس الدولة هو نفسه رئيس الحزب الحاكم ، وكذلك الوزراء والنواب وكبار الموظفين فى البلديات والمقاطعات والشركات والمصارف والامن والجيش هم من المسئولين الحزبيين فى الحزب الحاكم .

وتقف الجماهير الشعبية خارج الحزب متسائلة :

من أعطى الحزب الحاكم الحق فى السيطرة على جميع مرافق البلاد ، دون أن يسمح لأحد بالاقتراب من أى منها ؟

أليست البلاد بلادنا ؟!

من هذه النقطة تبدأ حركة الرفض الشعبى لكل سلطة غير سلطة الشعب .

وحتى فى الأنظمة متعددة الأحزاب حيث الادعاء العريض بأن الرئيس ينتخبه الشعب ، وكذلك الحزب الحاكم أيضاً ، فان الجماهير الشعبية سرعان ما تعبر

عن رفضها للرئيس والحكومة معاً . فهل من معنى لذلك سوى أن الجماهير عندما أعطت أصواتها لهذا الحزب ولذاك إنما كانت مضطرة ، فهى لم تدع لتقول رأيها ولكنها دعيت لتضع أوراقها فى أحد الصناديق الموجودة أمامها أصلا ، دون أن يكون بينها صندوق الشعب نفسه .

وحين تعبر الجماهير عن رفضها بالمظاهرات أو بأعمال العصيان مثلا ضد سياسة أو قانون أو قرار ، فان معنى ذلك هو أن عملية الانتخابات ليست سوى اجراء تقليدى زائف .

ولا يمكن تفسير رفض الشعب لمختلف السياسات والقوانين والقرارات التى تصدرها الحكومة إلا برغبته فى حكم نفسه بنفسه . كما لا يمكن تفسير رفضه لما تتخذه مجالس النواب من اجراءات ، إلا بعدم قبوله بادىء ذى بدء ، بأى أداة نيابية تحول بينه وبين ممارسته للسلطة بشكل مباشر .

ان أمثلة الرفض الشعبى لأدوات الحكم المنتخبة تطرق سمعنا وتملأ بصرنا يومياً فى العالم المعاصر ، فالرئيس الذى يدعى حصوله على نسبة 99,99 ٪ من أصوات الشعب ، ونجده فى نفس الوقت قد ملأ السجون والمعتقلات والمحاكم بالمعارضين له ، فى حين يكتشف كل يوم حركة ثورية جديدة مضادة لنظام حكمه ، مع استمرار الاضطرابات وأعمال العنف ، هل يمكننا أن نجد تفسيراً مقنعاً له ، سوى ان الانتخابات التى أجراها كانت عملا زائفاً وخادعاً ، وان الصراع سيستمر - ولن يتوقف - إلى أن تصل الجماهير إلى السلطة .

ان الواقع ينبئنا بأن البشرية لم تحسم الصراع على السلطة حتى الآن ، فالشعوب لم تصل بعد إلى السلطة ، لكن ذلك لا يعنى الا أن الصراع سيستمر حتى تصل الشعوب إلى السلطة . وبوصولها إلى السلطة تقام حياة جديدة وتتلاشى مظاهر الدولة التقليدية ، ومعها تتلاشى مظاهر الرفض الشعبى من اضطرابات وتظاهرات واعتصامات واضرابات ،

ويكـون قد تـلاشى قبلها البـوليس والسجون والقنـابل المسيلة للدموع وصناديق الانتخابات .

ان أول خطـوة لتحقيق الحلم البشرى فى السعـادة الأبدية على الأرض ، قد بـدأت فى ليبيا حيث بـدأ ينبلج عصر الجماهيريات باعـلان أول جماهـيرية فى التـاريخ المعاصر .

فالسعادة البشرية على الأرض لن تعرف طريقها إلى الـواقع بـدون وصول الجمـاهير الشعبيـة إلى السلطة وتحـررها من كـل أدوات القهر السيـاسى والاقتصادى والاجتماعى .

ان الصراع الـدامى الذى يجـرى فى جميـع أنحـاء الأرض عـلى السلطـة ، إنمـا يبـرهـن عـلى صحـة الاطـروحـات التى قـدمهـا الكتـاب الأخضر فى هـذا الشأن ، كما يبرهن أيضاً على صحة ما يطبق من حلول علمية فى ليبيا ، ويؤكد أنها ستعم الأرض كلهـا فى أربع أقطارها .

فالصراع الذى تخوضه الشعوب ليس موجهاً فى اساسه العلمى ضد الملك او الرئيس او الجماعةالحاكمة بقدر توجهه المبدئى الى رفض كل اداة سلطوية على الشعب ، حتى تصل الشعوب الى الاستيلاء على السلطة ، لينتهى بعد ذلك الصراع السياسى حولها ، حيث يصبح من غير الممكن ، ومن غير المنطقى ان تحاول اداة حكم ما الاستيلاء على السلطة ، لان ذلك سيفتح باب الصراع الدامى من جديد ، بين الشعب ومغتصبى السلطة منه .

ان الحكم هو سياسة الحياة الخاصة لكل فرد .

اى انه تخطيط وادارة نظام انتاج الفرد .. ونظام اشباع حاجاته من اكل وشراب ومسكن ولباس ومركوب وغيره .. انه نظام برمجة حياة كل فرد فى الحرب والسلم ، فى الحياة والموت ، فى البيت والعمل .. فهل يقبل احد ان يقوم غيره بذلك نيابة عنه ؟.. لايمكن ان يوجد اقدر من الفرد ذاته على تخطيط حياته الخاصة .. واشباع حاجاته فى وضع مناسب وبكيفية راقية .

انه وضع مضحك وسخيف معاً ، ان يدعى فرد او جماعة قدرتهم على تحقيق هذه المهمة اكثر من اصحاب الشأن انفسهم ، ان هذا الادعاء السخيف هو الذى جعل البشرية ترتكس عصوراً طويلة فى ظلام التخلف والصراع على السلطة .

ولذا فان الشعب فى عصر الجماهير لايسمح لاحد بسياسة حياته ولا بتقرير مصيره ، مادام حرا طليقاً وقادراً على تقرير مصيره بنفسه . ولاتعدو مهمة الكتاب الاخضر تنبيه الشعوب الى هذه الحقيقة ، وايقاظها الى الحلول العلمية التى يقدمها كوسيلة عملية وعصرية وواضحة ، تمكن الجماهير الشعبية مهما كان عددها من حكم نفسها . فبظهور الكتاب الأخضر اصبح الطريق واضحاً امام الثوريين الذين يعلمون الجماهير وامام الجماهير التى ستقوم بالتغيير . فالكتاب الاخضر بتقديمه الحلول العلمية النهائية ، لاعقد المشكلات الانسانية فى المجتمع البشرى المعاصر ، يمثل سلة مليئة بالفاكهة الشهية ،

يقدمها احد المزارعين لجماعة جائعة ماتلبث ان تسارع فى التهامها .

ان السلة لاتحمل شيئاً غريباً ، ولكنها تحتوى شيئاً ضرورياً واساسياً للجماعة التى تحتاجها . وهكذا فإن الكتاب الاخضر ، كان نتيجة دراسة كاملة ومستوفاة للتاريخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى للشعوب ، فهو زبدة كفاح الجماهير الشعبية من اجل خلاصها من كل قيود القهر السياسى وضغط الحاجات المادية .

فكما جمع المزارع الفاكهة بالسلة من البستان ، ولم يصنعها ، جمع معمر القذافى حلوله العلمية فى كتابه من الواقع دون ان يختلقها .

فقد اتجهت الجماهير الشعبية لحكم نفسها منذ عصور بعيدة .. اى منذ بداية تكون الدولة ، غير ان افراداً وجماعات تغلبوا عليها واستطاعوا ان يحكموها بأدوات الحكم التقليدية المعروفة . ففى اثينا

التى وضعت فيها سلطة الشعب موضع التنفيذ لاول مرة ، نجد مثلا واضحاً على ذلك ، حيث رفض الشعب الاثينى حكم الفرد واى حكم آخر ، غير حكمه بنفسه مباشرة ، فأقام جمعية الشعب التى تلتقى فى قاعة تتسع للجميع اسموها « قاعة الشعب » حيث يجتمع كل الشعب الاثينى ليقرر مصيره فيها ويصدر منها القرارات والقوانين التى يريد اصدارها . ويحدد من خلال اجتماعه العام حربه وسلمه ، وما يراه من اجراءات وعقوبات تلزم لتنفيذ مصالحه .

غير ان قاعة الشعب ضاقت بعد فترة بالشعب الاثينى ، فبرزت ادوات الحكم النيابية ، ثم ظهرت اشكال الحكم الديكتاتورى المختلفة وظهر معها الصراع على السلطة ، واشتد كفاح الشعوب من اجل الديمقراطية ، حتى حققت الديمقراطية انتصاراً نسبياً فى القرن التاسع عشر ، برفض اشكال الحكم الفردى المطلق ، والانظمة الدكتاتورية التقليدية . حيث برزت مجدداً التجربة النيابية ، بحجة عدم امكان تحقيق سلطة الشعب الكاملة بدعوى عدم

القدرة على جمع الشعب بملايينه العديدة فى مكان واحد ، وفى وقت واحد ، وعدم القدرة على ايجاد حوار مفيد ، وانعدام امكان صياغة القوانين والقرارات .

ان ظهور التجربة النيابية كان بدافع تجذير هيكل الدولة الرأسمالية التقليدية ، فظهرت بالتالى شعارات زائفة مثل الشعار الذى يقول : « لاضريبة بدون تمثيل نيابى » .. حيث صور التمثيل النيابى وكأنه الديمقراطية !، فقسمت الشعوب الى دوائر انتخابية ، ينتخب فيها الشعب نواباً عنه ، سرعان ماينفصلون عنه ويصبحون فى واد والشعب فى واد آخر .

مامعنى النائب ؟

ان تنتخب الجماهير شخصاً يتنازلون له عن سيادتهم واحترامهم وحرية ارادتهم ، ويعلقونها وشاحاً فى رقبته ، فيلقب هو النائب المحترم دلالة على ان الناخبين جميعاً ليس لديهم اى قدر من الاحترام بعدما تنازلوا عنه للنائب المحترم .

كما لا يملكون اى قدر من السيادة بمجرد إعطائهم اصواتهم فى الانتخابات وهى تعنى فى نفس الوقت تنازلهم للنائب الذى ينتخبونه عن حصتهم من السيادة فالنائب لايكون نائباً الا اذا سلب احترام الشعب ، وسيادته وحريته وكرامته ليسبغها على نفسه ، فهو محترم سيد ، يمارس السيادة الفعلية من خلال المجلس النيابى الذى يتمتع بعضويته ، ويصدر من خلاله التشريعات والقوانين والاحكام باسم الشعب .

ولذلك فإن اعضاء المجلس النيابى هم اصحاب الكرامة والسيادة والحصانة ، يعاملون من قبل اجهزة الدولة التقليدية معاملة خاصة بسبب ذلك ، حيث لايجوز مساءلتهم ولا القبض عليهم ، فى حين يداس المواطن الذى اعطاهم صوته بالمناسم والاقدام ، ويضرب بالقنابل الحارقة والرصاص والقنابل المسيلة للدموع ، ويلقى القبض عليه بلا اى سبب فى احيان كثيرة ، لانه مسلوب السيادة والاحترام والكرامة والارادة . فقد سلم سيادته

واحترامه وكرامته واراته للنائب مـع بطاقـة التصويت ، وتسلم ايصالا بذلك ، فكأن ايصال بطاقة التصويت هو ايصال تسليم احترام الشعب وسيادته وكرامته وارادته للنائب المحترم . وبالرغم من ذلك فإن الرفض الشعبى يتواصل بما يعنى ان النواب لايمثلون الجماهير ولايعبرون عنها ، بدليل انها تخرج الى الشارع لتعبر عن نفسها ، وهذا معناه ان التمثيل النيابى لافائدة منه ، وان السلطة يجب ان تكون بيد الشعب .

ان عدداً وفيراً من المفكرين والمثقفين يقرون بفشل النظام النيابى وبعدم ديمقراطيته ، بل عده كثير منهم نظاماً ديكتاتورياً معادياً للشعب ، وقد بدأت محاولات ترميمه واصلاحه وترقيعه فى كل مكان ، حيث صار من حق الناخبين فى بعض البلدان استرداد اصواتهم من نائب لينتخبوا نائباً آخر . كذلك نجد بلداناً اخرى ، تلجأ الى الاستفتاء العام ، حيث ان المجلس النيابى غير كاف لتقرير اى قضايا نيابة عن الشعب ، ولا تدلنا محاولات الترميم هذه الا على فشل التجربة

النيابية وعجزها المطلق ، فبرغم نتيجة الاستفتاءات التى عادة ماتكون 100٪ او قريباً منها ، فإن الرفض الشعبى يستمر ، برغم استمرار محاولات التلفيق عديمة الفائدة المشار اليها ، ويستمر فى ظلها التمثيل النيابى - اضحوكة العصر - التى صارت بالية ، تحتضر فى صندوقها الزجاجى ، مقتربة من نهايتها بسرعة كبيرة . فقد ارتفعت فى الافق شعارات الديمقراطية الشعبية المباشرة : « لانيابة عن الشعب .. والتمثيل تدجيل » .. «المجلس النيابى حكم غيابى » .. « المجالس النيابية اجهاض للديمقراطية » . وهكذا صار على العالم ان يسمع بالمؤتمرات الشعبية لاول مرة فى تاريخه ، لتحل عن طريقها معضلة الديمقراطية نهائياً ، حيث يقسم الشعب الى عدد من المؤتمرات بدل جمع ملايينه العديدة فى قاعة واحدة ، لاستحالة ذلك موضوعيا .

وهكذا فإن قاعة الشعب التى ضاقت بالشعب فى اثينا ستصبح عشرات القاعات - حسب عدد السكان - فليس من الضرورى ان يجتمع كل السكان

فى قاعة واحدة ، وانما يجتمع الشعب فى مؤتمراته الشعبية كل فى مكانه ليناقش نفس القضايا ، وتقرر الجماهير قرارها فى وقت واحد فى جميع انحاء البلاد ، وبهذا تتكامل القاعدة العملية للديمقراطية الحقيقية المباشرة . حيث يكون كل فرد عضواً فى مؤتمره الشعبى ليقرر مصيره بنفسه ، « فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية » .. لماذا ؟ .. لان ارادة جميع افراد المجتمع ستكون حرة وفاعلة فى المؤتمر الشعبى ، وستكون معدومة خلاف ذلك .

ولذا ، فإن الحل الديمقراطى السليم هو دفع الكفاح الجماهيرى الى اقصى منتهاه لتصل الجماهير الى السلطة ، فتقسم فى مؤتمرات شعبية تمتلك السلطة فى يدها .. وهو امر يمكن تطبيقه فى اى مجتمع مهما كان عدد سكانه . ثم تختار المؤتمرات الشعبية لجاناً شعبية تنفيذية تنفذ قراراتها ، وللمؤتمرات الشعبية القدرة على محاسبتها وحلها واطالة مدتها وغير ذلك .

كما يكون للمؤتمر الشعبى نفسه لجنة ادارية خاصة ، تسمى امانة المؤتمر الشعبى ، تنظم اموره الادارية واجتماعاته ، وحيث ان الشعب كله موجود بالمؤتمرات الشعبية ، فان اللجان الشعبية يضعها الشعب اذن ، فتكون اللجان فى كل مكان لتنفيذ ارادة الجماهير التى تحل محل جميع القوانين .

وهكذا بنشر الكتاب الاخضر طويت جميع النظريات السابقة واصبحت مستنفدة الغرض ، فوضعت ضمناً فى غرفة التاريخ من ضمن التراث الانسانى . لقد طواها كفاح الشعوب من اجل الديمقراطية ، وتجاوزها الطرح النظرى الثورى للنظرية العالمية الثالثة ، فاعتبرتها الشعوب تجارب ناقصة لم تحل مشكلات المجتمع الانسانى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فتخطتها الى تجربة جديدة كاملة وشمولية ، لتحقيق فوزها التاريخى بقيام سلطة الشعب وعصر الجماهير .

جدل الحرية والسلطة

بقيام سلطة الشعب يصبح كل الناس اعضاء فى

المؤتمرات الشعبية ، كما يصبحون متساوين ، يقعدون سويا جنبا الى جنب على نفس الكراسى . ويتبادر الى الذهن سؤال يفرض نفسه ، هل ان وجودهم جميعا فى المؤتمر الشعبى وعلى نفس المقاعد ـ يجعلهم متساوين فعلا ؟ .. ان الاجابة لابد ان تكون بالنفى . فالسلطة ليست المطلب الوحيد الذى تريد الجماهير الحصول عليه لتكتمل حريتها .. كما ان السلطة ليست الاداة الوحيدة التى ترهب الانسان المعاصر ، بل توجد ادوات اخرى يعتبرها اشد ارهابا له من الاداة السياسية التى حل المؤتمر الشعبى محلها .. فالسلطة تخيف الناس وترهبهم لانها تمتلك القرار الذى يتعلق به مصيرهم ، ويستطيع من يمتطيها اخافة الناس وارهابهم بجعلهم يعانون توقع اسوأ الاحتمالات .. من جراء الخوف على حياتهم ومعيشتهم ومستقبلهم .. ومصير وجودهم ، الذى يكون بيد السلطة وليس بيدهم .

ان الحرية فى هذه الحالة تعد مهزومة او معدومة .. مادام هناك من يتسلط على الناس

ويخيفهم ، كما ان الناس فى هذه الحالة لايعتبرون احرارا ، بل عبيد يقعون تحت وطأة الخوف على مصالحهم وارهاب السلطة لهم .

والمال ايضا يخيف الناس ويرهبهم .. ان الغنى يخيف الفقير .. فالذى يتحكم فى قوت الآخرين وارزاقهم .. او يتحكم فى سكنهم ومركوبهم .. او يستطيع طردهم من العمل .. هو قادر على ان يخيفهم ويرهبهم وينتزع بالتالى حريتهم .. ان الاجير يخاف من رب العمل ، يخاف الطرد او الخصم من راتبه ، ولذا فهو خاضع كليا لرب العمل . ان حرية الاجراء مهددة ، بل هم عبيد فى الواقع لسيدهم الذى هو رب العمل . ان الذى يمتلك اى حاجة من حاجاتك او يتحكم فيها هو مصدر خوف وإرهاب لك ، فصاحب البيوت المؤجرة للناس هو السيد الذى يرفع الايجار او يطرد السكان فى اى وقت يشاء .. ويظل الساكنون عبيدا خائفين مرهبين تحت رحمة سيدهم بلا شك .

وصاحب المتجر هو السيد الذى يتحكم فى

الاسعار ، وفى الحاجات الضرورية التى تلزم المواطنين ، فيخيفهم ويرهبهم ، وبالتالى يخضعهم لمشيئته بسبب هيمنته وتحكمه فى حاجاتهم . ان المال مصدر سلطة وبالتالى فهو مصدر خوف وارهاب للناس ، وقتل لحرياتهم .

ومن هنا يتضح أن رب العمل، ومالك البيوت، والتاجر لن يجدوا مقاومة تذكر فى المؤتمر الشعبى من أولئك الذين يخضعون لهم مادياً ، وحتى لو برزت معارضة ما ، فى وجوههم، فإنهم قادرون بقوة أموالهم على أن يجهضوها ويدمروها تدميرا ، فعندما يقترح رب العمل اقتراحا مخالفا لمصلحة جميع الناس فان الاجراء لديه الذين يمتلك معاشهم لا يستطيعون معارضته، لان ذلك يعنى حرمانهم من معاشهم وبهذه الوضعية فان قرار المؤتمر الشعبى المقترح من رب العمل أو مالك العقارات أو التاجر ، ليس قراراً ديمقراطيا ، بل هو قرار شخص واحد ، فرضه على المؤتمر بفعل القوة والامتيازات التى يمتلكها . ان حاجة العمال التى يمتلكها رب العمل قد ألغت حريتهم

«ففى الحاجة تكمن الحرية» . ولم يجعلهم جلوسهم فى المؤتمر الشعبى جنبا الى جنب مع رب عملهم أحرارا متساوين معه فى اتخاذ القرارات لان وجودهم فى المؤتمر الشعبى ليس سوى وجود صورى .. والديمقراطية فى هذه الوضعية هى ديمقراطية صورية أيضا .. حيث المساواة صورية لان الفوارق الجذرية بين أفراد المجتمع قد جعلتها كذلك .

ان السلاح ـ بمعناه المادى المحدود ـ هو المصدر الثالث للخوف والارهاب ، فمن يمتلك سلاحا ناريا يستطع فى أى لحظة أن ينتزع الاشياء من أصحابها الذين لا يملكون سلاحا مشابها ، وفى المجتمع التقليدى المعروف فئتان ، فئة مسلحة وأخرى عزلاء ، والعادة أن الفئة المسلحة قادرة على تخويف وارهاب الفئة الاخرى ، بل قادرة أيضا على فرض سيطرتها وديكتاتوريتها عليها . اذن ، فان السلطة والثروة والسلاح تشكل كل واحدة منها على حدة ، تهديدا لحرية الجماهير الشعبية ، وستظل الحرية ناقصة أو مسلوبة ما لم تكن السلطة والثروة والسلاح بيد

الجماهير الشعبية .. فلا تكون حكرا فى يد طبقة أوفئة أوفرد .

تحليل النظام الاقتصادى التقليدى

إن الثروة هى أحد أهم العوامل التى تدفع الى الصراع على السلطة ، كما أنها أهمها من حيث حرية الأفراد سلبا وايجابا ، لان فى الحاجة تكمن الحرية .

كما لا يمكن احداث تغييرات ثورية فى بنية المجتمع التقليدى ، دون تدمير النظام الاقتصادى السائد ، ودون تبديل غاية النشاط الاقتصادى ذاتها ، ويتضح ذلك حين نستعرض الشكلين الاقتصاديين الرئيسين فى المجتمع المعاصر فنجد أن نظام رأسمالية الطبقة يجعل ثروة المجتمع مملوكة لبعض الافراد الذين يبيح لهم أن يمتلكوا أدوات الانتاج من مصانع ومزارع وغير ذلك كما يبيح لهم استخدام عمال يتنازلون عن انتاجهم للرأسمالى مقابل أجرة تقل عن الجهد الذى بذلوه ، وعن الانتاج الذى تم تحصيله ، فالعامل الذى يعمل

ثمانى ساعات يوميا يسرق منه رب العمل ثلاث ساعات ، يكون قد خسر شهريا تسعين ساعة . وحين يكون عدد العمال ألفا فان الساعات التى يخسرونها من جهدهم ويعتبرها الرأسمالى المستغل ربحا هى تسعون ألف ساعة عمل . فاذا كانت الساعة تساوى دينارا فانه يكون قد سرق تسعين ألف دينار من ألف عامل فى كل شهر ، وبذلك يصير غنيا فعلا ، ولكن العمال يصيرون أشد فقرا من ذى قبل .

ان أرباب العمل لا يعترفون عادة بأنهم سراق واستغلاليون، مدعين تقديم خدمة عامة ، كما يدعون توفير أدوات الانتاج التى يملكونها ويسخرونها فى استخدام العمال ، ويوفرون سلعا هامة للمجتمع ، على أسس قانونية وبتراخيص رسمية ، ولم يجبروا العمال على العمل ، وانهم يدفعون الاجرة المتفق بشأنها مسبقا مع العمال وفق قانون العمل . غير أن ذلك كله لا يلغى حقيقة هامة وهى أن العمال لا يعلمون شيئاً عن قيمة ساعات العمل ، ولا عن القيمة التى يسلبها رب العمل من جهدهم كربح له ، فرب العمل وحده يعلم

ذلك ، ويحدد وفقه قيمة ساعة العمل الواحـدة ، وعدد ساعات العمل التى عليه أن يسلبها من العمال ، وكذلك عدد العمال الذى يلزمه ليحصل على ربح أوفر .

ان العلاقة بين أرباب العمل والعمال هى علاقة بـين سـارق ومسروق ، وقد يحـاول السارق أن يظهـرهـا فى شكل مختلف ، فيقدم المنح والهدايـا ، وبعض المزايـا لبعض العمال لكسب عواطفهم والتأثير عليهم ، وتعديل مـواقفهم ، لاجهـاض وعيهـم الثـورى ، والمعـادى للاستغلال . وهو انما يقـدم لهم مما سرقـه منهم ، لكن بعض العمال قد يدافعون عن السارق بدعوى أنه طيب منحهم حقوقهم وزاد عليها من الهدايا والمزايا .

ان السمسـار السارق لجهـد العمال ، سـواء أكان تاجرا أم مقاولا أم صاحب مصنـع أو مزرعـة ، لم يقم بهذا العمل أصلا الا بحثا عن تكديس مزيـد من المال ، ومن أجل ذلك يصنع من نفسه نصـابا محتـرفا يخـدع المغفلين ليكدس أكبر قدر من المال .

ان ثمة نوعا آخر من الاستغلال لا يقل سوءا ، وهو الاستغلال العقارى ، أى بناء وامتلاك العمارات والبيوت ودور السكن ، التى يكون محتاجوها على استعداد لاستئجارها من المالكين ، وبالتالى يكونون على استعداد للخضوع والعبودية لهؤلاء المالكين ، وهم يجهلون فى أكثر الأحيان الطريقة التى حصل بها المالكون على عقاراتهم ، ولكن ألا يحق لهم أن يسألوا عن ذلك ؟ .. ان هذه الدور السكنية قد بناها مالكوها باستحواذهم على نصيب غيرهم من الامكانات اللازمة لبناء مساكن لهم ، فهذه المساكن والعمارات صنعت من مواد بناء متوفرة فى البلد أو مستوردة من خارجها مقابل ثمن يعادلها ، فهى اذن جزء من ثروة المجتمع ، وملك لجميع أفراده بالتساوى . وباعتبار المسكن حاجة ماسة لكل فرد من المجتمع ، فمن حق كل فرد أن يملك مسكنه باستخدام حصته من ثروة المجتمع من مواد البناء ، لكن القواعد والقوانين الخاطئة ، والعلاقات الظالمة التى تنتج منها تسمح لبعض الأفراد بالاستحواذ على حصص غيرهم وبناء مساكن وتأجيرها

بعد ذلك لمحتاجيها الذين يجدون أنفسهم مضطرين بحكم الحاجة إلى الرضوخ للاستعباد .

وفى نظام رأسمالية الحكومة ، فان الشعب كله يكون عبارة عن أجراء ، يعملون تحت سيطرة الحزب الحاكم ولمصلحته ، ومن أجل تنمية أملاكه ، لان الانتاج يعود كاملا دون أن ينقص منه شىء ، الا قدر ضئيل هو تلك الاجرة التى تدفع ليبقى الاجراء على قيد الحياة .

ان الارض الزراعية التى قسمت الى مزارع جماعية أو جمعيات تعاونية ، ليست سوى اقطاعية جديدة تمثل الحكومة فيها دور الاقطاعى الجديد ، حيث ان ادارة هذه المزرعة أو الجمعية تكون بيد الحزب ، بالرغم من الادعاء بأن الادارة ينتخبها الفلاحون ، فليس ثمة ضمانات ولا ثقة تجعل الحكومة تترك هذا الامر للفلاحين الذين لا واجب لهم الا العمل فى المزرعة الجماعية ، ليعود الانتاج بعد ذلك إلى الجمعية التعاونية التى تبيعه للمستهلكين محققة أرباحا طائلة ، تنتزع حظوة لادارة الجمعية ، عندما يقوم رئيسها

بتقديم كشف الحساب السنوى للحزب الحاكم ، فبمقدار الربح يقاس تقدم الجمعية وفائدتها للحكومة .

ان تبريرات كثيرة قدمت بين يدى هذا النظام باعتباره أفضل من نظام رأسمالية الطبقة حيث تعود المكاسب لجيوب بعض أفراد المجتمع وهم الرأسماليون الاستغلاليون فقط .

أما نظام رأسمالية الحكومة ففيه تعود المكاسب للشعب باستخدامها لتنفيذ الخدمات العامة من شق طرق ، وإنشاء مدارس .. واستصلاح أراض ، وتشييد مستشفيات ومصانع .. وشراء أسلحة .. وأبحاث فضاء ، الى آخر ذلك مما تنفذه أجهزة الحزب الحاكم من اجراءات خدمية وغيرها .

غير أن الشغيلة الذين يعملون فى المزرعة الجماعية أو الجمعية التعاونية يتكاسلون ويتقاعسون ، لأنهم يتنازلون على إنتاجهم للجمعية مقابل أجرة يتقاضونها عملوا أو لم يعملوا . ان الدولة تمتلك كل شىء ، ويعتبر

العمال أنفسهم أجراء لدى الدولة ، وبرغم أنهم يخافون رقابتها بلا شك ، الا أن الواعز الذاتى ، والحافز الموضوعى مفقود لديهم فى العمل الذى يؤدونه . وصارت الجمعيات ذاتها هيكلا بيروقراطياً ، حيث البيروقراطية سمة رئيسة من سمات هذا النظام ، وقد اضطر أخيراً الى الاعتراف بأن البيروقراطية والتقاعس ظاهرتان تؤثران بقوة فى الانتاج العام للدولة . فبالرغم من أن هذا النظام يقوم على الملكية العامة ويلغى الملكية الخاصة ، فان أكثر البلدان التى تنتهجه بدأت بمنح الفلاحين قطعاً من الأرض ليستثمروها استثماراً خاصاً .. فقد وجدوا أن العامل ينتج لحسابه أكثر مما ينتج للدولة ، حيث تعطى القطع الزراعية الصغيرة الخاصة أكثر مما تعطيه المزرعة الجماعية التى يشتغل بها نفس العمال .

وفى المصنع أيضاً حيث يرأس العمال مجلسا تابعا للحزب الحاكم ، بالرغم من القول ان العمال هم الذين يكونونه ، فقد قدمت للعمال قوائم معينة تم الاختيار داخلها ، بحيث يتمكن الحزب من السيطرة على جميع

مرافق الدولة ، فإن الاجرة هنا تمثل الحد الأدنى الذى يمكن للانسان أن يبقى فى ظله حياً ، وحتى لا يبقى أحد من العمال دون عمل ، وبرغم أنه لا يوجد أى غنى بينهم ، الا أن أحداً لا يوجد دون عمل . ومنتهى طموح الجميع أن يحصلوا على أكلهم وشربهم ولباسهم لا اكثر ، وهى أشياء تضمنها الحكومة ، كما تضمن المسكن والكهرباء والمياه ، وفق الحد الأدنى الممكن ، مقابل قيمة تستقطعها من مرتبات كل الأفراد فجميع الحاجات مملوكة للدولة - أى للحزب الحاكم - ولا يحق لأحد أن يمتلك حاجاته . ومن هنا تطفو البيروقراطية ، ويعم التقاعس - كأشد ما يكون - الوضع الاقتصادى فى ظل هذا النظام ، فيفشل فى تحقيق وفرة الإنتاج .

الثورة والصراع على السلطة

ان أى حركة سياسية تستهدف تغيير نظام الحكم بسلطة أخرى غير سلطة الشعب ، هى عبارة عن انقلاب أداة ديكتاتورية على أداة أخرى مثلها .. إنها لا تعدو مؤامرة سياسية يحركها غرض واحد هو الاستيلاء على السلطة .

ان تغيير أشخاص الحاكمين ، بحاكمين آخرين - حتى لو كانوا ثوريين أو تقدميين - هو عمل انقلابى سياسى تقليدى مألوف فى الصراع بين أدوات الحكم المختلفة . وهى تتجاذب أطراف المجتمع ، تحاول كل واحدة منها الاستئثار بحكمه ، وتوظيفه لخدمة مصالحها الطبقية .

إن الثورة لا يمكن لها أن تكون مؤامرة سياسية ، ولا انقلاباً عسكرياً يجلب أداة حكم دكتاتورية جديدة بدل أخرى يدمرها ، فالثورة هى عمليات التغيير الجذرية فى بنية المجتمع البشرى ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فهى تهدم المجتمع الفاسد وتدمره ، وتبنى مجتمع الثورة الجديد السليم .

لقد سجل التاريخ باهتمام خاص الثورة الفرنسية 1789م دون غيرها من الثورات ومن التغييرات السياسية والانقلابات والاضطرابات ، ذلك أنها دمرت بنية المجتمع الإقطاعى الملكى فى فرنسا بكاملها ، وأقامت على أنقاضها المجتمع البرجوازى

المعاصر ، بقيمه ومفاهيمه وعلاقاته المعروفه ، فى حين تلاشت قيم ومفاهيم وعلاقات مجتمع الاقطاع الملكى .

وبمجرد اندلاع الثورة الفرنسية هبت الجماهير فى فرنسا دون سابق اتفاق بينها ، فاستولت على قصور الأمراء والاقطاعيين وأملاكهم ، واقتحمت السجون ، وكونت لجاناً شعبية فى كل مكان من فرنسا لتسيير أمور البلاد . وتنظيم حركة الثورة .

وبرغم أن الثورة الفرنسية قد انتكست بعد ذلك ، فبرزت الملكية البرجوازية من جديد ، وسيطرت أدوات الحكم الدكتاتورى فى الجماهير من جديد ، الا أن عصر الجمهوريات كان قد تأسس منذئذ ، فترسخت بنية جديدة للاجتماع البشرى . وذلك وحده ما استحقت الثورة الفرنسية من أجله اهتمام التاريخ واهتمام دارسى الاجتماع الإنسانى .

أما أن يقوم جناح اليسار فى حزب بانقلاب ضد

جناح اليمين فى نفس الحزب ، أو العكس ، أو يقوم حزب بانقلاب على حزب آخر .. أو أن جماعة عسكريين من رتبة معينة يقومون بالانقلاب على جماعة أخرى من رتبة مختلفة .. فان ذلك كله لايعتد به ، ومخالف جذرياً لمفهوم الثورة .. وتسمى مثل هذه الحوادث والحركات السياسية والعسكرية انقلاباً ، باعتبارها صراعاً محدوداً على السلطة تخوضه أدوات سلطوية تقليدية ، حتى لو قام بها ثوريون وتقدميون ، ضد رجعيين أو دكتاتوريين . حيث لاشك فى أن يكون النظام السياسى الجديد أفضل من سابقه ، فالقضاء على الرجعية والحلول محلها فى السلطة لايعنى أكثر من حدوث انقلاب على نظام الحكم ، وهو أمر عادى ومألوف ، وليس ثورة ولا علاقة له بها .

ان الثورة تندلع ضد أوضاع فاسدة ، تجسدها قواعد خاطئة وعلاقات ظالمة ، فلا تكون انتكاساً أو ردة بالمجتمع . بل تشكل فى تاريخه الاجتماعى قفزة هائلة الى الامام ، بتدميرها للقواعد الخاطئة والعلاقات الظالمة ، وبنائها مجتمعاً عادلا تقدمياً ،

لمصلحة جميع أفراده ، خاليا من كل مظاهر الاستغلال والقهر والتخلف .

القانون والصراع على السلطة

إن القوانين التى تصدر فى ظل أوضاع ظالمة ، انما تصدر لتنظم وتصوغ تلك الاوضاع المجسدة واقعياً فى قالب قانونى لتجعلها مستساغة .

ان العلاقة بين رب العمل السيد وأجيره العبد . صاغها القانون فى نص يعترف به العالم المعاصر كله ، هو «قانون العمل» . الذى أصبح مرجعاً قانونياً يحافظ على استمرار العلاقة ذاتها دون تغيير . أى ان الواقع الظالم الذى صيغ قانوناً ، صار يستمد استمراريته من القانون المستمد منه أصلا . فلو طلب العبد اعادة النظر فى العلاقة الظالمة التى تربطه بسيده ، فإن العالم كله سيذكره بنصوص قانون العمل العتيد ، الذى بمقتضاه يتنازل العبد عن إنتاجه لمصلحة سيده مقابل أجرة زهيدة .

وكذلك «القانون التجارى» بعد أن كان تعبيراً عن حالة فساد معينة صار ينظم العلاقة بين صاحب المتجر المستغل وأصحاب الحاجات ، حيث يسمح هذا القانون لمن يريد استغلال غيره بأن ينصب مصيدته التى يسمونها (متجرا) ليضع بداخلها حاجاتهم الضرورية فيتمكن من اقتناصهم ، لمص دمهم وعرقهم بلا أى جهديبذله ، ولا أى حق منطقى له عليهم ، سوى حصوله على رخصة بذلك ، وفقاً لنصوص القانون التجارى .

ان القانون صيغ أصلا استجابة لأوضاع استغلالية معينة . ان جميع القوانين السائدة فى العالم .. إنما هى مجرد تنظيم وصياغة لحالة الفساد الموجودة على الطبيعة فى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فحتى الحرب التى هى أخطر جنون لدى الانسان ، تمت صياغتها وتنظيمها فى نصوص قانونية تعرف باسم «قانون الحرب» .. فالحرب بالرغم من أنها قتل وتدمير وهمجية إلا أن المشرعين قد وضعوا لها قانوناً .

وحين تقوم الثورة ضد أوضاع التخلف والاستغلال والعبودية وتدمرها وتقيم المجتمع الجديد المنشود ، فإن على المشرعين أن يصوغوا أوضاع العدل والتقدم والحرية الجديدة قوانين ترسخ هذه المعطيات الجديدة فى حياة الأمم والأفراد .

وهكذا فإن أوضاع الملكية الجديدة ستأخذ طريقها الى التقنين لتنتهى بعد ذلك الملكية الاستغلالية الرأسمالية ، وتقر الملكية الاشتراكية قانونياً ، بحيث يكون بمقدور أى مواطن أن يأخذ حاجاته من أرض المجتمع على قدر جهده ، دون أن يسخر غيره فى العمل لمصلحته ، حيث ان الارض ليست ملكاً لأحد يحتكرها عن الآخرين ، ولكنها ملك للجميع ، يملكونها ملكية انتفاع بالقدر الذى يستطيعونه ، وتكون هذه الملكية مقدسة لا تمس ما دام قادراً على استغلالها لاشباع حاجاته . وهذا النوع من الملكية يعتبر جديداً وغير معروف بين أنواع الملكية التقليدية المتعارف عليها ، التى هى عبارة عن ملكية بعضية استغلالية يستحوذ فيها عدد من أفراد

المجتمع على الثروة الوطنية ، ويستغلون بقية أفراد الشعب خدماً وعبيداً لديهم ، أو ملكية حكومية حيث تملك الدولة كل الثروة سواء أكانت أرضاً زراعية ، أم مصانع أم غير ذلك ، فى حين تعتبر الملكية الخاصة حراماً فى ظل هذا النظام ، فيعمل الناس بعد ذلك خدماً وعبيداً لدى الحكومة من أجل قوتهم .

غير أن النظام الاشتراكى الجديد يعتبر الملكية الخاصة للانتاج الخاص مقدسة ، وبالتالى فإن الملكية الخاصة لأدوات هذا الانتاج تعد مقدسة أيضاً بشرط عدم استخدام الآخرين بأجرة أو بدونها ، لأن معنى ذلك هو فتح سوق العبيد ـ الذين هم الأجراء ـ من جديد ، بعد أن انعتقوا فى ظل النظام الاشتراكى الجديد ، الذى منح الحق للجميع فى أن يملكوا ضروريات معاشهم دون اللجوء الى بيع جهدهم ، أو التنازل عن إنتاجهم لمصلحة آخرين .

حيث ان النشاط الاقتصادى ذاته فى ظل الاشتراكية هو لتحقيق غاية واحدة وأساسية هى

اشباع حاجات المنتجين الذين يقومون بهذا النشاط ، لذا فان المجتمع الاشتراكى الجماهيرى لايسمح بالقيام بالنشاطات الاقتصادية الزائدة عن حاجة أفراده أو الزائدة عن حاجة الأفراد القائمين بهذه النشاطات .

ان السماح بمثل هذه النشاطات فى النظام الرأسمالى هو السبب فى عمليات تراكم الأموال وتركزها فى يد طبقة تضع يدها على جميع أنواع النشاط الاقتصادى بغرض جنى الأرباح ، فيؤدى ذلك الى حرمان أفراد المجتمع الآخرين من حاجاتهم الأساسية فى أكلهم وشرابهم وسكنهم وأداة ركوبهم .. الخ ، بسبب استيلاء الاستغلاليين عليها وتسخيرها للتحكم فى الآخرين ، وحين يتم التحكم فى الأفراد الآخرين عن طريق حاجاتهم فإن صراعاً تاريخياً ينشأ عندئذ لاينتهى إلا بتحرر هؤلاء من عبودية الاستغلال الرأسمالى الذى يطحنهم . ان حرية هؤلاء الأفراد مرهونة بتطبيق الاشتراكية الجديدة ، والعمل بمقتضى قواعدها العلمية العادلة .

فحين يكون الفرد قادراً على توفير حاجاته واشباعها بنفسه ، فإن له أن يقوم بذلك بمفرده دون أية قيود ، فينال إنتاجه كاملا وتسمى تلك ملكية فردية خاصة بالذين يعملون لأنفسهم دون أن يستغلوا أحداً معهم فى الإنتاج .

أما حين يحتاج عدد من المنتجين للعمل معاً ليوفروا حاجاتهم جماعياً ، كأن يعملوا بمصنع أو بمرفق عمل يصعب أن يستغله فرد واحد ، فإنهم سيكونون شركاء فى الإنتاج الذى ينتجونه بالعمل معاً ، ويملك كل منهم نصيبه من الإنتاج ملكية مقدسة ، ويسمى هذا النوع من الإنتاج ، إنتاجاً اشتراكياً . أما النوع الثالث من الإنتاج الاشتراكى فهو الخدمة العامة ، حيث يقدم بعض الأفراد عملا ضرورياً للمجتمع مثل الخدمة الطبية ، أو التعليم ، أو المهام الإدارية عموماً ، فان على المجتمع الاشتراكى أن يشبع حاجات هؤلاء الأفراد الذين يقدمون له خدمة ضرورية يحتاجها ، فيوفر لهم سكنهم وركوبهم

وضروراتهم الحياتية ، ولو على شكل راتب مالى يتقاضونه .

ويبقى جزء من أفراد المجتمع غير قادر على تأدية أى عمل ، وبالتالى يعجز عن توفير حاجاته بنفسه ، بسبب عاهات دائمة أو مؤقتة ، وهؤلاء هم العجزة الذين لايقدرون على القيام بأى عمل فردى أو جماعى بأى صورة ، فإن المجتمع الاشتراكى الجديد ملزم إنسانياً واجتماعياً وعلمياً بضمان حياتهم وتوفير حاجاتهم .

* ان هذه الصورة التى سيكون عليها المجتمع الاشتراكى الجماهيرى ، الجديد ، هى التى ستلهب مشاعر العمال الأجراء فى العالم المعاصر ، ليكتشفوا عن طريقها ، فساد القوانين المطبقة فى حقهم ، وظلم العلاقة السائدة بينهم وبين أرباب العمل ، فتندلع ثورة العمال من داخل مرافق الإنتاج المختلفة ، حيث يستولون على المنشآت الإنتاجية والمصانع ، ويديرونها بأنفسهم منتزعين إنتاجهم من يد

الاستغلاليين والسارقين الذين كانوا ينهبونه من بين أيديهم . ان عصراً جديداً يهل على العالم يومئذ بانتصار الشغيلة فى ثورتها حيث لا أجراء بعدئذ .. لاعبيد .. لأنه لااستغلال ولاسرقة بعد أن يعود الإنتاج لأصحابه الذين أنتجوه .

ويصبح توفير الخدمات العامة الضرورية من صحة وتعليم وتسليح .. الخ .. يتم بتقديم المنتجين لقيمة معينة من إنتاجهم عن طيب خاطر ، واقتناع تام ، بإرادتهم الحرة ، للمجتمع ليتمكنوا من الاستمتاع بتلك الخدمات . دون الحاجة الى فرض الضرائب والاستقطاعات المختلفة ، ودون الحاجة الى مصادرة الإنتاج .

ان الصراع الدموى على السلطة لابد أن ينتهى الى نهايته الطبيعية الوحيدة وهى قيام سلطة الشعب . ولكى تكتمل سلطة الشعب لابد أن يتحرر الجميع من كل القيود ويتساووا قيمياً ومادياً . فالمساواة لاتكون حقيقية ، كما لاتستقيم الديمقراطية فى وضعها الأمثل

دون تساوى الوضع الاجتماعى لجميع أفراد المجتمع . ان الثورة الاجتماعية تكون أمراً ملحاً وأساساً لتدمير الظلم الاجتماعى الذى يعانيه الأفراد فى مجتمعاتهم لمختلف الأسباب .

ان العمال مضطرون إلى تفجير ثورتهم للحصول على حقوقهم .. وكذلك الطلاب ، يدفعهم وضعهم الاجتماعى لتفجير ثورتهم على الوضع الرجعى التقليدى الذى يقيد إبداعهم ، ويشل قدراتهم على التغيير الثورى فى ظل الوضع الاشتراكى الجماهيرى الجديد .

كما أن جماهير النساء ملزمة بتفجير ثورتها ، لانتزاع الحقوق المغصوبة ، واخراج المرأة من الوضع العبودى الذى تعانيه الى وضع الحرية والمساواة فى ظل حياة إنسانية سعيدة ومتكافئة لجميع الأفراد .

واذ يتساوى جميع الناس ، فإن المجتمع

الجماهيرى يكون قد أصبح واقعاً معاشاً بالنسبة لأفراده ، حيث لافوارق .. لااستغلال .. لاعبودية .. لاتخلف ..

وتبقى الثورة الشعبية هى الطريق الوحيد للوصول الى تحقيق هذا المجتمع .

ان أداة تفجير الثورة الشعبية هى اللجان الثورية ، فعن طريقها ستتحرض الجماهير الشعبية لتعى واجباتها التاريخية فى تدمير المجتمع الرجعى القديم وإقامة المجتمع الجماهيرى السعيد .

إنها القيادة الثورية للجماهير الشعبية .. فهى الإطار السياسى والعلمى لقوة التغيير الجديدة التى يتأكد لها علمياً فساد المجتمع الرجعى وقيمه السائدة ، ويتوفر فى يدها البديل الثورى الجديد ، وتجد طريقها الى تحقيقه بالجماهير الشعبية .

ان الصراع على السلطة سيتوقف عندئذ ،

فالجماهير قد انعتقت نهائياً من قيود القهر السياسى وضغط الحاجات المادية .